

الفصل الثاني

المؤلف وحقوقه

يطلق أبناء اللغة العربية - في بعض الأحيان - اسم الكل على الجزء، فيطلقون على الخبز اسم العيش. مع أن العيش يشمل الطعام والكساء والمأوى وغير ذلك. والمؤلف في هذا الفصل هو المؤلف والكاتب، والمترجم والمعرب والمحقق، والمحرر، والمعد، ومن كان مثل هؤلاء في إنجاز متون الكتب أنها أسماء مختلفة للدلالة على صاحب مهنة واحدة. وقد نتفق أو نختلف حول هذه العبارة، ليس بسبب الفروق الجوهرية بين المؤلف والمترجم والمحقق... إلخ، ولكن بسبب القول بأنها مهنة.

هل التأليف مهنة:

لقد وضع بعض أساتذة العلوم الاجتماعية^(١) مستلزمات للمهنة تشير إلى أمور ثلاثة هي:

١ - الإلمام بالمعلومات من نوع خاص، يقتضى درسا وجهدا في الوصول إليها.

٢ - أن يكون لها مقاييس معينة روحية وفنية يلتزمها المشتغلون بها.

٣ - ألا تكون تجارية بحتة، بمعنى ألا تكون لمجرد المغنم المادي، بل تستهدف غرضا أسمى من ذلك.

إن المقاييس الثلاثة اللازمة للمهنة تنطبق على التأليف. ولكن هل المؤلف مهني؟ أو صاحب مهنة هي التأليف؟ إن الإجابة عن هذا السؤال عسيرة. لأنه في عالمنا المعاصر، وفي البلدان المتقدمة على وجه الخصوص، يستطيع بعض المؤلفين العيش من مهنة التأليف. ولكن ذلك ليس هو الحال السائد حتى في تلك البلدان المتقدمة. والمؤلف عادة له مهنة أخرى يكسب منها قوته. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن اعتماد المؤلف على كسب قوته من مهنة التأليف ليس بداية لعمله في مهنة التأليف، وإنما هي تنويع لنجاح باهر يحققه في التأليف، ثم يبدأ في أعقابه بالاعتماد أساسا على مهنة التأليف في كسب عيشه. وفي بعض البلدان النامية يحصل بعض المؤلفين على منح تفرغ فتدفع الدولة لهم راتبا لعدة سنوات، في سبيل إنجاز مؤلف معين. ولكن ذلك ليست له صفة الاستمرار والدوام، ولا يقدم إلا لمؤلف قطع شوطا كبيرا في التأليف.

بهذا المعنى نرى أن التأليف وإن كان مهنة تتحقق فيها شروط المهنة إلا أن المؤلف ليس مهنيا في الأغلب الأعم، وفي أغلب الأحوال. ولكن ذلك مرتبط بالمعنى الضيق لمهنة التأليف، وبالمعنى الضيق لمهنة المؤلف، وليس بالمعنى الواسع للكتابة والترجمة والتحرير، ذلك لأن الكاتب الصحفي والمترجم والمحرر ومن في حكمهم، كل منهم صاحب مهنة التأليف، بالمعنى الواسع للتأليف.

(١) جورج د. هالسي - إدارة الناس في (ترجمة: أحمد زكي محمد) الطبعة الثالثة - دار المعارف - ١٩٦٨.

نخلص من ذلك إلى حقيقتين معاصرتين : أولاها أن التأليف مهنة بمقاييس المهنة. وثانيها أن المؤلف بالمعنى الضيق ليس مهنية إلا فيما ندر، أما بالمعنى الواسع فهو مهنة في كثير من مواقع العمل المعاصر المتعلق بالتأليف.

المؤلف تاريخياً:

لا يمكننا أن نفهم مهنة التأليف المعاصرة إلا بإدراك موقع المؤلف في التاريخ منذ أقدم عصوره حتى اليوم. وإذا عدنا بالتاريخ إلى أربعة قرون قبل الميلاد وسألنا: هل كان المؤلفون الأقدمون متفرغون للتأليف؟

يقول لنا التاريخ إن سقراط كان (نقاشاً) وأنه أهل العمل في (النقاش) وكانت زوجته توبخه على ذلك وتشكو للناس إهماله للنقاش واهتمامه بالفلسفة. وربما كان ثراء أفلاطون بالميراث سبباً في تفرغه للفلسفة والتأليف الفلسفي، بل وللحصول على مصادر المعرفة. وإلا كيف نفسر إنفاقه على رحلته التي بدأها عقب إعدام سقراط بالسهم حول العالم المعروف آنذاك. وزار فيها روما ومصر والشام، والتي استغرقت اثني عشر عاماً. وكان من حظ أرسطو أن يتزوج ابنة أخ ملك، وكان النظام أن يتقاضى الزوج بائعة (مهرًا) من الزوجة. فكانت البائعة التي حصل عليها سقراط استثماراً يكفل له عيشة معقولة من الرخاء واليسر. ثم عمل بعد ذلك معلماً للأمر (الأسكندر) في بلاط فيليب المقدوني والد الأسكندر، فأصاب ثروة واسعة. حتى أنه - كما يقول المؤرخون - استأجر ألف باحث بعث بهم إلى أنحاء العالم المعروف آنذاك ليجمعوا المادة والنماذج اللازمة لإعداد موسوعة شاملة في الفلسفة والعلوم.

وبعض الذين يؤرخون لابن النديم^(٢) صاحب الفهرست (٣٣٧ هـ) يقولون إنه كان وراقاً، وقد كانت الوراقة حرفة احترفها كثير من العلماء في ذلك العصر. وشرحون وظيفتها بأنها انتساخ الكتب وتصحيحها وتجليدها والتجارة فيها. ويضيفون بأن هذه المهمة كانت تقوم في ذلك العصر مقام الطباعة في عصرنا (يقصدون النشر)، إذ كان الوراق ينتخب الورق، وينسخ الكتاب، أو ينسخ تحت إشرافه، ويصحح هذا النسخ حتى لا يقع فيه تحريف، ثم يجلده ويبيعه. وكان يقوم بهذا العمل أفراد. ولكنه إذا اتسع كون ما نسميه الآن بإدارة. وقد اشتهرت الوراقة في عصر ابن النديم شهرة ذاتعة، والكتب التي نقلت في عصره يدل جودة تصحيحها، والعناية بها على مبلغ رقي هذه الصناعة. وقد اتخذ صناعة الوراقة كثير من الأدباء والعلماء ترجم لهم ياقوت في معجم الأدباء. بل كان ياقوت نفسه وراقاً ينسخ الكتب ويبيعهها، وخلف مكتبة كبيرة انتفع بها ابن الأثير صاحب كتاب الكامل في التاريخ.

أما الكتابة فكانت حرفة يحترفها طائفة من الناس، وكانت تتطلب معرفة بفنون مختلفة من العلوم وسعة الاطلاع، على النحو الذي ألف فيه صبح الأعشى للقلقشندي ونهاية الأرب للنويري. هاتان الصناعتان الوراقة والكتابة مكتتا ابن النديم من سعة الاطلاع على النمط الذي نجده في كتابه «الفهرست».

(٢) انظر مقدمة الفهرست لابن النديم طبعة المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ١٣٤٨ هـ.

ولقد قدم لطف الله قارى^(٣) في خاتمة بحثه الموجز عن الوراقاة والوراقين عشرين وراقاً من أشهر المؤلفين والنايغين في تاريخ الحضارة الإسلامية. وجميعهم امتهن الوراقاة، فترة من حياته أو كانت الوراقاة مهنته طول حياته وهم:

- ١ - الإمام أحمد بن حنبل. فقد كان ينسخ الكتب للموسرين بأجرة.
- ٢ - القاضي أبو سعيد السيرافى المتوفى في عام ٣٦٨ هـ، وكان إمام أهل النحو في عصره.
- ٣ - النديم صاحب الفهرست.
- ٤ - يحيى بن عدى المتوفى عام ٣٦٤ هـ، وكان من أكبر علماء المنطق في عصره.
- ٥ - أبو حيان التوحيدى المتوفى عام ٤٠٠ هـ، وهو الفيلسوف والأديب المشهور.
- ٦ - السرى الرفاء المتوفى عام ٣٦٠ هـ، وهو الشاعر الذائع الصيت.
- ٧ - أحمد المقدسى المتوفى عام ٦٦٨ هـ، وهو من علماء الحديث ومن فقهاء الحنابلة.
- ٨ - ابن القوطية العالم اللغوى المؤرخ الفيلسوف عالم الحديث.
- ٩ - ابن مقلة الخطاط الذى صار وزيراً وتوفى عام ٣٢٨ هـ.
- ١٠ - سعد بن على، الأديب والشاعر الذى توفى عام ٥٦٨ هـ.
- ١١ - الحجاج بن مطر الفيلسوف الذى كان يترجم كتب اليونان في عصر المأمون.
- ١٢ - أبو مروان المؤرخ والمؤلف الأندلسى.
- ١٣ - أحمد بن طيفور المتوفى عام ٢٨٠ هـ وهو أديب ومؤرخ مشهور.
- ١٤ - مالك بن دينار المتوفى عام ١٣١ هـ وهو من علماء الحديث.
- ١٥ - علان الشعوبى المتوفى عام ٢٣٠ هـ وهو أديب ومؤرخ مشهور.
- ١٦ - أبو عيسى الباحث المعتزلى المتوفى عام ٢٤٧ هـ.
- ١٧ - الكرماني محمد بن عبد الله العالم اللغوى المتوفى عام ٣٢٩ هـ.
- ١٨ - محمد بن يوسف المؤرخ الأندلسى المتوفى عام ٣٦٢ هـ.
- ١٩ - ياقوت الحموى الأديب والجغرافى الذائع الصيت.
- ٢٠ - السراج، الشاعر المشهور المتوفى عام ٦٩٥ هـ.

من هذا الحشد نرى أن مهمة التأليف ومهنة الوراقاة لم يكن بينهما فاصل واسع. أو على الأقل إن مساحة مشتركة كانت بينهما. وإن مهنة الوراقاة كانت تضم شيئاً من أعمال النشر في العصر الحديث. يقول أدونيس: ^(٤) «إن نشأة الكتابة كمهنة، مع تدوين القرآن. قد تكون موجودة قبله، ولكن لم

(٣) لطف الله قارى الوراقاة والوراقين (الطبعة الثانية) - دار الرفاعي - الرياض - ١٩٨٣.

(٤) أدونيس الثابت والمتحول (بحث في الاتباع والإبداع عند العرب) - الجزء الثالث - خدمة الحداثة - الطبعة الثانية - دار العودة - بيروت - ١٩٧٩ - ص ٢٣، ص ٢٤.

وصلنا قبل القرآن كتاب مدون بالعربية. والمعنى الأول للكاتب في العربية هو المدون أو الناسخ. وهذا هو المعنى نفسه الذى ساد أوروبا قبل القرن السادس عشر. يعرف ليتريه Littre الكاتب في هذه الفترة بأنه الذى يمتحن الكتابة للأخر. أما المعنى الثانى للكاتب، أى المؤلف فنشأ في أوروبا بعد القرن السادس عشر الميلادى. ونشأ في اللغة العربية في القرن السابع الميلادى - (القرن الأول الهجرى) ويرى بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربى أن أول من صنف في اللغة العربية هو زياد بن أبيه في المثالب. لكنه لم يصل إلينا. والكتاب الأول الذى وصل وطبع كان عن أخبار الأمم الماضية صنفه عبيد من شربة الجرهمى الذى استحضره معاوية من صنعاء (اليمن) ليقص على الناس أخبار الأمم السابقة وكان مفهوم الكتابة الأول عند العرب هو مهنة التدوين أو النقل أو التصنيف. والكتابة بالمعنى الإبداعى لم تنشأ إلا في القرن الثامن الميلادى عند العرب، حيث وصلت إلى درجة عالية من التضج والتنوع. ونجد مؤلفين من أمثال النفري المتصوف، وعبد الحميد الكاتب، وابن المقفع، والسهورردى، والحلاج وابن عربى وغيرهم».

وعلى مدى العصور القديمة، ثم العصور الوسطى، كان المؤلف شاعراً أو كاتباً أو مؤرخاً، يعيش على مهنته إذا كان موظفاً بقصر الملك أو السلطان أو الأمير. أو يعتمد على عطاياهم وهباتهم. أما غير ذلك فإنه يكسب قوته من غير ناتج التأليف.

وبعد اختراع الطباعة حدث تغير هام في توزيع الكتاب، كما حدث تطور في حرية التعبير في أوروبا. «وبرز نوع من الجلف بين (المؤلف) و(صاحب المطبعة) في القرن السادس عشر، حين كان يصدر كلاهما عن قناعات اجتماعية ودينية وأخلاقية، مشتركة بينهما. هذا الجلف جعل استقلال ألفيلسوف ممكناً. ففى سويسرا كان الناشران الليبراليان (فروبن) و(امورباخ) يؤمنان بأفكار (ابرازموس) عن تطوير الكنيسة وبالتالي كانا مستعدين لتأييده ودفع أجر له، بل وجعله شريكاً لها في مؤسستها، طالما بقى في (بازل) بسويسرا. ولكن وضع (ابرازموس) كان فريداً. إذ جاء سابقاً على تحول النشر إلى مهنة مربحة تخضع لاعتقادات السوق ومدى شراء الجمهور للكتب. ومع تحول النشر إلى هذه الوجهة الاقتصادية صار المثقف الذى ليس له مورد خاص. تحت رحمة رجال الأعمال. كان في مقدور المؤلفين الوجهاء - مونتاني، لورد شافتسبرى، مونتيسكيو - أن يكونوا فلاسفة. أما المؤلف العادى فلم يكن يجد سبيلاً إلى أى عمل فكرى جاد، وبالعكس، لقد أصبحت مطالب القارئ غير المتعلم أعلى صوتاً وأكثر إلحاحاً، وخلقت بالتالى مؤلفى التسلية، والجنس وقصص الرعب. هؤلاء الكتاب، بعزلتهم عن أى ثقافة حقيقية وعيشهم على مواهبهم الفطرية وحدها صاروا مع بداية القرن الثامن عشر يفضلون صحة بعضهم البعض، على الاتصال بالعالم المعادى لهم. خلقوا أسلوب حياتهم الخاص بهم، وأصبحوا نوعاً من (المثقفين ذوى الباقات البيضاء) الذين يعيشون من تلبية طلبات ناشريهم. وإذا كان ممكناً تقسيم الأدباء إلى فئات، فإن هذا النوع من المثقفين كانوا يشكلون فئة اجتماعية جديدة، ليس مركزها القصور، ولا الكنيسة، ولكن المقهى»^(٥).

إن المؤلف مرتبط بالقارئ دائماً. وعندما كان القارئ الملك وحاشيته كان المؤلف مرتبطاً بهم. وعندما

(٥). أحمد بهاء الدين - حديث الشهر - مجلة العربى - العدد ٢٣٨ بتاريخ سبتمبر ١٩٧٨.

أصبح القراء هم النبلاء وعلية القوم أو الأرستقراطية كان المؤلف يعتمد عليهم. ثم عندما حلت البرجوازية في القراءة محل الأرستقراطية أصبح المؤلف معها. وفي العالم الشيوعي المعاصر أين يقف المؤلف في الاتحاد السوفيتي أو في الصين الشعبية؟ إنه مع الطبقة العاملة بطبيعة الحال.

وعن تطور العلاقة بين المؤلف والقارئ يقول سارتر^(٦) في القرن السابع عشر أخذ يتم انصراف الكاتب والجمهور إلى الاشتغال بالشئون المدنية دون الشئون الدينية، ولا شك أن الأصل في ذلك الاتجاه هو ما للشئ المكتوب من قوة على السريان، وما له كذلك من طابع الجلال. ثم ما ينطوي عليه كل عمل فكري من دعوة إلى الحرية. ولقد ساعدت ظروف خارجية على ذلك، مثل انتشار التعليم وضعف السلطة الدينية، وظهور مذاهب فكرية جديدة تنهج اتجاهًا واضحًا نحو السلطة الزمنية. وعلى الرغم من ذلك، ليس معنى الاتجاه المدني أنه عالمي. فقد بقي جمهور الكاتب محدودًا. وكان يسمى - في جملته - المجتمع. ويدل هذا الاسم على فئة من الحاشية ورجال الدين والقضاة وأثرياء الطبقة البرجوازية».

ويصف سارتر القارئ في القرن التاسع عشر بأنه كان من السراة (L'honnête homme). وأنه كان يمارس وظيفة هي نوع من الرقابة يسمونها الذوق. وعندما يقارنه بقارئ القرن العشرين يصف العلاقة بين القارئ والكاتب المعاصر بأنها في حالة سلبية، لأن القارئ المعاصر - فيما يرى سارتر - ينتظر ما يعرض عليه من أفكار أو من شكل فني جديد. ووسيلة القارئ في الرقابة غير مباشرة وسلبية، ولا يستطيع امرؤ أن يجزم بأنه يعرب عن رأيه في العمل الأدبي، فليس له إلا أن يشتري الكتاب أو لا يشتريه، فعلاقة المؤلف بالقارئ شبيهة بعلاقة الذكر بالأنثى، وما ذلك إلا لأن الكتاب مجرد وسيلة إعلام. والكتابة وسيلة عامة للاتصال بالآخرين.

إن الكاتب يعكس الواقع الاجتماعي الذي يعيشه. بل ويفرض الواقع الاجتماعي مناخًا معينًا للمؤلفين. وسارتر عندما يقارن بين كتاب فرنسا وكتاب أمريكا وكتاب إنجلترا وكتاب إيطاليا يشير إلى اختلافات ظاهرة وواضحة بين كل من كتاب البلدان الأربعة. يقول: إن الكاتب الفرنسي ظل برجوازيًا. أما الأمريكي فغالبًا ما يمارس مهنة يدوية قبل تأليفه الكتاب، ثم يعود إليها، ويتجلى له نداء القريحة بين قصتين في ضيعته أو مصنعه أو في شوارع المدينة، ولا يرى في الأدب وسيلة لتطلب الفزلة، بل فرصة للهروب منها. ويكتب مدفوعًا للتحرر من مخاوفه وأنواع غضبه. وهو يفكر في المجد أقل مما يحلم به، وتبين مظاهر جرأته المتطرفة عن ضروب من السذاجة في بعض نواحيها. وقد يشترك في جمعيات تعاون أو شركات. ولكن ليس هذا إلا للدفاع عن مصالحه المادية. ولا تضامن له مع الكتاب الآخرين. وغالبًا ما يفصل بينه وبينهم عرض القارة أو طولها. وليس شيء أبعد منه من فكرة المدرسة الواحدة، أو الكتابة ذات الطابع الديني. وقد يستقبل استقبالًا حافلًا بعض الوقت. ثم يفقد ونسى. ويظهر من جديد بكتاب جديد ليختفي بعد ذلك من جديد.

أما مقارنة سارتر بين الكتاب الفرنسيين والكتاب الإنجليز فإنه يرى أن رجال الفكر الإنجليز أقل

(٦) جان بول سارتر - ما الأدب، (ترجمة د. محمد غنيمي هلال) - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧١ ص ١٠٥ - ص ١٠٦، ١٠٧. ثم ص ١٩٤، ص ١٩٥ ص ١٩٦.

توغلاً من الفرنسيين في جماعة قومهم. إذ الكتاب الإنجليز في مجتمعهم طائفة على حدة. مخالفة للمجتمع تفكيراً وعملاً. وفيهم جفوة، وليس لهم اتصال ببقية الشعب. وهو يفسر ذلك أن الإنجليز لم يتح لهم ما أتيح للكتاب الفرنسيين من خوف الطبقة الحاكمة منهم حتى ولو كان خوفاً قليلاً. ومرد ذلك إلى ظروف الثورة الفرنسية وموقع الكتاب فيها. ويقول عن إخوانهم في لندن إنهم لا يخيفون أحداً. ويعتبرهم قومهم مسالمين لا يؤذون. وعندما ذهب سارتر^(٧) في المقارنة إلى إيطاليا يقول إنه لم يكن للطبقة البراجوازية وزن كبير بعد أن أفلست بسبب الفاشية. فالكتاب الإيطاليون أجورهم أقل. يسكنون قصوراً خربة فيها بعض رحاب فسيحة ومناظر جليلة بحيث لا يستطيعون تدفنتها ولا حتى تأنيثها. ويخلص من تلك المقارنات بأن الكتاب الفرنسيين هم أكثر كتاب العالم برجوازية فهم يعيشون عيشاً برجوازياً ومشبعون بثقافة برجوازية.

وإذا أضفنا إلى تحليل سارتر ارتباط المؤلف الشيوعي المعاصر في المجتمعات الشيوعية بالطبقة التي تتولى قيادة العمل الوطني في شتى مجالاته، أصبح موقع المؤلف في اللوحة التاريخية إلى جوار القارئ بصفة دائمة. وذلك دون أى مساس بالدور الريادي للمؤلف. وهذا الإدراك التاريخي يقودنا إلى إدراك المعنى المعاصر للمؤلف. المعنى الذي يعبر عن طبيعة العصر في أهمية التحديد والدقة. والذي تبديه القوانين سواء المحلية أو الدولية.

من المؤلف في مفهوم القانون؟ المؤلف قانوناً هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ينشر المصنف منسوباً إليه، سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأية طريقة أخرى، إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار، بشرط ألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخص المؤلف.

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية لقانون حق المؤلف في مصر أن المؤلف هو الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه بأية طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها، سواء كان ذلك بذكر اسم المؤلف عليه أو بذكر اسم مستعار أو علامة خاصة لا تدع مجالاً للشك في التعرف على شخصية المؤلف، وهذه القرينة غير قاطعة فهي تقبل الدليل العكسي.

ويقول السنهوري^(٨) إن القاعدة العامة في هذا الصدد هي أن المصنف ابتكار الذهن، والمؤلف بذاة هو المبتكر. لذلك لم يعن النص القانوني بذكر هذه القاعدة صراحة لبدايتها، وإنما عني بذكر كيفية قيام الدليل على ذاتية هذا المبتكر. ولما كان المصنف نتاج فكر فإنه يترتب عليه نتيجتان هما:

١ - أنه لا يجوز للمؤلف التنازل للغير عن صفته كمؤلف، ولا الحق الأدبي له، ولكنه يستطيع التنازل عن حق الاستغلال المالي لمؤلفه.

٢ - لا يجوز في الأصل أن يكون المؤلف شخصاً معنوياً، برغم أن قانون حماية حق اللؤلؤ بصرح

(٧) المرجع السابق.

(٨) عبد الرازق أحمد السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - الجزء الثامن - حق الملكية - دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٧ - ص ٣٢٥ إلى ص ٣٣٩.

بأن المؤلف قد يكون شخصاً معنوياً. وكان الواجب أن تكون الحماية للشخص الطبيعي الذي ألف المصنف بتوجيه الشخص المعنوي.

ثم يحدد السهوري الحالات الخاصة للمؤلف في ثلاث حالات هي:

١ - المصنفات التي يكلف مؤلفوها بوضعها. وذلك إما بتكليف خاص بموجب عقد مقالة، وإما بتكليف عام بأن يكون المؤلف في خدمة رب العمل يؤجره على وضع المصنفات بموجب عقد عمل. وفي الحالتين - كما يرى السهوري - يبقى للمؤلف حقه الأدبي على مصنفه. وكل ما يكون محلاً للنظر هو ما إذا كان المؤلف قد نزل لرب العمل عن حقه المالى في استغلال المصنف بموجب عقد المقالة أو عقد العمل.

٢ - المصنفات التي تحمل اسماً مستعاراً أو التي لا تحمل أى اسم والقاعدة القانونية أن ستر المؤلف لاسمه لا يحرمه من صفته ولا من حقوقه. ولكن مادام اسم المؤلف مستوراً فإنه يخضع لأحكام خاصة يقتضيها هذا السر، حتى إذا أعلن عن شخصيته خضع للأحكام العامة. ففى حالة ستر اسم المؤلف يعتبر الناشر مفوضاً من المؤلف في مباشرة الحقوق المقررة في القانون، ما لم ينصب المؤلف وكيلًا آخر. أما في حالة كشف شخصية المؤلف فإن المؤلف حر في ذلك في أى وقت يشاء. فإذا مات دون أن يكشف عن شخصيته. لا يجوز لورثته من بعده أن يتولوا هم من تلقاء أنفسهم الكشف عن شخصيته، ما لم يكن قد أذن لهم في ذلك قبل موته.

٣ - المصنفات التي يتعدد فيها المؤلف. أو ما يسمى بالمصنف الجماعى. وهو المصنف الذى يشترك في وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته أو باسمه، ويندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى، بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة. ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً، ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف.

وأوضح مثل للمصنف الجماعى هو المعجم ودائرة المعارف، فهذه الأعمال واسعة النطاق، لا يقوم بها عادة شخص واحد، بل يشترك في وضعها عدد كبير من المؤلفين ويكونون جميعاً تحت إدارة شخص واحد، يضع خطة العمل ويشرف على تنفيذها، وليس من الضروري أن يساهم في التأليف، فقد يقتصر دوره على الإشراف والتنسيق والتصحيح والتوجيه، ويعتبر هو مؤلف المصنف الجماعى في جميع الأحوال.

أما في المصنف المشترك الذى يصعب فيه فصل نصيب كل مؤلف في العمل المشترك فإن الجميع من الناحية القانونية أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم، إلا إذا اتفق على غير ذلك. وهذا التعريف القانونى للمؤلف لا يتناقض مع المفهوم التاريخى للمؤلف.

ويصف الدكتور العمري^(١) المؤلف بأنه صاحب الفكرة التي يصفها في عباراته الفياضة أو ألحانه الموسيقية، أو يصورها بريشته، أو ينحتها بمحوله. وهو قديم كالتاريخ يترأى في مكتبة آشور بانيبال، وفي مبادئ الهندسة لأوكليد، وفي كتاب الطبيعة لأرسطو وفي مئات المؤلفات والأعمال الفنية.

(١) د. أحمد سويلم العمري - حقوق الإنتاج الذهني - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ ص ١٣، ١٤، ١٥.

وإذا كان التاريخ والقانون قد أوضحا لنا المؤلف وضوحاً جلياً فأن ذلك لم يحل دون إضافات معاصرة للربط بين المؤلف والطبيعة الإبداعية للتأليف. يرى أدونيس^(١٠) أن المؤلف بالمعنى الحديث ليس المثقف أو الكاتب، أى ليس كل من يؤلف وينشر. وإنما هو من يتمتع بموهبة الكتابة، ومن يكتب بشكل خاص متميز، هو بتعبير آخر، من له أسلوب وشخصية في الكتابة، يتمتعان بنبرة خاصة وطابعاً خاصاً وتفرّداً يميزه عن غيره، فالكاتب بهذا المعنى هو من له رؤيا خاصة للعالم، وطريقة خاصة للتعبير عن هذه الرؤيا.

ومن قبل أورد القلقشندي^(١١) في صبح الأعشى أقوال طائفة من الكتاب تبالغ في أهمية المؤلف أى الكاتب. فالزبير بن بكار يقول: الكتاب ملوك وسائر الناس سوقة. ويقول ابن المقفع: الناس أحوج إلى الكتاب من الكتاب إلى الملوك. كما أورد إدراك العرب الأقدمين لأهم خصائص التأليف وهو الابتكار. فهو يشير إلى ضرورة لجوء الكاتب إلى اختراع المعاني الأبتكار للأمور الحادثة، التي لم يقع مثلها أو لم يسبق سابق إلى كتابتها، لأن الحوادث والوقائع لا تنتهي ولا تقف عند حد. ويشير إلى نقد ابن الأثير لمقامات الحريري بأنها صورة موضوعة في قالب حكايات مبنية على مبدأ ومقطع، بخلاف الكتابة فإن أحوالها غير متناهية.

ويقول داتيس^(١٢) إن المؤلف هو مبدع أو صانع الأفكار التي ستنتشر على الملأ عن طريق الكتاب. وهو منظم الكلمات والصور والخرائط والجداول وما شابه ذلك مما تعرض فيه الأفكار وتقدم للقارئ. وبرغم أننا نفكر عادة في المؤلف بصيغة الفرد مثل شكسبير والإمام الغزالي وغيرها إلا أن كلمة مؤلف بالمعنى القانوني في علاقات التعاقد مع ناشر قد تكون جماعة أو مؤسسة بل وربما تكون حكومة من الحكومات أو هيئة دولية مثل «اليونسكو».

وإذا كان الكاتب بصفة عامة يقدم فيها يكتب اعترافاته للقراء، فإن «ماكلوهان»^(١٣) يرى أن الكتاب نوع من كرسى الاعتراف الشخصي الذي يقدم (وجهة نظر) أما الصحافة فهي كرسى اعتراف جماعى يتيح مشاركة مشتركة، إذ أن في استطاعتها تلوين الأحداث باستخدامها أو بعدم استخدامها، ولكن العرض الجماعى اليومى لعدة مقالات متجاورة، هو الذي يعطى للصحافة أبعادها المركبة من (الصالح الإنسانى) ذلك الاصطلاح التقنى. إن شكل الكتاب ليس صورة جماعية، (ولا فسيفاء) مشتركاً، إنه صوت شخصى، إن لكل من الكتاب والصحيفة ناحية اعترافية، فهما يشيران شعور استشفاف (خفايا المشكلة) بحكم شكلها نفسه، بعيداً عن محتواها، فالكتاب يكشف صفحة بعد صفحة خبايا المغامرات العقلية لمؤلفه، وتكشف صفحة الجريدة خبايا عمل مجموعة اجتماعية وتفاعلاها.

(١٠) أدونيس - مرجع سابق - ص ٢٤.

(١١) كتاب صبح الأعشى للقلقشندي.

(١٢) داتيس، سى. سميت - صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ (ترجمة د. محمد عل العريان وآخرين) - المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر بالإسكندرية. مع مؤسسة فرانكلين بالقاهرة ١٩٧٠ ص ١٣.

(١٣) مارشال ماكلوهان - كيف نفهم وسائل الاتصال؟ - ترجمة د. خليل صابات وآخرين دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٥ صفحة ٢٢٨.

وعندما يتعرض (فرانسوا زبال)^(١٤) إلى العلاقة بين تاريخ الأفكار وبين الثقافة، يناقش العلاقة بين المؤلف وكتابه، وهي التي تحدد مضمونا للعلاقة بين تاريخ الأفكار وبين الثقافة، ويرى أنه لا يمكن فصل علاقة المؤلف بكتابه، برغم وجود عامل مؤثر في مجرى الثقافة باعتبارها تراثاً، هذا العامل هو أساليب تجميع الثقافة ونقلها، تلك الأساليب التي كلما تحسنت ظهرت الوظائف الفكرية المستقلة في المجتمع. بهذا المفهوم تصبح كتابة تاريخ الأدب مثلاً دراسة التواءات طرق النقل والتشويبات التي طرأت عليها حتى وصلتنا مادة تاريخ الأدب، وفي هذا الإطار يصبح المؤلفون نقاط عبور منتجة، فالمؤلفون هم الذات المتحدثة واختياراتهم وذاتيتهم توزعهم في فروع أدبية متميزة، لا تمثل أى اختلاف أساسى، بل هى سيادين متجاوزة في حقل مشترك، يحيط كل منها وفق طريقة خاصة بجوانب من الواقع.

في كل ما سبق من سياق تاريخي، ومن تعريف قانوني، ثم من تشريح معاصر أو رؤى معاصرة للمؤلف.. في كل ذلك يرد المؤلف بالمعنى العام، ذلك المعنى الذى قلنا في أول هذا الفصل إنه يحوى أسماء مختلفة لمهنة واحدة. فما هى الفروق بين الأسماء المختلفة للمؤلف؟ وماذا تعنى؟

المؤلف، والمصنف، والكاتب:

في التراث العربى لا نثر على فروق جوهرية بين هذه الأسماء الثلاثة، وحتى المعنى اللغوى^(١٥) للمؤلف يكاد يوازى المعنى اللغوى للمصنف، برغم ما قد يبدو لنا من ميل الأول إلى مفهوم الإبداع، وميل الثانى إلى مفهوم الفهرسة أو التجميع، فالتأليف في لسان العرب هو وصل الشيء بعضه ببعض، والتصنيف هو تمييز الأشياء بعضها من بعض، وعبد الحميد الكاتب (المتوفى سنة ١٢٣ هـ الموافق ٧٥٠ م) استخدم لفظ الكتاب في رسالته المشهورة لمخاطبة المؤلفين، وفي معظم كتب التراث العربى تواجهنا العبارة المشهورة: قال المصنف، بمعنى المؤلف ولكننا اليوم لا نستخدم كلمة انصنف للدلالة على المؤلف بل ولا نستخدمها للدلالة على المتخصص في المكتبات الذى يتولى أعمال التصنيف، لقد أصبحت كلمة المصنف بمعنى المؤلف في لغتنا العربية، كلمة تراثية أو تاريخية، وحلت كلمة المؤلف محلها.

أما كلمة الكاتب فلها ثراء رأسى وثراء أفقى. فمن صور ثرائها الرأسى اتصال مدلولاتها لقديمة بمدلولاتها المعاصرة اتصالاً عضوياً كاملاً، لقد عبر أجدادنا الأقدمون عن النسخ بكلمة كاتب (كتاب الوحي مثلاً) ومازلنا حتى اليوم نسمى من يعمل على الآلة الكاتبة «الكاتب على الآلة الكاتبة»، واستخدم أجدادنا الأقدمون كلمة «الكاتب»: للمؤلف، ولمحرو الرسائل للأمراء والخلفاء، وللبحث، وما تزال هذه المدلولات سارية المفعول، واستخدم الأقدمون كلمة كاتب بمعنى موظف أو مسئول، وما تزال في أياضنا المعاصرة تسمى في المغرب العربى الوزير «كاتب الدولة»، أو كاتب الجلسة في المحكمة، وما شابه ذلك، ويمثل هذا الثراء التاريخى الذى عبرنا عنه بالثراء الرأسى تحظى كلمة

(١٤) فرانسوا زبال: تكون الكتاب العربى - معهد الإنماء العربى - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٧٦ م - ص ٧٧، ٧٨، ٧٩.

(١٥) في لسان العرب لابن منظور جزء ١٠ ص ٣٥٢ ألفت الشيء. ألفت فلاناً إذا أنست به، وألفت بينهم تأليفاً إذا جمع بينهم بعد تفرق. وألفت الشيء تأليفاً إذا وصلت بعضه ببعض، ومنه تأليف الكتب. وألفت الشيء أى وصلت.

وفي لسان العرب لابن منظور ص ١٠٠ وما بعدها، جزء ١١ التصنيف تمييز الأشياء بعضها من بعض وصنف الشيء ميز بعضه من بعض.

«كاتب» ببراء أفقى، يتمثل فى سعة المعانى التى تعبر عنها، وفى المساحة الواسعة التى تحتلها، ويكفى أن نضرب مثلاً من صلب المعنى الخاص لكلمة كاتب وهو معنى المؤلف، فإننا نجد مسميات: الكاتب المسرحى، والكاتب الإذاعى، والكاتب السينمائى «السيناريست»، والكاتب الصحفى.. وهى مسميات متنوعة للكاتب المؤلف. وما تزال كلمة «الكاتب» الأكثر استخداماً للدلالة على عموم المؤلف. ومن هنا سميت اتحادات المؤلفين باتحادات الكتاب لشمول الكلمة وسعة دلالتها.

المترجم، والمعرب:

المترجم فى هذه الدراسة، هو المشتغل بترجمة الكتب، وليس المترجم على إطلاقه. وإذا كانت المجتمعات فى الحضارات القديمة احتاجت إلى المترجم فى علاقاتها الخارجية، فإن ثورة الاتصال فى النصف الثانى من القرن العشرين جعلت من المترجم صاحب مهنة ضرورية على النطاقين المحلى والعالمى. ويكفى أن نشير إلى أقسام الترجمة بدور الصحف، وإلى إعداد المترجمين فى الهيئات والمنظمات الدولية؛ ولكن المترجم المشتغل بترجمة الكتب ظل وسيظل ضرورة ثقافية وحضارية، برغم ظهور المترجم الآلى، واحتمالات التقدم الواسعة مستقبلاً فى مجال الترجمة الآلية.

وإذا كنا قد أوردنا خلافاً حول مهنة التأليف، فإننا فى مهنة الترجمة نجد الشقة ضيقة، فالمترجم صاحب مهنة وإن لم يشتغل بترجمة الكتب. ولقد ظهرت فى لغتنا الإعلامية المعاصرة كلمة مترجم محترف. وذلك للتعبير عن المهنة الرئيسية لصاحبها وهى الترجمة.

ولكن السؤال الجدير بالاعتناء فى مجال الترجمة هو: هل الترجمة موهبة؟ إن مترجم الكتب ليس ناقلًا لألفاظ وجل وحسب، وإنما ينقل أحاسيس ومشاعر وأفكار، وهو يعبر بها من ثقافة إلى ثقافة كما يعبر الربان من شاطئ إلى شاطئ. لذلك نرى أن ترجمة الكتب، والأدب على وجه الخصوص تتطلب موهبة فى المترجم، كما يتطلب تأليف الأدب موهبة فى الأديب، ومن هذه النقطة ومدى التوسع فيها برزت الفرق بين المترجم والمعرب.

فأهم ما يشترط فى المترجم الحرص على أمانة النقل، وله أن يعلق فى الهامش إذا أراد، ولكن أمانة النقل تجعل السياق غير واضح فى بعض الأحيان لاختلاف الثقافات، من هنا جاء التصرف فى الترجمة، كما جاء من رغبة بعض المترجمين فى الحصول على قدر واسع من الحرية فى نقل الكتاب إلى لغتهم، وهذا ما أطلق عليه فى العربية تعريب الكتب، وأطلق على القائم به «المعرب»، بدلا من المترجم. والواقع أن الحدود ليست فاصلة ولا قاطعة بين المترجم والمعرب، ولنا أن نسأل هل الأديب الراحل أحمد حسن الزيات فى «روفايل» و«آلام فارتير» معرب أم مترجم؟ إني أستطيع القول بأنه بين المعرب والمترجم. ولكن النفلوطى فى «مجدولين» معرب لا شك فى ذلك، وبعيد عن المترجم بعده عن أن يكون مؤلفا للكتاب نفسه. ثم هل الشاعر أحمد رامى فى رباعيات الخيام مترجم أو معرب؟ إنه أيضا بين المعرب والمترجم. ولكن صلاح عبدالصبور فى «حفلة كوكيتل» لالبيوت مترجم. وهكذا نستطيع أن نفرق بغير مشقة ولا تعسف بين المترجم والمعرب.

وكانت مهنة الترجمة من المهن العريقة فى كافة الحضارات وفى واقعنا الحضارى العربى نجد أنه كما حفظت لنا ذاكرة التاريخ الثقافى العربى أسماء الشعراء والكتاب فإنها حفظت لنا أسماء أعلام المترجمين

في العصر العباسي على وجه الخصوص. وإذا لاحظنا قلة أسماء المترجمين في تاريخ الثقافة فذلك لأن المترجم جندى مجهول في تاريخ الثقافة بصفة عامة، ولأن المترجم غالباً ما يترجم كتاباً واسع الشهرة ومن ثم تغطي - بصفة شبه دائمة - شهرة المؤلف الأصل على شهرة المترجم.

وكان المترجم في الحضارة العربية إبان ازدهارها يحظى بمكانة ممتازة في رعاية الخلفاء. يروى أن الخليفة العباسي «المستكبر» منح المترجم حنين بن إسحق (المولود عام ١٩٤ هـ الموافق ٨١٠ م - والمتوفى عام ٢٦٠ هـ الموافق ٨٧٣ م) ثلاث دور من دوره مزودة بأثاث فاخر وخدم. وأجرى عليه خمسة عشر ألف درهم في كل شهر. ومن أشهر المترجمين في عصرى العصر العباسي ثابت بن قرة (المتوفى عام ٢٨٨ هـ) الذي ترجم كتاب أقليدس «الأصول» وكتاب أرسطو «النبات»، وكذلك المترجم متى بن يونس الذي ترجم الكثير من كتب أرسطو.

وفي العصور الحديثة قدم عدد من مرموقى الفكر والأدب أعمالاً مترجمة، فالشاعر الألماني «جوته» ترجم إلى الألمانية مسرحيات شكسبير. ولطفى السيد وطه حسين والزيات ورامي لم تفتحهم الترجمة، وغيرهم كثير.

ومع التطور العالمى لمهنة الترجمة في عصرنا الحديث، أنشئ الاتحاد الدولى للمترجمين. وقد تبنت «اليونسكو» إصدار توصيات بالمبادئ العامة لحماية المترجمين وحماية الترجمة، وتضمنت المبادئ العامة لحماية المترجمين الأوضاع القانونية لهم بصفة عامة، وتطبيق الحماية المكفولة لهم من حقوق الطبع والنشر وفق القوانين المحلية والمواثيق الدولية، كما تضمنت الأوضاع الخاصة بتدريب المترجمين ومعاهد التدريس للترجمة، وتوحيد المصطلحات، ثم كيفية تطبيق تلك المبادئ والأسس في البلدان النامية على وجه الخصوص.

والمترجم العربى المعاصر جورج طرايشي^(١٦) يروى تجربته في الترجمة فيصف المترجم بالشاعر في ناحية واحدة على الأقل هي أن كلا منها ابن بيته ومجتمعه، لذلك فاختيار المترجم لما يترجمه يخضع لحاجة المجتمع الذى ينتمى إليه وتنتمى ترجماته إليه. ويقول إن هذا الانتهاء - أو الالتزام إذا شئت - هو نقطة مشتركة بين المترجم والكاتب. فالمترجم مسئول عما يترجمه. ومسئوليته هي الوجه الآخر لوعيه بطبيعة الحاجات في مجتمعه التى يمكن أن تليها ترجماته.

وسبب «جورج طرايشي» أغوار العمل في الترجمة، بل يكشف أسرار هذا العمل فيقول:

- الترجمة الحرفية ليست مسألة اختيار فردى، وإنما النص الأصل هو الذى يمل على المترجم طريقة ترجمته، فالنصوص باعتبارها جزء من المؤلف تعكس شخصيته وروحه فهى التى ترشدنا إلى الطريقة التى ينبغي أن نتبعها في ترجمتها بجملها أم بروحها أم باللاتين معاً. وقد تختلف نصوص المؤلف الواحد من كتاب إلى آخر اختلافاً كبيراً فلا يمكن، على الدوام، التعامل مع كتبه وفق نسق واحد، ويضرب بمؤلفات «فرويد» مثلاً فيرى أن دقة تفكيره العلمى لا تسمح لترجمته إلا أن يترجمه ترجمة حرفية، لأن أى إخلال بالجملة مثل وضع واو العطف بدلا من الفاء الاستثنائية، أو وضعها بدلا من فاء السببية، قد يؤدى في بعض الأحيان إلى الإخلال بالمعنى على نحو خطير، ومع ذلك فإن هناك بعض

النصوص لابد من ترجمتها بالابتعاد عن الترجمة الحرفية مثل كتاب فرويد نفسه «النكتة وصلاتها باللاشعور» فالمؤلف يورد في هذا الكتاب عددًا من الكتب بقصد التحليل، والنكتة غالبًا ما تعتمد على اللفظ بلغتها الأصلية، وهنا ليس أمام المترجم من يديل عن التصرف في الترجمة وإلا فلن تصبح النكتة نكتة.

يبدى «طرايشى» كمترجم رغبته في إعادة ترجمة الكتب الأولى من حياته في الترجمة لأنه تدرب بعد ربع قرن في الترجمة بما يجعله يتمنى إعادة ترجمة هذه الكتب بصورة أفضل، وهذا ما يشبه الطبقات الزيدة المنقحة التي يلجأ إليها المؤلفون في مؤلفاتهم، وهو يعترف كمؤلف بفائدة عمله بالترجمة على أسلوبه في التأليف، فيرى أنها من أسباب تأليفه بأسلوب عقلاني غير قففاض، بعيد عن الإنشاء، وأنه تعلم من الترجمة كيف يقول أفكاره بوضوح، وهو يحذر من الأخطاء التي يقع فيها بعض المترجمين لقلّة معرفتهم بدلالات بعض الألفاظ عند أصحابها، فيقول: «كنت أقرأ مرة رواية جزائرية مترجمة من الفرنسية إلى العربية فطالعت فيها تكرار غير مفهوم لكلمة «الدجاجة». ثم فطنت إلى أن المترجم وقع في خطأ الحرفية، فليس المقصود «الدجاجة» وإنما المرأة البغي، وهم يكون عنها بالدجاجة. وكنت أحضر مرة عرضًا مسرحيًا، وكانت المسرحية لسارتر، وكان أحد أبطالها يلقي خطابًا فيجيبه بطل مناقض له «مسامير...». ولكن عندما رجعت للنص وجدت أن المترجم وقع في الحرفية فترجم كلمة مسامير «Clous» ترجمة حرفية بمسامير مع أن المقصود ترهات. وينصح طرايشى المترجم بأن يقرأ حول الموضوع الذي يترجمه. فإذا كان يترجم كتابًا في تاريخ الفلسفة فعليه أن يقرأ عن العصر، وعن الشخصيات الفلسفية فيه، وما شابه ذلك.

المحقق:

دخل المحققون العرب في العصر الحديث ميدان تحقيق التراث العربى بعد انقطاع طويل، لقد أدى ذلك العمل علماء الحديث، ومصنفو الأدب والشعر، في عصر الازدهار الحضارى العربى. ثم كانت عودة العرب إلى هذا الميدان بسبب عوامل رئيسية ثلاث هى - فى رأى - على النحو التالى:

- ١ - بظهور الطباعة وانتشارها فى الوطن العربى.
- ٢ - حركة الاستشراق، وما قدمته من تحقيق شد انتباه الباحثين العرب.
- ٣ - ظهور الوعى العربى بالذاتية الثقافية والاهتمام بالتراث، متلازمًا مع غيرة إسلامية بإعادة كشف كنوز الحضارة الإسلامية العربية.
- وسعى المحققون للمخطوطات إلى اتباع عدة خطوات تقليدية فى عملهم هى:
- ١ - بذل جهود واسعة فى الحصول على النسخ الأصلية بخط المؤلف أو بخط ناسخ من معاصريه.
- ٢ - تصحيح الأخطاء التى جاءت مع النسخ والإشارة إلى ذلك.
- ٣ - شرح الغامض من الألفاظ والعبارات لغرابته أو ندرة استعماله.
- ٤ - التنبيه إلى العبارات المبتورة من المخطوط، أو الفقرات المختصرة مع وضع ما يوضح المعنى بأكمله. والإشارة إلى ذلك.

٥ - وضع عناوين للأبواب أو الفصول.

٦ - وضع الفهارس المختلفة للمخطوط.

والمحقق العربي الذائع الصيت عبد السلام هارون^(١٧) يروى تجربته في التحقيق محاولاً وضع قواعد وإطار ومنهج لها في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها». فماذا يقول للمحقق؟ وما هي الصفات الواجب توافرها في المحقق؟

- ينبه عبد السلام هارون إلى ضرورة اعتماد المحقق على النسخة الأم للنص الذي يحققه ويتطلب ذلك من المحقق معرفة الخط وتاريخ الورق. فإذا لم يستطع المحقق الحصول على النسخة الأم فعليه أن يبحث عن النسخة المأخوذة منها. فإن لم يستطع فعليه أن يبحث عن فروعها.. وهكذا.

- كما ينبه إلى نصوص متضمنة داخل كتب أخرى. والوصول إليها يحتاج إلى صبر وجهد، وضرب مثلاً باستخراجه واقعة صفين من كتاب ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة. وهذه النصوص المتضمنة لا ينبغي للمحقق الاعتماد عليها كلياً، وإنما يستعين بها في تحقيق نصوصه.

- وعلى المحقق أن ينبه إلى تكرار التأليف من المخطوطات القديمة. وذلك يشبه تماماً تعدد الطباعات في حياتنا المعاصرة، فكما يكون الاعتماد على الطبعة الأخيرة في مراجعنا المعاصرة يكون اعتماد المحقق على التأليف الأخير للمخطوط.

وأظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن التديم في الكلام عن كتاب ياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ هـ ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور، قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦ هـ - ٣٣١ هـ. ونص ابن التديم في الفهرست على أن نواتر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى، وصغرى، ووسطى، وكذلك نواتر الكسائي ثلاث نسخ.

- لا يمكن للمحقق الحصول على كافة المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً. ولكن عليه أن يتعقبها بقدر الإمكان في المكتبات العامة والمكتبات الخاصة، وعليه أن يقارب البحث مقارنةً بمجتهدة، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

- على المحقق أن يفحص المخطوط من حيث الورق، والتقديم، والحبر، ليعرف عهده، وعنوان الكتاب، وتعليقات علماء سابقين إن وجدت، واسم الناسخ وتاريخ النسخ إن وجد.

- على المحقق أن يتنبه إلى التحريف والتصحيف الذي يرد في النص فأساء المؤلفين مثلاً قد تحرف من البصري إلى النصري، ومن الحسن إلى الحسين، والجزار إلى الخراز. وما يحدث لأساء المؤلفين يحدث لعناوين الكتب، ثم يحدث في متونها أيضاً.

- القدرة على قراءة النصوص العربية القديمة. ومن الجدير بالملاحظة أن كافة أقسام الوثائق والمكتبات تدرس لطلابها مادة الكتابة العربية لتعلمهم كيف يمكن قراءة الخطوط العربية القديمة. فلا بد للمحقق أن يكون متمرساً في ذلك، وبخاصة إذا أدركنا أن الكتابة العربية القديمة كانت بغير نقاط على

(١٧) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها - الطبعة الثانية - مؤسسة الحلبي وشركاء للنشر والتوزيع - القاهرة

الحروف، والجمل بغير فواصل، هذا إلى جانب العديد من الاختلافات في الإملاء من عصر إلى عصر ومن كاتب إلى كاتب، وإلى جانب الاختصارات ذات الدلالات المعينة مثل ج = جمع، جج = جمع الجمع، وما شابه ذلك.

- الاستفادة من المعاجم في التحقيق، وبخاصة في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة. وخلاصة القول في المحقق، وما ينبغي أن يتوفر فيه من الصفات، أن يكون واسع الاطلاع، فمعرفة التاريخ مثلا تكشف له تزيف نسبة كتاب لعصر أو مؤلف، ومن أمثلة ذلك نسبة كتاب تنبيه الملوك والمكايد الذي نسب إلى الجاحظ، وفيه باب عن نكت من مكاييد كافور الأخشيدي، ثم مكييدة «توزون المتقى لله». والتاريخ يؤكد أن كافور عاش بين عامي ٢٩٢ هـ - ٣٥٧ هـ. والمتقى لله كان بين عامي ٢٩٧ هـ و ٣٥٧ هـ. وهذان التاريخان بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين، كذلك معرفته بأسلوب كل أديب مشهور تعينه على معرفة التزييف والمدسوس على الأديب المتفرد الأسلوب.

ويوجز عبد السلام هارون أهم صفات المحقق بقوله «إذا كان المحقق موسوماً بصفة المرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإصفاق والجنز، إن التحقيق نتاج خلقى، لا يقوى عليه إلا من وهب خلقتين شديتين: الأمانة والصبر» ويضيف بأن تحقيق النصوص يحتاج إلى مثابرة وإلى يقظة علمية أو سخاء في الجهد الذى لا يضمن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات».

إن دور المحقق في النصوص أشبه بدور المحقق في القضايا، لا بد أن يتسلح بذهن متوقد لماح، وأن يلتقط الأشياء الصغيرة التي لا يلتفت إليها غيره، ويستنتج منها ما لا يستنتج غيره مما يتخذه التحقيق خدمات جلية، يقول عبد الستار أحمد فراج^(١٨) إنه على الرغم مما يقرره الأستاذ إقبال من أن ابن المعتز ألف كتاب طبقات الشعراء في أواخر حياته (أى بين ٢٩٣ هـ و ٢٩٦ هـ) ووافقه على ذلك الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجى في رسالته، إلا أننا نقرر أن ابن المعتز ألفه قبل ٢٨٠ هـ. وذلك لأن ابن المعتز عند ذكره لمحمد بن عروس الشيرازى يقول وهو اليوم شاعر زمانه، ومعنى هذا أنه حين ألف الكتاب كان ابن عروس حياً لم يمت. وبالبحث عن ابن عروس في الوفيات وتاريخ بغداد نجده توفي سنة ٢٨٠ هـ وبذلك يكون ختام الكتاب على أقصى تقدير هو ٢٨٠ هـ.

المحرر، والمعد:

ينبغي أن نفرق بوضوح بين محرر الكتاب أو معد الكتاب، وبين وظيفة المحرر في دور النشر الكبرى في المجتمعات المتقدمة باعتباره وظيفة معاصرة في صناعة النشر الحديث.

المحرر الذى يحمر الكتاب أو يعده هو مؤلف بشكل أو بآخر. وهو شائع الآن في المجتمعات المتقدمة. حيث يقوم باستكتاب عدد من المتخصصين في جوانب موضوع الكتاب ويشارك هو معهم أو لا يشارك. وإليه ينسب الكتاب لأنه صاحب فكرته ومنسق فصوله، ومنجزه للطبعة أى للناشر. وفي تراثنا العربى يمثل جلال الدين السيوطى^(١٩) (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ، ١٤٤٥ م - ١٥٠٥ م) نموذج

(١٨) عبد الستار أحمد فراج: تحقيق (طبقات الشعراء لابن المعتز) دار المعارف - القاهرة ١٩٥٦ - ص ١٣.

(١٩) جلال الدين السيوطى (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ) الموافق (١٤٤٥ م - ١٥٠٥ م).

المحرر باعتباره مؤلفاً في عدد من كتبه أصدق تقييل، لقد أحصى بعض المؤرخين كتب السيوطي بحوالى ٦٠٠ كتاب، بين كبير يزيد عن ألف صفحة، وبين صغير في حجم البحث القصير. وفي كثير منها يعد السيوطي محرراً أو معداً حيث كان يعتمد على الكتب القديمة، يغير منها يسيراً، ويقدم ويؤخر، ويلخص، ويشرح، وينظم. فكتاب المزهري في علوم اللغة وأنواعها، وهو كتاب في اللغة يذكر كثيراً من مفرداتها وأمثالها وشعرها يتجاوز صفحاته في القطع الكبير المعاصر ألف صفحة بكثير. وهذا الكتاب على ضخامته ليس للسيوطي فيه إلا الجمع والترتيب، وفقرات أو سطور قليلة يبدأ بها الأبواب، أو يختتمها بها. والسيوطي في ذلك يبلغ درجة رفيعة من الأمانة العلمية إذ يقول في المزهري إنه لا يذكر في شيء من تصانيفه (كتبه) حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذى ذكره فيه. وهو بهذا يمثل المحرر أو المعد باعتباره مؤلفاً. أما المحرر الموظف في دار النشر الحديثة فإن عمله يختلف عن ذلك تماماً.

إن المحرر (editor) في صناعة الكتاب الحديثة موظف في دور النشر الكبرى، وعمله حلقة وصل بين عمل المؤلف وعمل الناشر. فالحصول على المخطوط واختياره يعد عملاً تحريراً، في دور النشر الكبرى، يقوم به المحرر، ويقدم جون فارار^(٢٠) صورة مبسطة عن هذه الوظيفة التحريرية في النشر المعاصر، فيبدأ بالسؤال: ماذا تعني بالمحرر؟ ويجيب بأنه في المؤسسات الكبرى التي يعمل بها المحررون نجد أنواعاً مختلفة من المحررين. فهناك محرر الأطفال وهناك المحرر الديني، وهناك المحرر التنفيذي، والمحرر الإداري الذي يتولى تخطيط قائمة المطبوعات، وجدولة خطة النشر، وينسق التفاصيل الخاصة بذلك أى أن محور عمله يتركز على الجانب الإنتاجي والتنفيذي، وربطه بالجانب الخلاق والإبداعي. وهناك المحرر المختص بمراجعة المطبوع، وبفض النظر عن اللقب أو الصفة التي يحملها المحرر العام في دار النشر فإن مهمته ومهمة مساعديه وعددهم، مرتبط بحجم ونشاط دار النشر، ويرى «جون فارار» إن المحرر صديق للمؤلف ومدافع عنه، وإن ظهور وظيفة المحرر في صناعة النشر الحديث هي صورة من تهذيب عملية النشر ورفع مستواها، لأن المحرر يعتبر بصورة ما مستشاراً للمؤلف. وتشق كلمة محرر «editor» في الإنجليزية و «éditeur» في الفرنسية من الكلمة اللاتينية (editus) من الفعل (edere) بمعنى أنتج أو نشر أو أخرج، وكانت كلمة محرر تستخدم للدلالة على الناشر. وما تزال الكتب الفرنسية حتى وقتنا المعاصر تحمل كلمة محرر (éditeur) باعتباره الناشر.

المؤلف بين الجوانبية والبرانية:

الجانب الرئيسي في إجلال دور الكاتب في الحياة الإنسانية يتمثل في بعدين: أولهما يرتبط بذات الكاتب (المؤلف) وما ينبغى لها، وما يجب أن يزودها به صاحبها، وهذا البعد الذى يمكننا أن نسميه البعد الجوانبي، بغير دخول في الفلسفة إلا بقدر استعارة مصطلح الجوانبية. وثانيهما يرتبط بالقارئ ومدى

= دند المؤلف لدى ندم ومات بانداهر، وسئل في لندن المصرية في الشام والحجاز واليمن والهند والغرب طلباً للعلم، والذي أم بأوجه الثقافة الإسلامية وعلومها في عصره والذي اشتغل بالتدريس في جامع أحمد بن طولون بالقاهرة، فلما بلغ الأربعين من عمره نزع للتأليف، فأخرج نحو ٦٠٠ مصنف، بين كبير وصغير.

(انظر الموسوعة العربية والميسرة (ص ١٠٥٩).

الالتزام تجاهه، والدور الاجتماعي والحضاري والإنساني الذي يسمى إليه الكاتب، وهذا البعد الذي يمكننا أن نسميه البعد البراني، بغير دخول في الفلسفة أيضا إلا بقدر استعارة مصطلح البرانية.

وإذا تفحصنا البعد الجواني للمؤلف نجد أنه لم يفت الفلاسفة ولا الكتاب منذ أقدم العصور، يقول سقراط إن ابتداء الفكر أعلى درجات اللذة النفسية التي يمكننا أن نحصل عليها في حياتنا الدنيا.

ويقول عبد الحميد الكاتب^(٢١) (المتوفى عام ١٣٢ هـ - ٧٥٠ م) في رسالته المشهورة للكتاب: «وليس أحد من أهل الصناعات كلها، أحوج إلى اجتماع خلال الخير المحمودة وخصال الفضل المذكورة المعدودة، منكم أيها الكتاب، فإن الكاتب يحتاج من نفسه، ويحتاج منه صاحبه الذي يثق به في مهمات أموره، أن يكون حليماً في موضع الحلم، فهِيماً في موضع الحكم، مقدماً في موضع الإقدام، محتجماً في موضع الإحجام، مؤثراً للعفاف والعدل والإنصاف، كنوماً للأسرار، وقياً عند الشدائد، عالماً بما يأتي من التوازل، يضع الأمور مواضعها، والطوارق أماكنها. قد نظر في كل فن من فنون العلم فأحكمه. فإن لم يحكمه أخذ منه بقدر ما يكفي به. يعرف بفريرة عقله، وحسن أدبه، وفضل تجربته، ما يرد عليه قبل وروده، وعاقبة ما يصدر عنه قبل صدوره، فيعد لكل أمر عدته وعتاده، وهيب لكل وجه هيئته وعادته.

فتنافسوا يا معشر الكتاب، في صنوف الآداب، وتفقهوا في الدين، وابدعوا بعلم كتاب الله عز وجل والفرائض، ثم العربية، فإنها ثقاف ألسنتكم، ثم أجيدوا الخط، فإنه حلية كتبكم، وارووا الأشعار، واعرفوا غريبها ومعانيها، وأيام العرب والعجم، وأحاديثها وسيرها، فإن ذلك معين لكم على ما تسمو إليه همكم، ولا تضيعوا النظر في الحساب، فإنه قوام كتاب الخراج وارغبوا بأنفسكم عن المطامع: سنيها ودينها، وسفاسف الأمور ومحاقرها، فإنها مذلة للرقاب مفسدة للكتاب، ونزهوا صناعتكم عن الدناءات واربطوا بأنفسكم عن السعاية والنميمة، وما فيه أهل الجهالات، وإياكم والكبر والصلف والعظمة، فإنها عداوة مجتلية من غير احنة، وتحابوا في الله عز وجل في صناعتكم، وتواصوا عليها بالذي هو أليق بأهل الفضل والعدل والتبيل من سلفكم».

ومضى عبد الحميد الكاتب في رسالته ليحدد للكتاب ما ينبغي أن يكون عليه طعامهم وسكنهم، بالبعد عن التبذير، ويحذره من الانشغال بالتدبير عن العمل، ويحذره من الغرور، «ولا يجاوزن الرجل منكم - في هيئة مجلسه، وملبسه، ومركبه، ومطعمه ومشربه، وبنائه وخدمه، وغير ذلك من فنون أمره - قدر حقه، فإنكم مع ما فضلكم الله به من شرف صنعتكم - خدمة لا يحملون في خدمتكم على التقصير، وحفظة لا تحمل منكم أفعال التصنيع والتبذير، واستعينوا على عفافكم بالقصد في كل ما ذكرته لكم، وقصصه عليكم، واحذروا متالف السرف، وسوء العاقبة في الترف، فإنها يعقبان الفقر. ويدلان الرقاب ويفضحان أهلها، ولا سيما الكتاب وأرباب الآداب. وللأمور أشباه، وبعضها دليل على

(٢١) عبد الحميد الكاتب المتوفى عام ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) قتل العباسيون بمصر عقب استيلائهم على الخلافة في ذلك العام. وكتب عبد الحميد لمروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وكان يكتب له وهو أمير على أرمينيا وأذربيجان والجزيرة. ثم عند تولي الخلافة. وبعد أول الكتاب المشهورين في تاريخ الأدب العربي. وكان منصبه أشبه بوزير الإعلام في عالمنا المعاصر. وترجع شهرته في تاريخ الأدب العربي إلى رسالته، وإلى أسلوبه الذي غلب عليه التفكير المنطقي. وقد تجلّى ذلك في تقسيم رسائله وترتيب أفكاره، وتحري الدقة في عبارته مع قصر الجمل وتوازنها.

بعض، فاستدلوا على مؤتلف أعمالكم، بما سبقت إليه تجربتكم، ثم اسلكوا من مسالك التدبير: وضجها محجة، وأصدقها حجة، وأحمدتها عاقبة.

واعلموا أن للتدبير آفة متلفة، وهي الوصف الشاغل لصاحبه عن إنفاذ عمله ورؤيته، فليقصد الرجل منكم في مجمله قصد الكافي من منطق، وليوجز في ابتدائه وجوابه، وليأخذ بمجامع حججه، فإن ذلك مصلحة لفعله ومدفعة للشاغل عن إكثاره، وليضرع إلى الله في صلة توفيقه، وإمداده بتسديده، مخافة وقوعه في الغلط المضرب ببدنه وعقله وأدبه، فإنه إن ظن منكم ظان، أو قال قائل: إن الذي برز من جميل صنعته، وقوة حركته، إنما هو بفضل حيلته، وحسن تدبيره، فقد تعرض بظنه أو مقالته إلى أن يكله الله عز وجل إلى نفسه، فيصير منها إلى غير كاف، وذلك على من تأمله غير خاف.

ولا يقل أحد منكم إنه أبصر بالأمر، وأحمل لعبء التدبير، من مرافقه في صناعته، ومصاحبه في خدمته، فإن أعقل الرجلين عند ذوى الألباب، من رمى بالعجب وراء ظهره، ورأى أن صاحبه أعقل منه، وأحمد في طريقته، وعلى واحد من الفريقين أن يعرف فضل نعم الله جل ثناؤه، من غير اغترار برأيه، ولا تكاثر على أخيه أو نظيره، وصاحبه وعشيرته، وحمد الله واجب على الجميع، وذلك بالتواضع لعظمته، والتذلل لعزته، والتحدث بنعمته.

وأبو هلال العسكري (المتوفى عام ٣٩٥ هـ) في كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر) يخصص باباً من أبوابه العشرة للحديث عن صناعة الكلام. والباب فصلان. الأول في كيفية نظم الكلام حيث ينصح المؤلف بأن يحيل المعاني بخاطره، ويجتهد في اختيار اللفظ، ويخاطب المؤلف أو صانع الكلام - كما يسميه - قائلاً: «إذا مررت بلفظ حسن أخذت برقيقته، أو معنى يدع تعلقت بذيله، وتحذر أن يسبقك، فإنه إن سبقك تعبت في تتبعه، وقالوا: ينبغي لصانع الكلام ألا يتقدم الكلام تقدماً، ولا يتبع ذناباه تتبعاً، ولا يحمله على لسانه حملاً» وهكذا يمتد في الفصل الثاني يتحدث العسكري فيها يحتاجه الكاتب من التعلم، ومخاطبة الناس على مقدار طبقتهم وقوتهم في المنطق، وبرغم أن ما قاله أبو هلال في الصناعتين عن صانع الكلام بغير قيمة تذكر إلا أنه خصه بباب من أبواب كتابة العشرة الذي يدور كله في البلاغة.

وفي عصرنا الحديث يحدد أدونيس^(٢٢) ملامح - ما يسميه - علم جمال الكتابة في عدة نقاط، أولها وأهمها نقد جوهر النظرية الموروثة في الفكر العربي بأن الكاتب (المؤلف) يفكر فيها يعرفه ويكتب حول ما يعرفه، ويقول إننا حين لا نفكر إلا فيها نعرفه ولا نكتب إلا حول ما نعرفه فنحن في الواقع لا نفكر ولا نكتب. ويقول: «إن الإبداع دخول في المجهول لا في المعلوم. فإن نبدع إذن، أى نكتب، هو أن نخرج مما كتبناه - من مسافة لحظة مضت، لكي ندخل في مسافة لحظة تأتي. المفكر، الكاتب لا يفكر إذن ولا يكتب إلا إذا كتب وفكر بشكل مغاير لما يعرفه، بحيث تكون كتابته وفكره نقطة لقاء بين نفى المعلوم وإيجاب المجهول. وهكذا يتحول إيجاب المجهول إلى ما يشبه موجاً يغوينا لكي نبهر فيه، إنه شيء غريب عنا، ولكنه هو نحن في الوقت ذاته. وبينما كان الأسلاف الشعراء يفضلون، بوحى الفطرة الموروثة، ما «هم» على ما «يفعلون» فإن على الأحفاد اليوم أن يفضلوا ما يفعلون على ما «هم»،

(٢٢) أدونيس: مرجع سابق ص ٢١٣، ٢١٤.

والنقطة الثانية المهمة في ملامح جمال الكتابة عند أدونيس هي ضرورة تغيير الكتابة تغييراً نوعياً، فالحدود التي كانت تقسم الكتابة إلى أنواع، يجب أن تزول، لكي يكون هناك نوع واحد هو الكتابة، ولا نعود نلتبس معيار التمييز في نوعية المكتوب: هل هو قصيدة أم قصة؟ مسرحية أم رواية؟ وإنما نلتصمه في درجة حضوره الإبداعي».

ويرى سارتر^(٢٣) أن الكتابة كشف للكون، وأن الكاتب حين يكتب إنما يلجأ إلى ضمير الآخرين بغية الاعتراف به عاملاً جوهرياً في مجموع الكون.

والدكتور أحمد سويلم العمري^(٢٤) يقول إنه ليس أغلى ولا أثمن من أن نرد مناهل المؤلفين ونذوق عذوبتها، والتأليف يضيئ ثياباً من النبل على المؤلف قل أن تتوفر في غيره، حتى في المحاربين والمجاهدين.

وإذا تفحصنا البعد البراق للمؤلف نشهد ما شهدنا في البعد السابق من اهتمام الفلاسفة والكتاب، فأول رسالة عبد الحميد الكاتب إلى الكتاب تجلّي لنا مفهومه للوظيفة الاجتماعية والإنسانية للكاتب، إذ يقول:

«أما بعد، حفظكم الله يا أهل صناعة الكتابة، وحاطكم ووفقكم وأرشدكم فإن الله عز وجل جعل الناس بعد الملوك المكرمين، أصنافاً، وإن كانوا في الحقيقة سواء، وصرفهم في صنوف الصناعات وضروب المحاولات، إلى أسباب معاشهم وأبواب أرزاقهم، فجعلكم معشر الكتاب في أشرف الجهات، أهل الأدب والمروءة والعلم والرواية، بكم تنتظم للخلافة محاسنها، وتستقيم أمورنا وبنصائحكم يصلح الله للخلق سلطانهم، وتعمر بلادهم، لا يستغنى الملك عنكم، ولا يوجد كاف إلا منكم، فموقفكم من الملوك أسمعهم التي بها يسمعون، وأبصارهم التي بها يبصرون، وألستهم التي بها ينطقون، وأيديهم التي بها يبطشون، فامتعكم الله بما خصكم من فضل صناعتكم، ولا تزع عنكم ما أضفاه من النعمة عليكم».

بل إن عبد الحميد الكاتب في هذه الرسالة يوصي الكتاب بالدور الذي تقوم به في حياتنا المعاصرة، اتحادات الكتاب في الرعاية الاجتماعية لأعضائها إذ يقول:

«وإن نبا الزمان برجل منكم فاعطفوا عليه وواسوه، حتى يرجع إليه حاله، ويثوب إليه أمره، وإن أقعد أحدكم الكبر عن مكسبه ولقاء إخوانه، فزوروه وعظموه، وشاوروه، واستظهروا بفضل تجربته، وقدم معرفته، وليكن الرجل منكم على من اصططعه واستظهر به ليوم حاجته إليه أحفظ منه على ولده وأخيه، فإن عرضت في الشغل محمداً، فلا يضيفها إلا إلى صاحبه، وإن عرضت مذمة فليحملها هو من دونه، وليحذر السقطة والزلة، والملل عند تغير الحال، فإن العيب اليكم معشر الكتاب، أسرع منه إلى القراء، وهو لكم أفسد منه لها».

ويحدد عبد الحميد للكاتب دوره عند توليه مسئولية قارئاً:

«وليكن على الضعيف رقيقاً، وللمظلوم منصفاً، فإن الخلق عيال الله وأحبهم إليه أرفقهم بعيله، ثم

(٢٣) سارتر: مرجع سابق ص ٧١.

(٢٤) أحمد سويلم العمري: حقوق الإنتاج الذهني - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ص ١٢.

ليكن بالعدل حاكماً، وللإشراف مكرماً وللغنى موفراً، وللبلاد عامراً، وللرعية متأنفاً، وعن إيدائهم متخلفاً».

ويعضى عبد الحميد مع الكتاب بوجههم بأسلوب الغير الذى ينبغى أن يلجأ إليه الكاتب قائلاً: «وإذا صحب أحدكم رجلاً فليختبر خلانقه، فإذا عرف حسنها وقبيحها، أعانه على ما يوافقه من الحسن، واحتال لصرفه عما يهواه من القبيح، بألف حيلة وأجمل وسيلة، وقد علمتم أن سائس البهيمة إذا كان بصيراً بسياستها، التمس معرفة أخلاقها، فإن كانت رموحاً لم يهجمها إذا ركبها، وإن كانت شوباً اتقاها من قبل يديها، وإن خاف منها شروداً توقاها من ناحية رأسها، وإن كانت حروناً قمع برفق هواها فى طريقها فإن استمرت عطفها سيراً، فيسلس له قيادها، وفى هذا الوصف من السياسة دلائل لمن ساس الناس وعاملهم، وجريمهم وداخلهم.

والكاتب بفضل أدبه، وشریف صنعته، ولطيف حيلته ومعاملته لمن يحاوره من الناس وينظره، ويفهم عنه أو يخاف سطوته، أولى بالرفق بصاحبه، ومداراه وتقويم أوده، من سائس البهيمة التى لا تحير جواباً، ولا تعرف صواباً، ولا تفهم خطاباً، إلا بقدر ما يصيرها إليه صاحبها الراكب عليها. ألا فأمعنوا - رحمكم الله - فى النظر، واعملوا فيه ما أمكنكم من الروية والفكر، تأمنوا بإذن الله ممن صحبتوه النبوة، والاستئصال والجفرة، ويصير منكم إلى الموافقة، ويصيروا منه إلى المؤاخذة والشفقة، إن شاء الله تعالى».

قد يغضب القارئ المعاصر أو قد يضحك من تشبيه عبد الحميد المهمة المؤلف بمهمة سائس البهيمة ولكن التشبيه فى عصر عبد الحميد لم يكن يثير غضباً ولا ضحكاً، بل كان متوافقاً مع ظروف العصر والبيئة.

ولقد تعرض سارتر إلى وظيفة الكاتب وهو ييسط مفهومه للالتزام قائلاً: «إن الدعوة إلى الفن الخالص لم تكن سوى حيلة بارعة تذرع بها نكرات القرن العشرين، إذ فضلوا أن يتهموا بضيق الأفق والتقليد على أن يسلكوا طريق الكشف والتجديد. على أنهم قد اعترفوا هم أنفسهم بأن على الكاتب أن يتحدث عن شيء من الأشياء. وما هو ذلك الشيء؟ إنهم يقولون لا ينبغى للكاتب بحال أن يشغل نفسه بمسائل الحياة المادية العارضة، كما لا يجوز له مطلقاً أن ينظم كلمات لا معنى لها، ولا أن يقتصر فى بحثه عن الجرى وراء جمال الجمل أو جمال الصور التى تساق فيها. ووظيفته مقصورة على أداء رسالة لقرائه».

وعن العلاقة بين الكاتب والقارئ يقول سارتر: «إنه يبدو لأول وهلة أن الكاتب إنما يكتب للقارئ من حيث هو فرد من أفراد الناس فى العالم، ولكن ذلك مطلب مثالي، وسواء أراد الكاتب أو لم يرد، وحتى لو تطلع إلى المجد الخالد، فهو يتحدث إلى معاصريه ومواطنيه وإخوانه من بنى جنسه أو من طبقته، والمؤلفون مرتبطون بالتاريخ، ومن أجل هذا وحده كان منهم من يتنى أن يفلت من التاريخ بقفرة فى الأبدية، وبواسطة الكتاب تنوطد صلة تاريخية بين هؤلاء الناس الذين يخوضون غمار تاريخ واحد، فيتعاونون - على سواء - فى عمل ذلك التاريخ، والكتابة والقراءة هما الوجهان للحقيقة التاريخية الواحدة، والحرية التى يدعونا إليها الكاتب ليست شعوراً مجرداً خالصاً بحرية الإنسان.

فالحرية إذا راعينا الدقة في التعبير «لا وجود لها» (يقول الدكتور محمد غنيمي هلال تعليقاً على ذلك، إنه من مبادئ الوجوديين العامة أن الوجود سابق على الماهية) بل تكتسب الحرية من موقف تاريخي خاص فكل كتاب دعوة إلى تحرير معين على أساس التنازل عن أمور خاصة للمرء، إذ في كل إنسان جنوح خفى إلى نظم وعادات وأشكال من الجور والصراع وإلى العقل والجنون في شئون يومه، وإلى عواطف قابلة للثبات، وإلى أنواع عابرة من العناد، وإلى أشكال من التطير. وإلى ما قد يجلب له الرشد من مفانم حديثة، وإلى حقائق واضحة أو جهالات، وإلى طرق خاصة في المحاجة مما صيرته العلوم تقليداً حديثاً جارياً في مختلف الميادين، وإلى آمال ومخاوف، وعادات من الحساسية والخيال، وحتى من الإدراك، ثم إلى تقاليد وقيم موروثه، وإلى عالم بأكمله يشترك فيه المؤلف والقارئ»^(٢٥).

والتزام الكاتب عند سارتر هو أن يجتهد الكاتب في أن يتحقق لديه وعى أكثر ما يكون جلاء، وأبلغ ما يكون كمالاً، وذلك عندما ينقل لنفسه ولغيره ذلك الالتزام، من حيز الشعور الفريزي الفطري إلى حيز التفكير. والكاتب هو الوسيط الأعظم وإنما التزامه في وماطته.

ويضيف بأنه ليس هناك إنسان مضطر إلى اختيار مهنة الكتابة لنفسه، وإذن فالحرية هي الأصل فيها، فأنا أولاً مؤلف بقتضى مشروع الحرية في الكتابة. ولكن لا يلبث أن يتبع ذلك أن أصير إنساناً ينظر إليه الآخرون على أنه كاتب، أى عليه أن يستجيب إلى بعض المطالب، فقد قلده الآخرون - أراد أو كره - وظيفة اجتماعية.

السراقات الأدبية:

اصطلح على تسمية سرقة الإنتاج الذهني للمؤلفين باسم السراقات الأدبية، وقيل أن تصدر القوانين لحماية المؤلفين من سرقة إنتاجهم الذهني قام التقاد بالذود عن الأدباء المسروقين وفضح السارقين، والسراقات الأدبية ظاهرة قديمة، يروى ابن سلام في طبقات فحول الشعراء أن قراد بن حنش كان من شعراء غطفان في الجاهلية، وكان مقلاً في الشعر ولكنه ممتاز فيه فكان شعراء غطفان في الجاهلية يغيرون على شعره ويسرقون منه.

ويروى أن النابغة الجعدي دخل على الحسين بن علي رضي الله عنها، فقال له أنشدنا بعض شعرك، فأنشده:

الحمد لله لا شريك له من لم يقلها فنفسه ظلما

فقال الحسين: يا أبا ليلى. ما كنا نروى هذه الأبيات إلا لأمية بن أبي الصلت، قال: يا ابن رسول الله، والله إنى لأول الناس قالها، وإن السروق من سرق أمية شعره. وكان شعراء العرب في الجاهلية يضعون بيتاً لشاعر آخر في بعض قصائدهم استزادة وليس سرقة^(٢٦) لأنه إذا جام البيت في موضعه اعتبروه مثلاً. وعلى ذلك قد قال طرفة:

(٢٥) سارتر: مرجع سابق - ص ٨٢، ٨٦.

(٢٦) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمعي: قرأه وشرحه - محمود محمد شاكر - السفر الأول - مطبعة المدنى - القاهرة - ١٧٤. ص ٥٩.

وقوفا بها صحى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد
وهو مستزاد من بيت امرئ القيس:

وقوفا بها صحى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل
ويذهب بعض الذين يؤرخون^(٢٧) للملكية الأدبية إلى القول بأنه في عهد البطالسة أقيمت مباراة
أدبية في الإسكندرية، فسرق بعض الشعراء أبياتاً من غيرهم أثناء المباراة، فصدر أمر ملكي بمعاقتهم
بتهمة السرقة.

وفي رأي أن الأمر في السرقات الأدبية يكاد يوازي القاعدة الإسلامية المعروفة «الحلال بين
والحرام بين وبينها أمور متشابهات» فهناك سرقات أدبية تشبه إلى السارق بكافة الأصابع وتدمعه دمغاً.
وهناك توارد خواطر يحزم القارئ أنه لا شبهة فيه لسرقة، وهناك ما يمكن فيه ترجيح السرقة أو
الاقتباس أو توارد الخواطر أو ما شابه ذلك من أمور.
لا يمكن مثلاً أن نصف قول الشاعر العربي الجاهلي:

والظلم من شيم النفوس فإن تجرد ذا عفة فلعله لا يظلم
بأن سيجموند فرويد^(٢٨) سرقه سرقة أدبية عندما قال إن الإنسان كائن تنطوى معطياته الغريزية
على قدر لا يستهان به من العدوانية، وعلى ذلك فإن الغريب بالنسبة إليه ليس مجرد مساعد، أو
موضوع جنسى، وإنما أيضاً موضوع إغراء وإغواء إن الإنسان نزاع إلى تلبية حاجاته العدوانية على
حساب قريبه، وإلى استعماله جنسياً بغير مشيئته، وإلى إنزال آلام به واضطهاده وقتله.

وفي مقابل ذلك لا يمكن التماس مخرج للسرقة الأدبية في قول الشاعر دعبل الخزاعي:

من راقب الناس مات غماً وفاز باللذة الجسور
الذى صاغه بعد قول بشار بن برد:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

ويقول النقاد العرب القدماء في التباين بين نصين إن بينها ما بين السماء والأرض، وما بين المشرق
والمغرب، وذلك توكيداً لنفى شبهة السرقة الأدبية، أما في حالة التهمة الثابتة بالسرقة فإنهم يقولون
هذا شبه به من التمرة بالتمر، وأقرب إليه من الماء إلى الماء.

لقد حظيت السرقات الأدبية^(٢٩) باهتمام النقد العربي قديمه وحديثه إذ كان من أهم الأهداف
النقدية الوقوف على مدى أصالة الأعمال الأدبية المنسوبة إلى أصحابها ومقدار ما حوت من الجودة
والابتكار، أو مبلغ ما يدين به أصحابها لسابقيهم من المبرزين من الأدباء من التقليد والاتباع، والواقع

(٢٧) د. أبو اليزيد علي المتيق: الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية - الطبعة الأولى - منشأة المعارف
بالإسكندرية - ١٩٦٧. ص ١٤.

(٢٨) سيجموند فرويد: قلق في الحضارة (ترجمة جورج طرايشي) الطبعة الأولى - دار الطليعة - بيروت - ١٩٧٧. ص ٧٢.

(٢٩) د. يعقوب طيانة: السرقات الأدبية، دراسة في ابتكار الأعمال الأدبية وتقليدها - الطبعة الثالثة - دار الثقافة - بيروت -
١٩٧٤ - ص ٣، ٤.

أن الاهتداء إلى نواحي الاتباع أو الابتداع، يحتاج إلى كثير من الفطنة والذكاء، ولا يمكن أن يكون الحكم بذلك مبنيًا على رأى مبتور أو نظرة سطحية، بل يحتاج الحكم بالسرقة الأدبية أو الابتكار إلى سعة في المعرفة بالأدب وفنونه، وإطلاع واسع على التراث الأدبي في سائر عصوره ومواطنه، وجاء علماء البلاغة بعد النقاد ليجعلوا للسرقات تصنيفات وأسما مختلفة.

وكانت التشريعات والقوانين في مختلف العصور تحمى حق الملكية، وترد من تحدته نفسه بالاعتداء على حق الآخرين، بل وتعاقب المعتصب، وإذا كانت السرقة في الماديات جريمة فإنها في عالم الفكر أشد هولاً وجرمًا، وأعظم كارثة يصاب بها المفكرون وأصحاب المواهب، فالعمل على انتزاع الفكرة من منشئها ومبدعها جنائية، أخطر من جنابة سلب الأموال والمتاع.

وفي تاريخ الأدب القديم، وقف النقاد موقف المدافع عن حقوق الشعراء والمؤلفين، حيث لم تكن هناك محاكم مختصة للنظر في السرقات الأدبية غير محاكم النقد الأدبي، أدان النقاد أن يسرق أديب من أديب، ووصفوا هذا العمل بأوصاف كثيرة تحط من شأن السارق، فهم يسمون هذا العمل سرقة، وانتهايًا، وإغارة، وغصبًا، ومسخًا، وما إلى ذلك من الألقاب والأوصاف التي تشين صاحبها^(٣٠). وللحريى تعبير طريف في وصف غيرة النقاد على السرقة الأدبية إذ يقول: «وغيرتهم على بنات الأفكار كغيرتهم على البنات الأبكار».

وأول من ذم السرقة من الشعراء طرفة بن العبد حيث يقول:

ولا أغير على الشعراء أسرقها عنها غنيت وشر الناس من سرقا
كما يروى بيت حسان بن ثابت:

لا أسرق الشعراء ما نطقوا بل لا يوافق شعرهم شعرى

والنقاد العرب الأقدمون يفرقون بين السرقة المتعمدة والمتكررة عند أديب، وبين توارد الخواطر أو اتفاق المعنى، فقد سئل أبو عمر بن العلاء: رأيت الشاعرين يتفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ، لم يلق واحد منها صاحبه، ولم يسمع شعره؟

قال: تلك عقول الرجال توافقت على ألسنتها

وسئل المتنبي عن مثل ذلك، فقال الشعر جادة (طريق أو شارع) وربما وقع الحافر على موضع الحافر، ويفرق أبو هلال العسكري بين من يسرق اللفظ والمعنى كاملين فيسميه سارقًا، وبين من يسرق المعنى دون اللفظ كاملًا فيسميه سائحًا.

وقد وضع الحاقى في حلية المحاضرة تسميات مختلفة لأوجه السرقات الأدبية، ورأى ابن رشيق في كتابه العمد أنها متداخلة أو بمعنى آخر لم يجد لها محصلاً إذا حققت، وأنها على النحو التالى:

● الاضطراف: وهو أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه.

● الانتحال: وهو أن يدعى الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه.

- الادعاء: وهو أن يدعى غير الشاعر لنفسه شعر غيره، والفرق بين الادعاء والانتحال أن الانتحال أخذ الشاعر من الشاعر، أما الادعاء فهو سرقة غير الشاعر من الشاعر.
 - الإغارة: وهو أن يصنع الشاعر بيتاً، ويخترع معنى مليحاً، فيتناوله من هو أعظم منه ذكراً وأبعد صوتاً، فيروى له دون صاحبه.
 - القصب: هو أن يسمع الشاعر شاعراً يقول أبياتاً فتعجبه فيأمره بأن يترك نسبتها إليه غضباً، لأنه يرى نفسه أولى بهذا الشعر من قائله.
 - المرافقة: وهو أن يعين الشاعر صاحبه بالأبيات يهبها له.
 - الاحترام: وهو السرقة فيما دون البيت. وقد يسمى أيضاً النسخ.
 - النظر والملاحظة: وهو أن يتساوى المعنيان دون اللفظ.
 - الاختلاس: وهو تحويل المعنى من غرض إلى غرض.
 - الموازنة: وهو أخذ بنية الكلام فقط.
 - المواردة: وهو أن يتفق الشاعران دون أن يسمع أحدهما يقول الآخر.
 - الالتقاط والتلفيق: وهو أن يؤلف الشاعر بيتاً من أبيات قد ركب بعضها من بعض، ويسمى أحياناً الاجتذاب والتركيب.
- وهذا الذى ينطبق على الشعر، ينطبق على كافة الفنون الأدبية، في عرف البلاغيين والنقاد.

حقوق المؤلف:

هناك فارق^(٣١) بين حيازة المالك لكتاب اشتراه وبين ملكية مؤلف الكتاب، فالمالك المشتري أو واضع اليد له حقوق الملكية وحسب، أما المؤلف فله حق الملكية على مؤلفه وله حقوق أخرى تسمى بالحقوق الأدبية، ويضرب الدكتور أبو الزيد على المقيت مثلاً عميق الدلالة على حق المؤلف، بحكم أصدرته المحاكم الفرنسية عام ١٩٢٧، قالت فيه: إن الفنان الذى يلقى فى إحدى صناديق المهملات التى بالطريق العام بعض لوحاته بعد أن مزقها وشطبها بالمداد، يظل متمتعاً بحقه الأدبي على أجزاء لوحاته التى ألقاها فى صندوق المهملات، فإذا جمعها أحد المارة فليس لهذا الأخير على هذه اللوحات إلا الملكية المادية *La propriete materielle* وعلى ذلك لا يحق له أن يصلح ما بهذه اللوحات من تلفيات، أو أن يجمع أجزاءها ويعرضها فى مكان عام، إذ أنه بذلك يعتبر معتدياً على الحق الأدبي للرّسام، وإنه لمن العبث أن يستند إلى القانون المدنى الذى ينص على أن الأموال المتروكة تعتبر أموالاً عامة، فهذا لا ينطبق على الفنان الذى يلقى بأجزاء من لوحاته بعد أن مزقها وشوهها، لأن نية الترك لم تنصب إلا على الشيء المادى، وليس على المناظر نفسها، والتى تعود إلى موهبته وذوقه.

ومن أهم المداخل الفلسفية أو الاصطلاحية لفهوم حق المؤلف المدخل الذى يفرق بين الحق المادى

(٣١) د. أبو الزيد على المقيت: مرجع سابق - ص ٢٣، ٢٤.

(Carporal) والحق غير المادى (Incarporal) والسنهورى^(٣٢) يرى أن مثل هذا القول لا أساس له، لأن الحق يكون دائماً غير مادى، والمادى هو الشيء محل الحق، أما الحق فهو معنى، وهو يرى أن التقسيم بين مادى وغير مادى، وإن كان لا يرد على الحقوق لأنها كلها غير مادية، فإنه يرد على الأشياء، والشيء غير المادى هو شيء لا يدرك بالحوس، وإنما يدرك بالفكر، وأكثر الأشياء غير المادية هى نتاج ذهن. لذلك أمكن تسميتها بالأشياء الذهنية (Choses intellectuelles) وأمكن أن تسمى الحقوق التى ترد عليها بالحقوق الذهنية (droits intellectuels)، وأهم الحقوق الذهنية هى حق المؤلف (droits d'auteur) وهو ما اصطلح على تسميته بالملكية الأدبية والفنية (Propriete litteraire et artistique).

ويصف بعض القانونيين حق المؤلف بأنه من أقدس حقوق الملكية، فملكية الإنسان لنتاج ذهنه وتفكيره ولبتكراته العقلية - كما يقول هؤلاء القانونيون - هى الملكية التى تتصل بالصميم من نفسه، وتتجسم فيها شخصيته، وهى أولى كثيراً بالحماية من الملكية المادية التى تقتضى حتماً أن يستحوذ الإنسان على أشياء مادية قد لا تكون من صنع يده ولا من نتاج عقله، ويرى فريق آخر من القانونيين أنه ينبغى إمعان النظر فى طبيعة حق الملكية الأدبية، وأن هناك فارقاً بين عالم الفكر وعالم المادة، فالمادة تؤتى ثمارها بالاستحواذ عليها، والاستثمار بها، أما الفكر فعلى النقيض من ذلك، يؤتى ثماره بالانتشار لا بالاستثمار، وبالاتقال من شخص إلى آخر بحيث يمتد إلى أكبر مجموع ممكن من الناس يقتنعون به ويستقر فى أذهانهم، وأصحاب هذا الرأى من القانونيين يقرون بحق المؤلف المالى فى استثمار مؤلفاته، ما دام حياً، ولمدة معقولة بعد وفاته، ولكنهم يقرون تنافى طبيعة الملكية مع طبيعة الفكر من ناحيتين: الناحية الأولى، الفكر لصيق بالشخصية، بل هو جزء منها، ومن ثم فقد وجب تقييد نتاج الفكر بهذا الاعتبار الأساسى، فيوجد إلى جانب الحق المالى للمؤلف الحق الأدبى، وهذا الحق من شأنه أن يمكن المؤلف، حتى بعد بيع حقه المالى للناشر، أن يعيد النظر فى فكره، وقد يبدو له أن يسترد من التداول ما سبق نشره، بل وله أن يتلفه بعد أن يعوض الناشر، وبذلك يرجع بإرادته وحده فيما سبق له إجراؤه من التصرف، أما من يتصرف فى شيء مادى تصرفاً باتاً، فليس له بإرادته وحده أن يرجع فى هذا التصرف، ولو فى مقابل تعويض، الناحية الثانية: أن الفكر يعتمد فى حياته على إنتشاره لا على الاستثمار به، وإذا كان صاحب الفكر هو الذى ابتدع نتاج فكره، فالإنسانية شريكة له من وجهين: وجه تقتضى به المصلحة العامة، إذ لا تتقدم الإنسانية إلا بفضل انتشار الفكر، ووجه آخر يرجع إلى صاحب الفكر مدين على نحو ما للإنسانية. ففكره ليس إلا حلقة فى سلسلة تسبقها حلقات وتلوها حلقات، ويخلص هذا الفريق من القانونيين إلى القول بأن حق المؤلف هو حق امتيازى احتكارى لاستثمار موقوف، والحكمة من اهتمام فقهاء القانون بمناقشة طبيعة حق المؤلف أنهم يرون^(٣٣) أنه على أساس الطبيعة القانونية تكون درجة الحماية التى يخولها القانون للمؤلف، ولقد تعددت الآراء فى تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف، فذهب البعض إلى أن ذلك الحق من حقوق الشخصية، فى حين رآه

(٣٢) د. عبد الرزاق أحمد السنهورى: مرجع سابق - ص ٢٧٤ إلى ص ٢٨٠.

(٣٣) د. عبد الرشيد مأمون شديد، الحق الأدبى للمؤلف، النظرية العامة وتطبيقاتها - دار النهضة العربية - القاهرة -

البعض الآخر حق ملكية. وبين هاتين النظريتين نظرية الازدواج التي سادت لدى فقهاء القانون في فرنسا وفي مصر، والتي ترى أن حق المؤلف مادي وأدبي، وإلى جانب هذه النظريات الثلاث توجد نظريات أخرى على درجة أقل من الذبوع ومن الأهلية، وترى نظرية حقوق الشخصية أن حق المؤلف في كتابه حق شخصي بمعنى أن الكتاب جزء من شخصية المؤلف، وقال فقهاء هذه النظرية إن أفكار المؤلف ينبغي أن تكون لها حرمة وصيانة كالتى للشخص نفسه، وعندما يقوم الغير بتشويه المصنف، يحق للمؤلف أن يقاوم ذلك بدعوى شبيهة بتلك التي تحمى الشرف والاعتبار، ولا يمكن تقريبها من الدعوى التي تحمى الملكية أو الدائنية، وذهب أحد فقهاء هذه النظرية إلى القول بأن التقليد لا يكون اعتداء على أموال المؤلف وإنما هو اعتداء على شخصيته وحرية، فهو ليس بسرقة بل يعتبر إكراها، وأهم نقد يوجه إلى هذه النظرية هو أنها رأت في حق المؤلف جانباً واحداً، وهو الجانب الأدبي.

أما نظرية الملكية فيرى أصحابها أن حق المؤلف حق ملكية، وله نفس خصائصها، وعلل بعض فقهاء السبب الذي من أجله تكون ملكية المصنف محددة بأن المؤلف عندما يقوم بتسليم مصنفه إلى العامة، فإنه يكون قد أشرك المجتمع في ملكيته، ولما كان من الضروري الاعتراف له ببعض الحقوق والمزايا مقابل إلغاء الثروة الفكرية، فإن المجتمع قد خوله بعض الحقوق لفترة معينة.

أما النظرية الثالثة التي تقوم على فكرة الازدواج بين الحق الأدبي للمؤلف والحق المادي له، فهي السائدة في الفقه القانوني المعاصر، وفي كافة القوانين الخاصة بحماية حق المؤلف. وعقد الدكتور شعبان خليفة^(٣٤) مقارنة بين الحق الأدبي، وبين الحق المالى للمؤلف، أوجز فيها الفروق الرئيسية بينها على النحو التالي:

الحق الأدبي	الحق المالى
* مؤبد لا ينتهى بفترة معينة محددة.	* مؤقت ينتهى بعد فترة معينة بعدها يسقط في الملك العام
* لا يجوز الحجز عليه أبداً لأنه لصيق بشخصية صاحبه، والشخصية لا يجوز الحجز عليها.	* يجوز الحجز على حق الاستغلال كأى ملكية مادية أخرى للمؤلف.
* لا يجوز التنازل عنه بحال من الأحوال.	* يجوز التنازل عنه بالهبة والوصية.
* لا يورث ولكن ينتهى إلى الورثة للمحافظة عليه وحمايته فقط من السطو عليه.	* ينتقل إلى الورثة ويجرى تصرفهم فيه على أى نحو يشاءون.

(٣٤) د. شعبان خليفة: حركة نشر الكتب في مصر، دراسة تطبيقية - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٤ -

ويرتبط التاريخ التشريعي لحماية حق المؤلف بالقرن الثامن عشر الميلادي^(٣٥). حيث برزت بوضوح حقوق المؤلف. وكان المؤلفون يشكون من الناشرين الذين كانوا يقومون بطبعات جديدة من الكتب، دون مشاركة الناشر في الأرباح، وبدأ بعض المؤلفين في نشر كتبهم بأنفسهم، أو الاشتراك مع زملائهم في إنشاء مؤسسات تعاونية للنشر.

وفي القرن الثامن عشر أعيد طبع المؤلفات الألمانية سرًا في هولنده وسويسرا النمسا، وبدأت الكتب المقلدة تظهر في سوق فرانكفورت، وحاول بعض كبار تجار الكتب مكافحة ذلك في عام ١٧٦٠، وتدخلت حكومة سكسونيا في عام ١٧٧٣، ولكن حماية حق المؤلف في ألمانيا لم تبدأ رسميًا إلا في عام ١٧٩١، حين نص القانون البروسي على ذلك، وحذت المقاطعات الألمانية الأخرى حذو بروسيا مما قضى على التقليد قضاء مبرما.

ولكن فقهاء القانون^(٣٦) عندما يذكرون تاريخ التشريعات الخاصة بحماية حق المؤلف يذكرون بدايته مرتبطًا بالثورة الفرنسية، التي أصدرت أول قانون بذلك في يناير عام ١٧٩١، وكان قاصرًا في ذلك الوقت على المؤلف المسرحي، ثم كان القانون الأشمل في يوليو عام ١٩٧٢ حيث مد الحماية إلى جميع المصنفات الأدبية والفنية، وتوالت التشريعات الفرنسية التي تزيد من نطاق حق المؤلف وورثته، وكانت إنجلترا الدولة الثانية تاريخيًا في حماية حق المؤلف، بصدر أول قانون إنجليزي بهذا في عام ١٨١٠، ثم تبعتها أمريكا في عام ١٨٣١.

أما حماية حق المؤلف على النطاق الدولي فتعود إلى عام ١٨٧٨ حيث تشكلت في باريس الجمعية الأدبية والفنية، وذلك استجابة لنداء الكتاب في مؤتمرهم الذي عقد في العام نفسه بضرورة رعاية حق المؤلف دوليًا والدفاع عنه بكافة الوسائل، واستطاعت الجمعية الأدبية والفنية أن تحقق أول نجاح لحماية حق المؤلف على النطاق الدولي، بعقد معاهدة برن في سبتمبر عام ١٨٨٦، بين كثير من الدول لحماية حق المؤلف، وأنشئ اتحاد بين الدول التي أبرمت المعاهدة للعمل على تحقيق أغراضها. كما أنشئ مكتب دولي يتبع حكومة الاتحاد السويسري، يسمى بمكتب الاتحاد الدولي لحماية المؤلفات الأدبية والفنية.

وقد توالت المؤتمرات الدولية لاستكمال وتعديل اتفاقية برن في عام ١٨٩٦ بباريس، ثم في عام ١٩٠٨ ببرلين، ثم في عام ١٩٢٨ بروما، ثم في عام ١٩٤٨ ببروكسل وفي عام ١٩٥٢، ثم بباريس في عام ١٩٧١، ولقد نظمت اليونسكو عقد اتفاق دولي في جنيف لحماية حق المؤلف، وقد نص في هذه الاتفاقية الدولية على أنها لا تؤثر بأي وجه في اتفاقية برن.

وإذا تتبعنا قوانين حماية حق المؤلف في الوطن العربي نجد أن القانون العثماني الصادر عام ١٣٢٦ هـ الموافق ١٩١٠، طبق في بعض البلدان العربية، وأقدم قانون عربي لحماية حق المؤلف، القانون المغربي الصادر عام ١٩١٦ والذي تطور في يوليو ١٩٧٠ ليشمل حماية المؤلفات الأدبية والفنية.

(٣٥) سقندال: تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر (ترجمة محمد صلاح الدين حلمي) - المؤسسة القومية للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٥٨.

(٣٦) د. عبد الرزاق أحمد السهوي: مرجع سابق - ص ٢٨٣، ٢٨٤.

وكان القانون المصرى فى عام ١٩٥٤ أول قانون عربى لحماية حق المؤلف فى عصر الاستقلال العربى، وتلاه القانون الليبى عام ١٩٦٨ ثم العراقى عام ١٩٧١ ثم الجزائرى عام ١٩٧٣ ثم السودانى عام ١٩٧٤.

وفى غيبة قوانين حماية حق المؤلف^(٣٧) تصبح حماية الملكية الأدبية والفنية مناصرة بالقضاء العادى ويمبادئ العدل بصفة عامة، والقوانين العربية فى مجال حماية حق المؤلف تتشابه إلى حد كبير، بل إنها تتطابق فى معظم موادها ونصوصها، ويرجع عدد من الباحثين العرب اعتماد تلك القوانين على القانون المصرى الصادر عام ١٩٥٤، الذى اعتمد بدوره على القانون الفرنسى، وبرغم عدم وجود قوانين لحماية حق الملكية فى بعض البلدان العربية إلا أنه على المستوى القومى وضعت الدول العربية صيغة اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف، تحت مظلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكانت آخر صياغة له، النص الذى أقره مؤتمر وزراء الثقافة فى الوطن العربى، فى دورته الثالثة فى الفترة من ٢-٥ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٨١.

وكان القضاء المصرى يحمى حقوق المؤلف بموجب قواعد العدل ويمبادئ القانون الطبيعى قبل صدور تشريعات مصرية تحمى المؤلف، ولقد أعدت مشروعات قوانين مصرية عديدة لحماية حق المؤلف منذ عام ١٩٢٦، ولكن لم يقرها الصدور، حتى صدر القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى ٢٤ يونية من ذلك العام بحماية حق المؤلف.

حدود الحماية لحق المؤلف:

تشابه القوانين إلى حد كبير فى تحديد ما يحميه القانون من مؤلفات، ومدى الحماية والعقاب الذى يجرى على المعتدين على حق المؤلف وتكاد حدود الحماية تنحصر فيما يلى:

١ - المصنفات (الكتب) التى تسرى عليها الحماية: يشترط فيها أن تكون مبتكرة. وتشمل الحماية العنوان المبتكر للمصنف، كما تشمل المصنفات والشروح والمترجمات. وتستثنى من الحماية الوثائق الرسمية والقوانين واللوائح والاتفاقيات والكتب التى سقطت فى الملك العام والفولكلور، والنسخ التى ينسخها الفرد لاستخدامه الشخصى، بغير غرض تجارى. الأخبار اليومية والمناقشات السياسية، والاقتصادية والدينية والعلمية التى تسفل الراى العام، كما تسرى الحماية على الكتب التى ينشرها المؤلفون داخل الوطن وخارجه، كما تشمل ما ينشره الأجانب داخل البلد الذى يطبق فيه القانون، وفى القوانين العربية تنص قوانين حماية حق المؤلف فى مصر والعراق وليبيا والمغرب على حماية المؤلفات العربية التى تنشر لأول مرة فى بلد أجنبية يشمل مؤلفات هذه الدول العربية بحماية ماثلة وتسرى الحماية أيضا على ترجمة المصنف (الكتاب) أو تلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو التعليق عليه بأى صورة تظهره فى شكل جديد (وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف (المصنف الأصل)، كما تشمل المصنفات التى تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواظع وغير ذلك من المصنفات.

(٣٧) د. عبد الستار الحلوجى: حق المؤلف فى القوانين العربية - دورية عالم الكتب - الرياض - العدد الرابع - فبراير

٢ - سلطات المؤلف على مصنفه: للمؤلف في مؤلفاته أربع سلطات أدبية كفلها له القانون هي:

- (أ) حق تقرير النشر وتحديد طريقة هذا النشر.
- (ب) حق نسبة الكتاب إلى صاحبه.
- (ج) حق إدخال ما يراه المؤلف من تعديل أو تحويل في كتابه.
- (د) حق سحب الكتاب من التداول.

ومن خصائص السلطات الأدبية للمؤلف أنها أبدية، بمعنى أنها لا تزول بعد فترة محددة كالسلطات المالية للمؤلف، وأنها غير قابلة للتصرف، فلا يجوز للمؤلف أن يتنازل عنها، كما لا يجوز الحجز عليها، وبعد موته تنتهي إلى الورثة للحفاظ عليها ومراقبتها، في حين يستفيد الورثة من إلحاح المال لمدة خمسين عاماً بعد وفاة المؤلف، كما في القانون المصري، والقانون المغربي، وغيرها من القوانين، أو لمدة خمسة وعشرين عاماً في قوانين السودان وليبيا والعراق وغيرها من القوانين.

والحقوق المالية للمؤلف هي التي تمثل العنصر المالي لحق المؤلف على مصنفه، وعن العائد المادي للمؤلف يقول «سارتر»^(٣٨) إن الكاتب حتى لو اعتزم أن يخدم بقلمه مصالح الجماعة فإن أعماله تظل بحماية، ولا تقدر بثمن، وقيمتها التجارية تحدد تحديداً تعسفياً، وفي بعض العصور يمنح الكاتب ما يكفي نفقات معيشته، وفي بعضها الآخر يتقاضى نسبة مئوية من ثمن بيع كتبه، ولكن كما لم يكن هناك مقياس للشعر فيما يمنحه الأمير أو الملك في العصور القديمة من طعام ومأوى، كذلك لا يوجد في المجتمع المعاصر مقياس عاماً للجهد الفكري بالإضافة إلى ربحه المثلوي، ففي الحقيقة لا يدفع للكاتب أجر، وإنما يمنح قوته طيباً أو سيئاً على حسب العصور.

ويرى «أدوينيس»^(٣٩) أن المؤلف هو المالك لحق نشر العمل الذي أنشأه، وهو عادة يسمى إلى بيع هذا الحق، أو تأجيله لأجل مسمى، أو النزول عنه لناشر يتولى إعادة إنتاج المخطوط بطريقة ما للتوزيع على الناس تحت تدبير أو آخر من النظم التجارية السارية، ولكن حتى يتم الإذن لشخص آخر، فإن المؤلف هو المالك الوحيد لحق النشر، وحماية حق المؤلف والقوانين الصادرة لها ليست فقط لضمان العدالة العامة المشتركة للأفراد، ولكن أيضاً لتشجيع التأليف ابتغاء الصالح العام للمجتمع.

وعلى الرغم من وجود فروق بين قانون حماية حق المؤلف، وقانون امتياز براءة الاختراع، فتمتة تشابه أساسي، فالمؤلف هو المخترع لكتابه، ولأن المجتمع يريد تشجيع التأليف والاختراع أصدر القوانين التي تحمي كلا منها.

بجانب الحقوق الأدبية التي خولها القانون للمؤلف، توجد واجبات أدبية تقع على عاتقه إزاء الغير، وأهمها ألا يسيء إلى الآخرين بعبارات أو رسومات أو إشاعات كاذبة، وإلا تعرض للمسئولية المدنية، بتعويض المضرور عما أصابه من أضرار، وللمسئولية الجنائية، إن كان ما فعله جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، وفق النصوص، والمواد المتعلقة بالسب والقذف في القانون.

(٣٨) سارتر: مرجع سابق - ص ٩٨.

(٣٩) أدوينيس: مرجع سابق - ص ١٤، ١٥.

ملاحق الفصل الثاني

١ - اتفاقية برن

لحماية المصنفات الأدبية والفنية

المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦، والمكاملة بباريس في ٤ مايو ١٨٩٦، والمعدلة ببرلين في ١٣ نوفمبر ١٩٠٨، والمكاملة ببرن في ٢٠ مارس ١٩١٤، والمعدلة بروما في ٢ يونيو ١٩٢٨، وبروكسل في ٢٦ يونيو ١٩٤٨، واستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧، وباريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١.

إن دول الاتحاد، إذ تحدوها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية بأكثر الطرق الممكنة فعالية واتساقاً.

واعترافاً منها بأهمية أعمال مؤتمر إعادة النظر الذي انعقد في استكهولم عام ١٩٦٧، قررت تعديل الوثيقة التي أقرها مؤتمر استكهولم، مع الإبقاء على المواد من ١ إلى ٢٠ والمواد من ٢٢ إلى ٢٦ من تلك الوثيقة دون تغيير.

تبعاً لذلك فإن المتدوين المفوضين الموقعين أدناه، بعد تقديمهم وثائق تفويضهم الكامل والتي وجدت صحيحة ومستوفاة للشكل القانوني، قد اتفقوا على ما يلي:

مادة ١

تشكل الدول التي تسرى عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية.

مادة ٢

١ - تشمل عبارة «المصنفات الأدبية والفنية» كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمحاضرات والمحطبات والمواظع والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات فنية والتمثيلات الإيمائية، والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها، والمصنفات السينمائية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي، والمصنفات الخاصة بالرسم والتصوير بالخطوط أو بالألوان وبالعمارة وبالنحت وبالحفر وبالطباعة على الحجر، والمصنفات الفوتوغرافية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم.

تختص مع ذلك، تشريعات دول الاتحاد بحق القضاء بأن المصنفات الأدبية والفنية أو مجموعة أو أكثر منها لا تتمتع بالحماية طالما أنها لم تتخذ شكلاً مادياً معيناً.

٣ - تتمتع الترجمات والتحويلات والتعديلات الموسيقية وما يجري على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي.

٤ - تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد الحماية التي منحها للنصوص الرسمية ذات الطبيعة التشريعية أو الإدارية أو القضائية وكذلك للترجمة الرسمية لهذه النصوص.

٥ - تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكاراً فكرياً، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها، بالحماية بهذه الصفة وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءاً من هذه المجموعات.

٦ - تتمتع المصنفات المذكورة أنفاً بالحماية في جميع دول الاتحاد. وتباشر هذه الحماية لمصلحة المؤلف ولمصلحة من آل إليه الحق من بعد.

٧ - تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد مجال تطبيق القوانين الخاصة بمصنفات الفنون التطبيقية وبالرسوم والنماذج الصناعية، وكذلك شروط حماية هذه المصنفات والرسوم والنماذج، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧ (٤) من هذه الاتفاقية، وبالنسبة للمصنفات التي تتمتع بالحماية في دولة المنشأ بصفتها فقط رسوم ونماذج، فإنه لا يكون من حقها التمتع في دولة أخرى من دول الاتحاد إلا بالحماية الخاصة المقررة في تلك الدولة للرسوم والنماذج، ومع ذلك، فإذا لم تكن مثل هذه الحماية الخاصة مقررة في تلك الدولة الأخيرة، فإن هذه المصنفات تتمتع بالحماية باعتبارها مصنفات فنية.

٨ - لا تنطبق الحماية المقررة في هذه الاتفاقية على الأخبار اليومية أو على الأحداث المختلفة التي تنصف بكونها مجرد معلومات صحفية.

مادة ٢ (ثانياً)

١ - تختص تشريعات دول الاتحاد بالحق في أن تستبعد جزئياً أو كلياً الخطاب السياسية والمرافعات التي تتم أثناء الإجراءات القضائية من الحماية المقررة في المادة السابقة.

٢ - تختص أيضاً تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها نقل المحاضرات والخطب والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة والتي تلقى علنياً وذلك عن طريق الصحافة وإذا عنتها وإحاطة الجمهور علماً بها بالوسائل السلكية أو عن طريق تضمينها وسائل النقل للجمهور المنصوص عليها في المادة ١١ (ثانياً) من هذه الاتفاقية وذلك عندما يبرر الهدف الإعلامي المنشور مثل هذا الاستعمال.

٣ - مع ذلك، يتمتع المؤلف بحق استثنائي في عمل مجموعة من مصنفاته المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

مادة ٣

- ١ - تشمل الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية:
 - (أ) المؤلفين من رعايا إحدى دول الاتحاد عن مصنفاتهم سواء كانت منشورة أم لم تكن.
 - (ب) المؤلفين من غير رعايا إحدى دول الاتحاد، عن مصنفاتهم التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد أو في آن واحد في دولة خارج الاتحاد وفي إحدى دول الاتحاد.
- ٢ - في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يعامل المؤلفون من غير رعايا إحدى دول الاتحاد الذين تكون إقامتهم العادية في إحدى هذه الدول معاملة المؤلفين من رعايا تلك الدولة.
- ٣ - يقصد بتعبير «المصنفات المنشورة» المصنفات التي تنشر بموافقة مؤلفيها أياً كانت وسيلة عمل النسخ، بشرط أن يكون توافر هذه النسخ قد جاء على نحو يفي بالاحتياجات المعقولة للجمهور مع مراعاة طبيعة المصنف، ولا يعد نشرًا تمثيل مصنف مسرحي أو مصنف مسرحي موسيقي أو سينمائي وأداء مصنف موسيقي والقراء العلنية لمصنف أدبي والنقل السلبي أو إذاعة المصنفات الأدبية أو الفنية وعرض مصنف فني وتنفيذ مصنف معماري.
- ٤ - يعتبر كأنه منشور في آن واحد في عدة دول كل مصنف ظهر في دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشره لأول مرة.

مادة ٤

- تسري الحماية المقررة في هذه الاتفاقية حتى إذا لم توفر الشروط الواردة في المادة ٣ وذلك على:
- (أ) مؤلفي المصنفات السينمائية التي يكون مقر منتجها أو محل إقامته المعتادة في إحدى دول الاتحاد.
 - (ب) مؤلفي المصنفات المعمارية المقامة في إحدى دول الاتحاد أو المصنفات الفنية الأخرى الداخلة في مبنى أو إنشاء آخر كائن في إحدى دول الاتحاد.

مادة ٥

- ١ - يتمتع المؤلفون في دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف، بالحقوق التي تخولها قوانين تلك الدول حاليًا أو قد تخولها مستقبلاً لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة في هذه الاتفاقية، وذلك بالنسبة للمصنفات التي يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية.
- ٢ - لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لأي إجراء شكلي، فهذا التمتع وهذه الممارسة مستقلا عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف. تبعًا لذلك، فإن نطاق الحماية وكذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف لحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها دون سواء، وذلك بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية.

٣ - الحماية في دولة المنشأ يحكمها التشريع الوطني. ومع ذلك إذا كان المؤلف من غير رعايا دولة منشأ المصنف الذى يتمتع على أساسه بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية فإنه يتمتع في تلك الدولة بذات الحقوق المقررة لرعاياها.

٤ - تعتبر دولة المنشأ:

(أ) بالنسبة للمصنفات التى تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد، الدولة المذكورة. وفي حالة المصنفات التى تنشر في آن واحد في عدد من دول الاتحاد؛ التى تمنح مددًا مختلفة للحماية، الدولة التى يمنح تشريعها مدة الحماية الأقصر.

(ب) بالنسبة للمصنفات التى تنشر في آن واحد في دولة خارج الاتحاد ودولة من دول الاتحاد، الدولة الأخيرة.

(ج) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة أو بالنسبة للمصنفات التى تنشر لأول مرة في دولة خارج الاتحاد دون أن تنشر في آن واحد في دولة من دول الاتحاد، دولة الاتحاد التى يعتبر المؤلف من رعاياها، ومع ذلك:

* إذا ما تعلق الأمر بمصنفات سينمائية يقع مقر منتجها أو محل إقامته المعتادة، في دولة من دول الاتحاد، فإن هذه الدولة تكون دولة المنشأ.

* إذا ما تعلق الأمر بمصنفات معمارية مقامة في إحدى دول الاتحاد، فإن هذه الدولة تكون دولة المنشأ.

مادة ٦

١ - عندما لا تقرر دولة خارج الاتحاد الحماية الكافية لمصنفات مؤلفين من رعايا دولة من دول الاتحاد فلهذه الأخيرة أن تقيد من حماية مصنفات المؤلفين الذين كانوا في تاريخ أول نشر من رعايا تلك الدولة دون أن يقيموا عادة في إحدى دول الاتحاد، فإذا ما استعملت دولة أول نشر هذا الحق فلا يتطلب من دول الاتحاد الأخرى منح مثل هذه المصنفات التى تخضع للعامل خاصة، حماية أوسع من تلك التى تمنح لها في دولة أول نشر.

٢ - لا تؤثر القيود المقررة بموجب الفقرة السابقة على الحقوق التى يكون المؤلف قد اكتسبها بالنسبة لمصنف نشر في إحدى دول الاتحاد قبل وضع هذه القيود موضع التنفيذ.

٣ - على دول الاتحاد التى تضع قيودًا على حماية حقوق المؤلفين طبقًا لأحكام هذه المادة، أن تخطر ذلك إلى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويشار إليه فيما بعد باسم «المدير العام») بموجب إعلان كتابي تحدد فيه الدول التى تقيد الحماية في مواجهتها وكذا القيود التى تخضع لها حقوق المؤلفين من رعايا هذه الدول، ويقوم المدير العام بإبلاغ هذا الإعلان في الحال إلى جميع دول الاتحاد.

مادة ٦ (ثانيًا)

١ - بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق، فإنه المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أى تعديل آخر لهذا

المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضاراً بشرفه أو بسمعته.

٢ - الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها، ومع ذلك، فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، نصوفاً تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف.

٣ - وسائل الطعن للمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.

مادة ٧

١ - مدة الحماية التي منحها هذه الاتفاقية تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته.

٢ - ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية، يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضى خمسين عاماً على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف، وفي حالة عدم تحقق مثل هذا الحدث خلال خمسين عاماً من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف، فإن مدة الحماية تنقضى بمضى خمسين عاماً على هذا الإنجاز.

٣ - بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسماً مستعاراً، فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي بمضى خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة، ومع ذلك، إذا كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع أي مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هي المنصوص عليها في الفقرة (١). وإذا كشف مؤلف مصنف يعوزه اسم المؤلف اسم أو يحمل اسماً مستعاراً عن شخصيته خلال المدة المذكورة أعلاه، تكون مدة سريان الحماية هي المدة المنصوص عليها في الفقرة (١). ولا تلزم دول الاتحاد بحماية المصنفات التي لا تحمل اسم مؤلفها أو تحمل اسماً مستعاراً إذا كان هناك سبب معقول لافتراض أن مؤلفها قد توفي منذ خمسين سنة.

٤ - تختص تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد مدة حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافي ومصنفات الفن التطبيقي بالقدر الذي تتمتع فيه بالحماية كمصنفات فنية، ومع ذلك فإن هذه المدة لا يمكن أن تقل عن خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف.

٥ - يبدأ سريان مدة الحماية المقررة على أثر وفاة المؤلف، وكذلك المدد المقررة في الفقرات (٢) و (٣) (٤) أعلاه، من تاريخ الوفاة أو حصول الواقعة المشار إليها في تلك الفقرات، على أن سريان هذه المدد يبدأ دائماً احتسابه اعتباراً من أول يناير من السنة التالية للوفاة أو حصول الواقعة.

٦ - يمكن لدول الاتحاد أن تقرر مدة للحماية أطول من تلك المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

٧ - يكون لدول الاتحاد الملتزمة بأحكام وثيقة روما من هذه الاتفاقية والتي تمنح تشريعاتها الوطنية السارية المفعول وقت توقيع هذه الوثيقة مدداً أقل من المنصوص عليها في الفقرات السابقة، حق الإبقاء

على تلك المدد عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها.

٨ - وعلى كل الأحوال فإن المدة يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها، ومع ذلك، وما لم يقرر تشريع هذه الدولة غير ذلك، فإلا المدة لن تتجاوز المدة المحددة في دويلة منشأ المصنف.

مادة ٧ (ثانياً)

تطبيق أحكام المادة السابقة أيضاً في الحالة التي يكون فيها حق المؤلف مملوكاً على الشيوع للشركاء في عمل مصنف، على أن تحسب المدد المقررة على أثر وفاة المؤلف اعتباراً من تاريخ وفاة آخر من بقي من الشركاء على قيد الحياة.

مادة ٨

يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استثنائي في ترجمة أو التصريح بترجمة مصنفاتهم طوال مدة حماية ما لهم من حقوق في المصنفات الأصلية.

مادة ٩

١ - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استثنائي في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأية طريقة وبأى شكل كان.

٢ - تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف وألا يسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف.

٣ - كل تسجيل صوتي أو بصري يعتبر نقلاً في مفهوم هذه الاتفاقية.

مادة ١٠

١ - يسمح بنقل مقتطفات من المصنف الذي وضع في متناول الجمهور على نحو مشروع، بشرط أن يتفق ذلك وحسن الاستعمال وأن يكون في الحدود التي يبررها الغرض المنشود، ويشمل ذلك نقل مقتطفات من مقالات الصحف والدوريات في شكل مختصرات صحفية.

٢ - تختص تشريعات دول الاتحاد، والاتفاقات الخاصة المعقودة أو التي قد تعقد فيها بينها، وفي حدود ما يبرره الغرض المنشود، بإباحة استعمال المصنفات الأدبية أو الفنية على سبيل التوضيح للأغراض التعليمية وذلك عن طريق النشر والإذاعات اللاسلكية والتسجيلات الصوتية أو البصرية بشرط أن يتفق مثل هذا الاستخدام وحسن الاستعمال.

٣ - يجب عند استعمال المصنفات طبقاً للفقرتين السابقتين من هذه المادة ذكر المصدر واسم المؤلف إذا كان وارداً به.

مادة ١٠ (ثانياً)

١ - تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بنقل المقالات المنشورة في الصحف والدوريات عن موضوعات جارية اقتصادية أو سياسية أو دينية أو المصنفات المذاعة التي لها ذات الطابع، وذلك بواسطة الصحافة أو الإذاعة أو النقل السلكى المذكور محفوظة صراحة. ومع ذلك فإنه يجب دائماً الإشارة بكل وضوح إلى المصدر، ويحدد تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها الجزاء المترتب على الإخلال بهذا الالتزام.

٢ - تختص أيضاً تشريعات دول الاتحاد بتحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها، وذلك بمناسبة عرض أحداث جارية عن طريق التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو الإذاعة أو النقل السلكى للجمهور، نقل المصنفات الأدبية أو الفنية التي شوهدت أو سمعت أثناء الحدث وجعلها في متناول الجمهور وذلك في حدود ما يبرزه الغرض الإعلامى المنشود.

مادة ١١

١ - يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية بحق استثنائى في التصريح:

(أ) بتمثيل مصنفاتهم وأدائها علناً بما في ذلك التمثيل والأداء العلنى بكل الوسائل أو الطرق.

(ب) بنقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل.

٢ - يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصيل بنفس الحقوق فيها يختص بترجمة مصنفاتهم.

مادة ١١ (ثانياً)

١ - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق استثنائى في التصريح:

(أ) بإذاعة مصنفاتهم أو نقلها إلى الجمهور بأية وسيلة أخرى تستخدم لإذاعة الإشارات أو الأصوات أو الصور باللاسلكى.

(ب) بأى نقل للجمهور. سلكياً كان أم لا سلكياً، للمصنف المذاع عندما تقوم بهذا النقل هيئة أخرى غير الهيئة الأصلية.

(ج) بنقل المصنف المذاع للجمهور بمكبّر للصوت أو بأى جهاز آخر مشابه ناقل للإشارات أو الأصوات أو الصور.

٢ - تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد شروط استعمال الحقوق المذكورة في الفقرة (١) السابقة، على أن يقتصر أثر هذه الشروط على الدول التي فرضتها لا غير. ولا يمكن أن تمس هذه الشروط بأى حال بالحقوق المعنوية للمؤلف، ولا بحقه في الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة في حالة عدم الاتفاق عليه ودياً.

٣ - ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن للتصريح الممنوح طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة، لا يتضمن التصريح بتسجيل المصنف المذاع بآلات تسجيل الأصوات أو الصور. ومع ذلك فإن تشريعات دول الاتحاد تختص بتحديد نظام التسجيلات المؤقتة التي تجربها هيئة إذاعية بوسائلها الخاصة لاستخدامها في إذاعاتها الخاصة، ويجوز لهذه التشريعات أن تصرح بحفظ هذه التسجيلات في محفوظات رسمية بالنظر لطابعها الاستثنائي كوثائق.

مادة ١١ (ثالثاً)

- ١ - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية بحق استثنائي في تصريح:
(أ) التلاوة العلنية لمصنفاتهم بما في ذلك التلاوة العلنية بجميع الوسائل أو الطرق.
(ب) نقل تلاوة مصنفاتهم إلى الجمهور بجميع الوسائل.
- ٢ - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية، طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي. بنفس الحقوق فيما يتعلق بترجمة مصنفاتهم.

مادة ١٢

يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استثنائي في تصريح تحويل مصنفاتهم أو تعديلها أو إجراء أى تحويلات أخرى عليها.

مادة ١٣

١ - يجوز لكل دولة في الاتحاد أن تضع، فيما يخصها، تحفظات وشروط بشأن الحق الاستثنائي الممنوح لمؤلف مصنف موسيقى ومؤلف أية كلمات يكون قد تم تسجيلها مع المصنف الموسيقى بتصريح من الأخير، وذلك في ترخيص التسجيل الصوتي لذلك المصنف الموسيقى مصحوباً بالكلمات إن وجدت، بيد أن كل مثل هذه التحفظات والشروط يقتصر تطبيقها على الدولة التي فرضتها، ولا يجوز أن تمس بأى حال بحق المؤلف في الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة في حالة عدم الاتفاق عليه ودياً.

٢ - تسجيلات المصنفات الموسيقية التي تم إنجازها في إحدى دول الاتحاد طبقاً للمادة ١٣ (٣) من اللوئيتين لهذه الاتفاقية الموقعتين في روما في ٢ يونيو ١٩٢٨ وفي بروكسل في ٢٦ يونيو ١٩٤٨، يمكن أن تكون محلاً للنقل داخل تلك الدولة بغير موافقة مؤلف المصنف الموسيقى وذلك حتى نهاية مدة سنتين اعتباراً من التاريخ الذي تصبح فيه الدولة المذكورة مرتبطة بهذه الوثيقة.

٣ - التسجيلات التي تتم استيرادها، بغير تصريح من الأطراف المعنية، في دولة تعتبرها تسجيلات مخالفة للقانون، تكون عرضة للمصادرة.

مادة ١٤

- ١ - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استثنائي في ترخيص:
 (أ) تحويل مصنفاتهم وعمل نسخ منها للإنتاج السينمائي. وتوزيع مثل هذه النسخ المحورة أو المنقولة.
 (ب) التمثيل والأداء العلني والنقل السلبي للجمهور للمصنفات المحورة أو المنقولة بهذا الشكل.
- ٢ - تحويل الإنتاج السينمائي المأخوذ من مصنفات أدبية أو فنية. تحت أى شكل فني آخر. يظل خاضعاً لتصریح مؤلفي المصنفات الأصلية، وذلك دون المساس بترخيص مؤلفي الإنتاج السينمائي.
- ٣ - لا تنطبق أحكام المادة ١٣ (١).

مادة ١٤ (ثانياً)

- ١ - دون المساس بحق المؤلف لأي مصنف يكون قد تم تحريره أو نقله، يتمتع المصنف السينمائي بالحماية كمصنف أصلي. ويتمتع صاحب حق المؤلف لمصنف سينمائي بذات الحقوق التي يتمتع بها مؤلف مصنف أصلي، بما في ذلك الحقوق المشار إليها في المادة السابقة.
- ٢ - (أ) تحديد أصحاب حق المؤلف لمصنف سينمائي يختص به تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.
- (ب) ومع ذلك، ففي دول الاتحاد التي تقضى تشريعاتها تضمن أصحاب حق المؤلف في مصنف سينمائي المؤلفين الذين ساهموا في عمل المصنف، فإن مثل هؤلاء المؤلفين في حالة إذا ما تعهدوا بتقديم مثل هذه المساهمة، ليس لهم، ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص، أن يعترضوا على عمل نسخ من المصنف السينمائي أو تداوله أو تمثيله أو أدائه علناً أو نقله سلكياً إلى الجمهور، أو إذاعته أو على أى نقل آخر إلى الجمهور، أو تضمينه حاشية بالترجمة أو جعله ناطقاً بلغة أخرى.
- (ج) أمر البت فيها إذا كان يجب إفراغ التعهد المذكور أعلاه لأغراض تطبيق الفقرة الفرعية (ب) السابقة، في شكل عقد مكتوب أو محرر مكتوب له ذات الأثر من عدمه، يختص به تشريع دولة الاتحاد التي يتخذها منتج المصنف السينمائي مقراً له أو محلاً لإقامته المعتادة. ومع ذلك يختص تشريع دولة الاتحاد المطلوب توفير الحماية فيها بحق القضاء بما إذا كان التعهد المشار إليه يجب أن يكون عقداً مكتوباً أو محرراً مكتوباً له ذات الأثر. ويجب على الدول التي تقوم باستعمال هذا الحق أن تحظر المدير العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى.
- (د) يقصد بعبارة «ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص»، أى شرط مقيد يمكن أن يخضع له التعهد المذكور.

٣ - لا تطبق أحكام الفقرة (٢) (ب) أعلاه على مؤلفي السيناريو والحوار والمصنفات الموسيقية التي يتم تأليفها بغرض إنجاز مصنف سينمائي، ولا على المخرج الرئيسي لهذا المصنف هذا ما لم يقرر التشريع الوطني خلاف ذلك، ومع ذلك فعلى دول الاتحاد التي تخلو تشريعاتهم من أحكام تقضى بتطبيق الفقرة (٢) (ب) المشار إليها على المخرج المذكور، أن تحظر المدير العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى.

مادة ١٤ (ثالثاً)

١ - فيما يتعلق بالمصنفات الفنية الأصلية والمخطوطات الأصلية لكتاب ومؤلفين موسيقيين، يتمتع المؤلف، أو من له صفة بعد وفاته من الأشخاص أو الهيئات وفقاً للتشريع الوطني، بحق غير قابل للتصرف فيه، في تعلق مصلحتهم بعمليات بيع المصنف التالية لأول تنازل عن حق الاستغلال يجريه المؤلف.

٢ - لا يمكن المطالبة بتوفير الحماية المنصوص عليها في الفقرة السابقة في أية دولة من دول الاتحاد إلا إذا كان تشريع الدولة التي ينتمى إليها المؤلف يقرر هذه الحماية وفي الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.

٣ - يختص التشريع الوطني بتحديد إجراءات التحصيل والمبالغ الواجبة.

مادة ١٥

١ - لكي يعتبر أن مؤلفي المصنفات الأدبية أو الفنية التي تحميها الاتفاقية الحالية هذه الصفة ويكون لهم بالتالي حق المثول أمام محاكم دول الاتحاد ومقاضاة من يمس بحقوقهم، يكفي أن يظهر اسم المؤلف على المصنف بالطريقة المعتادة، هذا ما لم يتم الدليل على عكس ذلك، وتطبق هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً، متى كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع مجالاً لأي شك في تحديد شخصيته.

٢ - يفترض أن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يظهر اسمه بالطريقة المعتادة على مصنف سينمائي هو المنتج لهذا المصنف. هذا ما لم يتم الدليل على عكس ذلك.

٣ - بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً، غير تلك المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه، يفترض أن الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف. وما لم يثبت عكس ذلك، بمثابة ممثل للمؤلف، وهذه الصفة فإن له حق المحافظة على حقوق المؤلف والدفاع عنها. ويوقف سريان حكم هذه الفقرة عندما يكشف المؤلف عن شخصيته ويثبت صفته.

٤ - (أ) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة، مع وجود كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه من مواطني إحدى دول الاتحاد، فإن تشريع هذه الدولة يختص بحق تعيين السلطة المختصة التي تقوم بتمثيل المؤلف ويكون لها حق المحافظة على حقوقه والدفاع عنها في دول الاتحاد.

(ب) على دول الاتحاد التي تقوم بمثل هذا التعيين عملاً بالحكم المذكور أن تحظر المدير العام بذلك بمقتضى إعلان كتابي يتضمن كل البيانات الخاصة بالسلطة المختصة التي تم تعيينها بهذا الشكل، ويقوم المدير العام بإبلاغ ذلك في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى.

مادة ١٦

- ١ - تكون جميع النسخ غير المشروعة لمصنف محلاً للمصادرة في دول الاتحاد التي يتمتع فيها المصنف الأصلي بالحماية القانونية.
- ٢ - تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضاً على النسخ الواردة من دولة لا يتمتع فيها المصنف بالحماية أو تكون قد توقفت فيها حمايته.
- ٣ - تجرى المصادرة وفقاً لتشريع كل دولة.

مادة ١٧

لا يمكن لأحكام هذه الاتفاقية أن تمس بأي شكل يحق حكومة كل دولة من دول الاتحاد في أن تسمح أو تراقب أو تمنع، عن طريق التشريع أو إصدار اللوائح، تداول أو تمثيل أو عرض أى مصنف أو إنتاج ترى السلطة المختصة ممارسة هذا الحق بالنسبة إليه.

مادة ١٨

- ١ - تسرى هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون - عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ - قد سقطت بعد في الملك العام لدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية.
- ٢ - ومع ذلك، إذا سقط أحد المصنفات في الملك العام في الدولة المطلوب توفير الحماية فيها، نتيجة انقضاء مدة الحماية السابق منحها له، فإن هذا المصنف لا يتمتع فيها بالحماية من جديد.
- ٣ - يجري تطبيق هذا المبدأ وفقاً للأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات الخاصة المعقودة أو التي قد تعقد لهذا الغرض فيما بين دول الاتحاد وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام، تحدد الدول المعنية، كل فيما يخصها، الشروط الخاصة بتطبيق هذا المبدأ.
- ٤ - تنطبق الأحكام السابقة أيضاً في حالة انضمام دول جديدة إلى الاتحاد وكذلك في الحالة التي تمتد فيها الحماية بالتطبيق للمادة ٧ أو بسبب التنازل عن التحفظات.

مادة ١٩

لا تمنع أحكام هذه الاتفاقية من المطالبة بتطبيق حماية أوسع يكون قد قررها تشريع دولة من دول الاتحاد.

مادة ٢٠

تحتفظ حكومات دول الاتحاد بالحق في عقد اتفاقات خاصة فيما بينها، ما دامت هذه الاتفاقات تخول حقوقاً تفوق تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية، أو تتضمن نصوصاً لا تتعارض مع هذه الاتفاقية. وتبقى أحكام الاتفاقات القائمة سارية متى كانت مطابقة للشروط السابق ذكرها.

مادة ٢١

- ١ - يتضمن الملحق أحكاماً خاصة تتعلق بالدول النامية.
- ٢ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ (أ) (ب)، يشكل الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

مادة ٢٢

- ١ - (أ) يكون للاتحاد جمعية تتكون من دول الاتحاد الملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦.
- (ب) تمثل حكومة كل دولة بمندوب واحد يمكن أن يعاونه مناوون ومستشارون وخبراء.
- (ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته.
- ٢ - (أ) تقوم الجمعية بما يلي:
 - ١ - تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وتنميته وتنفيذ هذه الاتفاقية.
 - ٢ - تزود المكتب الدولي للملكية الفكرية (ويدعى فيما بعد «المكتب الدولي») المشار إليه في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وتدعى فيما بعد «المنظمة») بالتوجيهات الخاصة بالإعداد لمؤتمرات التعديل، مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير الملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦.
- ٣ - تنظر في تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتعتمدها، وتزوده بجميع التوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التي تدخل في اختصاص الاتحاد.
- ٤ - تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية.
- ٥ - تنظر في تقارير وأنشطة لجنتها التنفيذية وتعتمدها وتزودها بالتوجيهات.
- ٦ - تحدد برنامج الاتحاد وتقر ميزانية السنوات الثلاث الخاصة به وتعتمد حساباته الختامية.
- ٧ - تقر اللائحة المالية للاتحاد.
- ٨ - تنشئ ما تراه ملائماً من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق أغراض الاتحاد.
- ٩ - تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمراقبين من الدول غير الأعضاء في الاتحاد ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.
- ١٠ - تقر التعديلات الخاصة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦.

- ١١ - تتخذ أى إجراء ملائم يهدف إلى تحقيق أغراض الاحاد.
- ١٢ - تباشر أية مهام أخرى تدخل فى نطاق هذه الاتفاقية.
- ١٣ - تمارس الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة شريطة قبولها لهذه الحقوق.
- (ب) تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التى تهم أيضا اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة.

- ٣ - (أ) يكون لكل دولة عضو فى الجمعية صوت واحد.
- (ب) يتكون النصاب القانونى من نصف عدد الدول الأعضاء فى الجمعية.
- (ج) بفض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب)، للجمعية أن تتخذ قرارات إذا كان عدد الدول الممثلة فى أية دورة يقل عن النصف ولكن يساوى ثلث الدول الأعضاء فى الجمعية أو يزيد عليه ومع ذلك فإن قرارات الجمعية. بخلاف تلك المتعلقة بإجراءاتها، لا تكون نافذة إلا إذا توفرت الشروط التالية: يبلغ المكتب الدولى القرارات المذكورة إلى الدول الأعضاء فى الجمعية التى لم تكن ممثلة، ويدعوها إلى الإدلاء بتصويتها أو امتناعها كتابة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الإبلاغ. فإذا ما كان عدد الدول التى أدلت بتصويتها أو امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوى على الأقل العدد الذى كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانونى فى الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الأغلبية المطلوبة ما زالت قائمة فى نفس الوقت.
- (د) مع مراعاة أحكام المادة ٢٦ (٢) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات التى اشتركت فى الاقتراع.
- (هـ) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت.
- (و) لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط ولا يصوت إلا باسمها.
- (ز) تشارك دول الاتحاد غير الأعضاء فى الجمعية فى اجتماعاتها كمراقين.

- ٤ - (أ) تجتمع الجمعية فى دورة عادية مرة كل ثلاث سنوات بدعوة من المدير العام، ويكون اجتماعها. فيما عدا الحالات الاستثنائية، أثناء نفس الفترة وفى نفس المكان اللذين تجتمع فيها الجمعية العامة للمنظمة.
- (ب) تجتمع الجمعية فى دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الأعضاء فى الجمعية.

٥ - تضع الجمعية النظام الداخلى الخاص بها.

مادة ٢٣

- ١ - يكون للجمعية لجنة تنفيذية.
- ٢ - (أ) تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التى تنتخبها الجمعية من بين الدول الأعضاء فيها،

وعلاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على إقليمها مقر المنظمة، يحكم وضعها، مقعد في اللجنة، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٢٥ (٧) (ب).
(ب) يمثل حكومة كل دولة في اللجنة التنفيذية بمندوب واحد يمكن أن يعاونه منابرون ومستشارون وخبراء.

(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته.

٣ - يكون عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية مساوياً لربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية، وعند تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يهمل الباقي بعد القسمة على أربعة.

٤ - تراعى الجمعية عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية توزيعها جغرافياً عادلاً وضرورة أن تكون الدول الأطراف في الاتفاقات الخاصة التي يمكن أن تعقد في إطار الاتحاد ضمن الدول التي تتكون منها اللجنة التنفيذية.

٥ - (أ) يتولى أعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدورة العادية التالية للجمعية.
(ب) يمكن إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بعد أقصى لا يزيد على ثلثي عددهم.

(ج) تضع الجمعية القواعد التفصيلية الخاصة بانتخاب وإعادة الانتخاب المحتمل لأعضاء اللجنة التنفيذية.

٦ - (أ) تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي:

- ١ - تعد مشروع جدول أعمال الجمعية.
- ٢ - تعرض على الجمعية مقترحات متعلقة بمشروع البرنامج ومشروع ميزانية السنوات الثلاث الخاصة بالاتحاد والمعدة من قبل المدير العام.
- ٣ - تقرر البرامج والميزانيات السنوية التي يحددها المدير العام وذلك في حدود البرنامج وميزانية السنوات الثلاث.
- ٤ - تعرض على الجمعية، مع التعليقات الملائمة التقارير الدورية للمدير العام والتقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحسابات.
- ٥ - تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ برنامج الاتحاد طبقاً لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التي قد تطرأ فيها بين دورتين عاديتين للجمعية.

٦ - تباشر أية مهام أخرى تعهد إليها في نطاق هذه الاتفاقية.

(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الإطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة.

٧ - (أ) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة عادية مرة كل سنة بدعوة من المدير العام ويتم الاجتماع أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيها لجنة التنسيق التابعة للمنظمة وذلك بقدر الإمكان.

(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام إما بمبادرة منه أو بناء على طلب رئيسها أو ريع أعضائها.

٨ - (أ) يكون لكل دولة عضو في اللجنة التنفيذية صوت واحد.

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية.

(ج) تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراع.

(د) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت.

(هـ) لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط ولا يصوت إلا باسمها.

٩ - لدول الاتحاد غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية أن تحدد اجتماعاتها كمراقبين.

١٠ - تضع اللجنة التنفيذية النظام الداخلي الخاص بها.

مادة ٢٤

١ - (أ) يمارس المكتب الدولي المهام الإدارية الخاصة بالاتحاد، ويعتبر المكتب الدولي امتداداً لمكتب الاتحاد المتحد مع مكتب الاتحاد الذي أنشأته الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الصناعية.

(ب) يقوم المكتب الدولي، بصفة خاصة، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الاتحاد.

(ج) المدير العام للمنظمة هو الرئيس التنفيذي للاتحاد وهو الذي يمثل.

٢ - يجمع المكتب الدولي المعلومات الخاصة بحماية حق المؤلف وينشرها، وتقوم كل دولة من دول الاتحاد بتزويد المكتب الدولي، في أقرب وقت ممكن بجميع القوانين الجديدة والنصوص الرسمية المتعلقة بحماية حق المؤلف.

٣ - يصدر المكتب الدولي مجلة شهرية.

٤ - يزود المكتب الدولي كل دولة في الاتحاد، بناء على طلبها، بمعلومات عن المسائل المتعلقة بحماية حق المؤلف.

٥ - يجرى المكتب الدولي دراسات ويقدم خدمات تهدف إلى تيسير حماية حق المؤلف.

٦ - يشترك المدير العام، وأى عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي، في كافة اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وأية لجنة خبراء أخرى أو جماعة عمل، دون أن يكون لهم حق التصويت، ويكون المدير العام، أو أى عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي، سكرتيراً لهذه الأجهزة بحكم منصبه.

٧ - (أ) يقوم المكتب الدولي وفقاً لتوجيهات الجمعية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية، بإعداد مؤتمرات التعديل الخاصة بأحكام الاتفاقية فيما عدا المواد من ٢٢ إلى ٢٦.

(ب) للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن الإعداد لمؤتمرات التعديل.

(ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم في مناقشات هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت.

٨ - ينفذ المكتب الدولي أية مهام أخرى تعهد إليه.

مادة ٢٥

١ - (أ) يكون للاتحاد ميزانية.

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات والنفقات الخاصة بالاتحاد ومساهمته في ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات، وكذلك - إذا اقتضى الأمر - المبلغ الموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمر المنظمة، ما لم يكن قد سبق لها بيان ذلك، ويمكن لتلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمي إليها، فإذا ما اختارت فئة أدنى فعليها أن تعلن ذلك للجمعية في إحدى دوراتها العادية. ويصبح أى تغيير من هذا القبيل سارى المفعول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة.

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغاً تبلغ نسبته إلى المبلغ الإجمالى للاشتراكات السنوية في ميزانية الاتحاد، ما يعادل نسبة عدد وحدات تلك الدولة إلى إجمالى الوحدات الخاصة بجميع الدول المساهمة.

(د) تستحق الحصص في أول يناير من كل سنة.

(هـ) لا يجوز للدولة التي تتأخر في دفع حصصها أن تباشر حقها في التصويت في أى من أجهزة الاتحاد الذى تتمتع بعضويته إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة عليها عن السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه، ومع ذلك يجوز لأى من أجهزة الاتحاد أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت في مثل هذا الجهاز ما دام كان مقتنعاً بأن التأخير في الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها.

(و) إذا لم يتم إقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية وذلك طبقاً لما تقضى به اللائحة المالية.

٥ - يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي لمصلحة الاتحاد ويقدم تقارير عنها إلى الجمعية واللجنة التنفيذية.

٦ - (أ) يكون للاتحاد صندوق لرأس المال العامل يتكون من مبلغ يدفع مرة واحدة من قبل كل

دولة من دول الاتحاد، وتقرر الجمعية زيادة رأس المال إذا أصبح غير كاف. (ب) تعتبر نفقات مشتركة بين الاتحادات النفقات التي لا تخص الاتحاد وحده، بل تخص كذلك واحداً أو أكثر من الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة، ويكون نصيب الاتحاد في هذه النفقات المشتركة بنسبة المصلحة التي تعود عليه منها.

٢ - توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة.

٣ - تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية:

(أ) حصص دول الاتحاد.

- (ب) الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي مما يخص الاتحاد.
 (ج) حصيلة بيع مطبوعات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد والحقوق المتصلة بهذه المطبوعات.
 (د) الهبات والوصايا والإعلانات.
 (هـ) الإيرادات والفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى.

٤ - (أ) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد في الميزانية، تنتمي تلك الدولة إلى فئة وتقوم بدفع حصصها السنوية على أساس عدد من الوحدات محددة كما يلي:

فئة ١ ٢٥

فئة ٢ ٢٠

فئة ٣ ١٥

فئة ٤ ١٠

فئة ٥ ٥

فئة ٦ ٣

فئة ٧ ١

(ب) تبين كل دولة الفئة التي ترغب في الانتماء إليها عند إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها، يكون مقدار الدفعة الأولى الخاصة بكل دولة في رأس المال السالف الذكر أو اشتراكها في أية زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التي تحدد فيها رأس المال أو تقررت فيها زيادته.

(ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام وبعد لاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة.

٧ - (أ) ينص اتفاق المقر المبرم مع الدولة التي يكون مقر المنظمة على إقليمها على أنه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح قروض، ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضوعاً لاتفاقات منفصلة في كل حالة بين تلك الدولة والمنظمة، وتتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد في اللجنة التنفيذية ما دامت تظل ملتزمة بتقديم قروض.

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة أن تنهى الالتزام بمنح قروض بموجب إخطار كتابي، ويسرى مفعول الإنهاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الإخطار عنه.

٨ - تتم مراجعة الحسابات، وفقاً لما تنص عليه اللائحة المالية، من قبل دولة أو أكثر من دول الاتحاد أو من قبل مراقبي حسابات من الخارج تعينهم الجمعية بعد أخذ موافقتهم.

مادة ٢٦

١ - لأية دولة عضو في الجمعية وللجنة التنفيذية وكذلك للمدير العام التقدم باقتراحات لتعديل المواد ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ بالإضافة للمادة الحالية. ويقوم المدير العام بإبلاغ تلك الاقتراحات، إلى الدول

- الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بستة أشهر على الأقل.
- ٢ - تتولى الجمعية إقرار التعديلات الخاصة بالمواد المشار إليها في الفقرة (١). ويتطلب هذا الإقرار ثلاثة أرباع عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع، ومع ذلك فإن أى تعديل للمادة ٢٢ وللفقرة الحادي يتطلب أربعة أخماس عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع.
- ٣ - يبدأ نفاذ أى تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) بعد شهر من تسلم المدير العام إخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية، وذلك في وقت إقرارها للتعديل، وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بهذه الدول، وتلزم أية تعديلات للمواد المذكورة، يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل جميع الدول الأعضاء في الجمعية عند بدء نفاذ التعديل أو التي تصبح أعضاء فيها في تاريخ لاحق، ومع هذا فإن أى تعديل يزيد من الالتزامات المالية للدول الأعضاء في الاتحاد لا يلزم إلا تلك الدول التي قامت بالإخطار عن موافقتها على التعديل المذكور.

مادة ٢٧

- ١ - تكون هذه الاتفاقية محلاً للتعديل بفرض إدخال تغييرات تهدف إلى تحسين نظام الاتحاد.
- ٢ - ولهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الاتحاد على التوالي بين مندوبى هذه الدول.
- ٣ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٦ التي تنطبق على تعديل المواد من ٢٢ إلى ٢٦ فإن أى تعديل للوثيقة الحالية بما في ذلك الملحق، يتطلب إجماع الأصوات التي اشتركت في الاقتراع.

مادة ٢٨

- ١ - (أ) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها، وإذا لم تكن قد وقعت فبوسعها الانضمام إليها. وتودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام.
- (ب) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة التصديق أو الانضمام أن تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ إلى ٢١ ولا على الملحق، ومع هذا، إذا كانت تلك الدولة قد قامت فعلاً بإعلان طبقاً للمادة السادسة (١) من الملحق، فليس في وسعها الإعلان في الوثيقة المذكورة إلا بأن تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ إلى ٢٠.
- (ج) يمكن لكل دولة من دول الاتحاد تكون، طبقاً لفقرة الفرعية (ب)، قد استبعدت من آثار تصديقها أو انضمامها الأحكام المنصوص عليها في الفترة المذكورة أن تعلن في أى وقت لاحق بأن آثار تصديقها أو انضمامها تمتد إلى هذه الأحكام. ويودع مثل هذا الإعلان لدى المدير العام.
- ٢ - (أ) يبدأ نفاذ المواد ١ إلى ٢١ والملحق بعد ثلاثة شهور من توافر الشرطين التاليين:

١ - تصديق خمس دول على الأقل من دول الاتحاد على هذه الوثيقة أو انضمامها إليها دون القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة (أ) و (ب).

٢ - أن تصبح كل من فرنسا وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية ملتزمة بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف كما عدلت في باريس في ٢٤ يوليو ١٩٩٧.

(أ) يسرى النفاذ المنصوص عليه في الفقرة الفرعية السابقة.

(ب) على دول الاتحاد التي أودعت قبل موعد السريان المذكور بثلاثة شهور وثائق تصديق أو انضمام خالية من الإعلان المشار إليه في الفقرة (أ)، و (ب).

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق، بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تنطبق عليها الفقرة الفرعية (ب) وتكون قد صدقت على الوثيقة الحالية أو انضمت إليها دون القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة (أ) و (ب)، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة.

(د) لا تؤثر أحكام الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) على تطبيق المادة السادسة من الملحق.

٣ - يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٣٨، بالنسبة لكل دولة في الاتحاد تصديق على هذه الوثيقة أو تنضم إليها مع القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقر (أ) و (ب) أو بدونه، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٣٨ بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة.

مادة ٢٩

لكل دولة خارج الاتحاد أن تنضم إلى هذه الوثيقة وأن تصبح بمقتضى ذلك طرفاً في الاتفاقية الحالية وعضواً في الاتحاد، وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام.

٢ - (أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب)، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة انضمامها، وذلك ما لم تكن الوثيقة المودعة قد حددت تاريخاً لاحقاً، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة.

(ب) إذا كان بدء النفاذ طبقاً للفقرة الفرعية (أ) يسبق بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق طبقاً للمادة ٢٨ (٢) (أ)، فإن الدولة المذكورة تكون ملتزمة خلال هذه الفترة بالمواد

من ١ إلى ٢٠ من وثيقة بروكسل للاتفاقية الحالية بدلاً من المواد من ١ إلى ٢١ والملحق.

مادة ٢٩ (ثانياً)

التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها من قبل كل دولة غير ملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٣٨ من وثيقة استكهولم للاتفاقية الحالية يقوم مقام التصديق على وثيقة استكهولم المذكورة أو الانضمام إليها مع التحديد المنصوص عليه في مادتها ٢٨ (ب) (١)، وذلك من أجل إمكان تطبيق المادة ١٤ (٢) من اتفاقية إنشاء المنظمة لا غير.

مادة ٣٠

١ - يترتب تلقائياً على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة والتمتع بجميع مزاياها، وذلك مع مراعاة ما هو مسموح به من استثناءات في الفقرة (٢) من هذه المادة والمادة ٢٨ (أ) و (ب) والمادة ٣٣ (٢) وكذلك الملحق.

٢ - (أ) مع مراعاة المادة الخامسة (٢) من الملحق، لكل دولة من دول الاتحاد تصديق على هذه الوثيقة أو تنضم إليها أن تتمتع بمزايا التحفظات التي أبدتها في السابق، شريطة أن تقوم بإعلان في هذا الخصوص حين إيداع وثقتها الخاصة بالتصديق أو الانضمام.
(ب) لكل دولة خارج الاتحاد أن تعلن، عند انضمامها إلى هذه الاتفاقية ومع مراعاة المادة الخامسة (٢) من الملحق، أنها تنوى أن تطبق، بصفة مؤقتة على الأقل، أحكام المادة ٥ من اتفاقية الاتحاد لعام ١٨٨٦، والمكملة في باريس عام ١٨٩٦ بدلاً من المادة ٨ من هذه الوثيقة المتعلقة بحق الترجمة، على أن يكون معلوماً أن هذه الأحكام لا تشمل إلا الترجمة إلى لغة عامة التداول في تلك الدولة. ومع مراعاة المادة الأولى (٦) (ب) من الملحق، فلكل دولة الحق في أن تطبق، بالنسبة إلى حق ترجمة مصنفات تكون دولة منشئها دولة تطبق مثل هذا التحفظ، حماية مماثلة لتلك التي تمنحها الدولة الأخيرة.
(ج) لكل دولة أن تسحب، في أي وقت، مثل هذه التحفظات بإخطار يوجه للمدير العام.

مادة ٣١

١ - لكل دولة أن تعلن في وثيقة تصديقها أو انضمامها أو أن تخطر المدير العام كتابة، في أي وقت لاحق، عن سريان هذه الوثيقة على كل أو جزء من الأقاليم المحددة في التصريح أو الإخطار التي تكون الدولة مسؤولة عن علاقاتها الخارجية.

٢ - لكل دولة تكون قد أصدرت ذلك الإعلان أو أرسلت ذلك الإخطار أن تخطر المدير العام، في أي وقت، بإيقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الأقاليم أو جزء منها.

٣ - (أ) يكون كل إعلان صدر بمقتضى الفقرة (١) نافذاً اعتباراً من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذي أدرج هذا الإعلان في وثيقته، ويكواكل إخطار أرسل

بمقتضى تلك الفقرة نافذاً بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالإخطار عنه.
(ب) يكون كل إخطار صدر بمقتضى الفقرة (٢) نافذاً بعد اثني عشر شهراً من تسلم المدير العام له.

٤ - يجب ألا تفسر هذه المادة بأنها تعنى الاعتراف أو الموافقة الضمنية من جانب أية دولة من دول الاتحاد بالوضع الراهن المتعلق بأى إقليم تنطبق عليه هذه الاتفاقية من قبل دولة أخرى من دول الاتحاد بمقتضى تصريح تم طبقاً للفقرة (١).

مادة ٣٢

١ - تحل هذه الوثيقة بالنسبة للعلاقة بين دول الاتحاد، وفي حدود سرياتها، محل اتفاقية برن المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦ ووثائق التعديل اللاحقة، أما الوثائق التي كانت نافذة المفعول في الماضي فتنظر سارية بأكملها أو في الحدود التي لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الجملة السابقة، وذلك بالنسبة للعلاقات مع دول الاتحاد التي لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تنضم إليها.

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة (٣)، تقوم الدول التي هي خارج الاتحاد والتي تصبح طرفاً في هذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تكون ملتزمة بهذه الوثيقة أو تكون ملتزمة بها ولكنها قد قامت بالإعلان المنصوص عليه في المادة ٢٨ (أ) (ب). وتقر تلك الدول أن لدولة الاتحاد المذكورة في علاقاتها معها:

(أ) أن تطبق أحكام أحدث وثيقة تلتزم بها.
(ب) أن يكون لها الحق في تطبيق الحماية بالمستوى المنصوص عليه في هذه الوثيقة، وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى (٦) من الملحق.

٣ - لكل دولة طالبت بالتمتع بالحقوق المنصوص عليها في الملحق أن تطبق أحكام الملحق الخاصة بالحق أو الحقوق التي طالبت بالتمتع بها وذلك في علاقاتها مع أية دولة أخرى من دول الاتحاد غير الملتزمة بهذه الوثيقة شريطة أن تكون هذه الدولة الأخيرة قد قبلت تطبيق الأحكام المذكورة.

مادة ٣٣

١ - كل نزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا تتم تسويته بالمفاوضات يمكن لأى من الدول المعنية عرضه أمام محكمة العدل الدولية بعريضة تقدم وفقاً لنظام المحكمة، وذلك ما لم تنفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية وتقوم الدولة التي تعرض النزاع أمام المحكمة بإخطار المكتب الدولى الذى يتولى إحاطة دول الاتحاد الأخرى علماً بالموضوع.

٢ - لكل دولة أن تعلن، عند توقيعها للوثيقة الحالية أو إيداعها لوثيقة تصديقها أو انضمامها، أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١)، ولا تسرى أحكام الفقرة (١) فيما يختص بكل نزاع بين تلك الدولة وأية دولة أخرى من دول الاتحاد.

٣ - لكل دولة أصدرت إعلاناً طبقاً للفقرة (٣) أن تسحب تصريحها في أى وقت، بإخطار يوجه للمدير العام.

مادة ٣٤

- ١ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ (ثانياً)، لا يجوز لأية دولة أن تنضم إلى وثائق سابقة لهذه الاتفاقية أو تصدق عليها، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق.
- ٢ - لا يجوز لأية دولة أن تصدر تصريحاً للمادة ٥ من البروتوكول الخاص بالدول النامية الملحق بوثيقة استكهولم، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق.

مادة ٣٥

- ١ - تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة.
- ٢ - لكل دولة أن تنسحب من هذه الوثيقة بإخطار يوجه إلى المدير العام ويشكل هذا الانسحاب أيضاً انسحاباً من جميع الوثائق السابقة ولا ينتج أثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت به، وتظل الاتفاقية سارية وواجبة النفاذ بالنسبة لدول الاتحاد الأخرى.
- ٣ - يكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ تسلم المدير العام للإخطار.
- ٤ - لا يجوز لأية دولة أن تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه في هذه المادة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه عضواً في الاتحاد.

مادة ٣٦

- ١ - تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بأن تتخذ، وفقاً لدستورها، الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية.
- ٢ - من المتفق عليه أنه يجب، عندما تصبح دولة ملتزمة بهذه الاتفاقية، أن تكون في وضع يسمح لها، وفقاً لتشريعها الداخلي، بأن تضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

مادة ٣٧

- ١ - (أ) توقع هذه الوثيقة من نسخة وحيدة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتودع لدى المدير العام مع مراعاة الفقرة (٢).
- (ب) يضع المدير العام نصاً رسمياً باللغات العربية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والأسبانية وبأية لغات أخرى تحددها الجمعية، وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية.
- (ج) في حالة الخلاف على تفسير النصوص المختلفة تكون الحجية للنص الفرنسى.
- ٢ - تظل هذه الوثيقة مفتوحة للتوقيع حتى ٣١ يناير ١٩٧٢. وحتى هذا التاريخ، تكون النسخة المشار إليها في الفقرة ١ (أ) مودعة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.
- ٣ - يرسل المدير العام نسختين معتمدين من النص الموقع لهذه الوثيقة إلى حكومات جميع دول الاتحاد وإلى حكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها.

- ٤ - يتولى المدير العام تسجيل هذه الوثيقة لدى سكرتارية الأمم المتحدة.
- ٥ - يتولى المدير العام إخطار حكومات جميع دول الاتحاد بالتوقيعات وإيداعات وثائق التصديق أو الانضمام وأية إعلانات واردة في هذه الوثائق أو صادرة طبقاً للمواد ٢٨ (أ) (ج)، ٣٠ (٢) (أ) و (ب)، ٢٢ (٢)، وبدء نفاذ أية أحكام لهذه الوثيقة، وبإخطارات الانسحاب والإخطارات التي تتم وفقاً للمواد ٣٠ (٢) (ج)، ٣١ (١)، (٢)، ٣٣ (٣)، ٣٨ (١)، وكذلك الإخطارات المشار إليها في الملحق.

مادة ٣٨

- ١ - لدول الاتحاد التي لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تنضم إليها وغير الملزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ من وثيقة استكهولم أن تمارس حتى ٢٦ أبريل ١٩٧٥، إذا رغبت في ذلك، الحقوق المنصوص عليها في هذه المواد كما لو كانت ملتزمة بها، وتقوم أية دولة ترغب في ممارسة تلك الحقوق بإيداع إخطار كتابي بذلك لدى المدير العام، ويكون هذا الإخطار ساريًا من تاريخ تسلمه، وتعتبر تلك الدول أعضاء في الجمعية حتى انقضاء المدة المذكورة.
- ٢ - ويمارس أيضا المكتب الدولي للمنظمة وظيفة مكتب الاتحاد والمدير العام وظيفة مدير المكتب المذكور ما دامت جميع دول الاتحاد لم تصبح أعضاء في المنظمة.
- ٣ - تزول حقوق والتزامات وأموال مكتب الاتحاد إلى المكتب الدولي للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء في المنظمة.

ملحق

[أحكام خاصة بشأن البلدان النامية]

المادة الأولى

- ١ - لكل دولة، تعتبر دولة نامية وفقاً لما يجرى به العمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تصدق على هذه الوثيقة، التي يشكل هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ منها، أو تنضم إليها، والتي نظراً لوضعها الاقتصادي واحتياجاتها الاجتماعية أو الثقافية لا تعتبر نفسها في الوقت الحاضر في مركز يمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حماية كل الحقوق بالوضع الوارد في هذه الوثيقة، أن تعلن بأنها تستعمل الحق المنصوص عليه في المادة الثانية أو ذلك المنصوص عليه في المادة الثالثة أو كليهما معاً، وذلك بموجب إخطار تودعه لدى المدير العام عند إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها، أو مع مراعاة المادة الخامسة (١) (ج) في أي وقت لاحق. كما يمكنها بدلاً من استعمال الحق المنصوص عليه في المادة الثانية الإدلاء بإعلان طبقاً للمادة الخامسة (١) (أ).

- ٢ - (أ) كل إعلان وفقاً للفقرة (١) يتم إخطاره قبل انقضاء فترة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بالمواد من ١ إلى ٢١ وبهذا الملحق طبقاً للمادة ٢٨ (٢)، يظل نافذاً حتى

نهاية المدة المذكورة، ويمكن أن يتجدد كلياً أو جزئياً مدد أخرى متتالية طول كل منها عشر سنوات وذلك بإخطار يودع لدى المدير العام خلال مهلة لا تزيد عن خمسة عشر شهراً ولا تقل عن ثلاثة أشهر قبل انقضاء فترة العشر سنوات الجارية.

(ب) كل إعلان وفقاً للفقرة (١) يتم إخطاره بعد انتهاء فترة عشر سنوات من العمل بالمواد من ١ إلى ٢١ وهذا الملحق طبقاً للمادة ٢٨ (٢)، يظل نافذاً حتى نهاية فترة العشر سنوات الجارية، ويمكن تجديده على النحو الوارد في الجملة الثانية من الفقرة الفرعية (أ).

٣ - لا يحق لأية دولة من دول الاتحاد لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو الموضح بالفقرة (١) أن تجدد إعلانها طبقاً لما تقتضيه الفقرة (٢). وسواء سحبت هذه الدولة إعلانها رسمياً أو لم تسحبه، فإنه لا يحق لها الاستفادة من الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (١) إما في نهاية فترة السنوات العشر الجارية وإما بعد الكف عن اعتبارها بلداً نامياً بثلاث سنوات، أى الأجلين أطول.

٤ - إذا ما وجد مخزون من نسخ تم إنتاجها بمقتضى ترخيص ممنوح طبقاً لأحكام هذا الملحق، وذلك عندما يكف الإعلان الصادر طبقاً للفقرة (١) أو الفقرة (٢) عن النفاذ فإنه يجوز الاستمرار في توزيع مثل هذه النسخ حتى نفاذها.

٥ - يجوز لكل دولة تلتزم بأحكام هذه الوثيقة وتكون قد أودعت إعلاناً أو إخطاراً طبقاً للمادة ٣١ (١) بخصوص تطبيق هذه الوثيقة على إقليم معين يمكن أن تعتبر حالته ماثلة لحالة الدول المنصوص عليها بالفقرة (١)، أن تصدر الإعلان المشار إليه في الفقرة (١) والإخطار بالتجديد المشار إليه في الفقرة (٢) بالنسبة لهذا الإقليم. وطالما ظل مثل هذا الإعلان أو الإخطار نافذاً، فإن أحكام هذا الملحق تنطبق على الإقليم الذى صدر بصدده.

٦ - (أ) إن واقعة استعمال إحدى الدول لأحد الحقوق المشار إليها في الفقرة (١) لا تجيز لدولة أخرى أن تمنح للمصنعات التى تكون دولة منشئتها هى الدولة الأولى حماية أقل مما هو مفروض عليها منحه طبقاً للمواد من ١ إلى ٢٠.

(ب) لا يمكن ممارسة حق المعاملة بالمثل المنصوص عليه في الجملة الثانية من المادة ٣٠ (٢) (ب) حتى تاريخ انقضاء الفترة الجارية وفقاً للمادة الأولى (٣)، وذلك بالنسبة للمصنعات التى تكون دولة منشئتها هى إحدى الدول التى أصدرت إعلاناً وفقاً للمادة الخامسة (١) (أ).

المادة الثانية

١ - فيما يتعلق بالمصنعات المنشورة في شكل مطبوع أو في أى شكل مماثل آخر من أشكال الاستنساخ، يحق لكل دولة تكون قد أعلنت أنها ستستعمل الحق المنصوص عليه في هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائى للترجمة المنصوص عليه في المادة ٨، نظاماً للتراخيص غير الاستثنائية غير القابلة للتحويل، تمنحها السلطة المختصة وفقاً للشروط التالية وطبقاً للمادة الرابعة.

٢ - (أ) مع مراعاة الفقرة (٣)، إذا ما انقضت فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول يحددها التشريع الوطني للدولة المذكورة، اعتباراً من تاريخ أول نشر لمصنف، دون أن تشر ترجمة لهذا المصنف بلغة عامة التداول في هذه الدولة بواسطة صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه، فإن أياً من مواطني هذه الدولة يمكنه الحصول على ترخيص بترجمة المصنف إلى اللغة المذكورة ونشر هذه الترجمة في شكل مطبوع أو في أى شكل مماثل آخر من أشكال النقل.

(ب) يمكن أيضاً منح ترخيص وفقاً لهذه المادة إذا ما نفذت جميع الطباعات للترجمة المنشورة باللغة المذكورة.

٣ - (أ) في حالة الترجمة إلى لغة ليست عامة التداول في دولة أو أكثر من الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد تستبدل فترة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفترة (٢) (١١) بفترة سنة.

(ب) لكل دولة مشار إليها في الفقرة (١)، باتفاق إجماعى من جانب الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد والتي لها نفس اللغة المتداولة، أن تستبدل، في حالة الترجمات إلى تلك اللغة، بفترة الثلاث سنوات المشار إليها في الفقرة (٢) (أ) فترة أقصر تحدد طبقاً للاتفاق المذكور على ألا تقل هذه الفترة عن سنة واحدة. ومع ذلك، لا تنطبق أحكام الجملة السابقة إذا كانت اللغة المعنية هي الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية. هذا وأى اتفاق من هذا القبيل يخطر به المدير العام من جانب الحكومة التي عقدته.

٤ - (أ) لا يمنح أى ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا بعد انقضاء مهلة إضافية قدرها ستة أشهر في حالة التراخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات، وتسعة أشهر في حالة التراخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد وذلك.

● اعتباراً من التاريخ الذى يستوفى فيه الطالب الإجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة (١).

● أو في حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق الترجمة أو عنوانه، من التاريخ الذى يرسل فيه الطالب طبقاً لما تقتضى به المادة الرابعة (٢)، نسخاً من طلبه المقدم للسلطة المختصة بمنح الترخيص.

(ب) لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إذا نشرت ترجمة إلى اللغة التي قدم الطلب من أجلها من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه خلال مهلة الستة أو التسعة أشهر.

٥ - لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا لأغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث.

٦ - تنتهى صلاحية كل ترخيص يكون قد منح وفقاً لهذه المادة إذا نشرت ترجمة للمصنف من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه بشمن مقارب للشمن المعتاد في الدولة المعنية بالنسبة للمصنفات المماثلة، وذلك إذا ما كانت هذه الترجمة باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الترجمة

المنشورة بمقتضى الترخيص، أما النسخ التي يتم إنتاجها قبل انتهاء أجل الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها.

٧ - بالنسبة للمصنفات التي تتألف أساساً من صور توضيحية، لا يمنح ترخيص لعمل ونشر ترجمة للنص ولا لنقل ونشر الصور التوضيحية إلا إذا استوفيت أيضاً الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة.

٨ - لا يمنح أى ترخيص وفقاً لهذه المادة عندما يسحب المؤلف من التداول جميع نسخ مصنفه.

٩ - (أ) يجوز أيضاً منح ترخيص بترجمة مصنف يكون قد نشر في شكل مطبوع أو في أى شكل آخر مماثل من أشكال النقل، لأى هيئة إذاعية يقع مقرها الرئيسى في إحدى الدول المشار إليها في الفقرة (١)، وذلك بناء على طلب تقدمه تلك الهيئة إلى السلطة المختصة في الدولة المذكورة بشروط مراعاة جميع الشروط التالية:

- أن تتم الترجمة من نسخة منتجة ومقتناة وفقاً لقوانين الدولة المذكورة.
- ألا تستخدم الترجمة إلا في إذاعات يقتصر هدفها على خدمة أغراض التعليم وإذاعة معلومات ذات طابع علمي موجهة إلى الخبراء في مهنة معينة.
- ألا تستخدم الترجمة إلا للأغراض المشار إليها في الشرط الوارد بالبند (٢) أعلاه، ومن خلال إذاعات مشروعة موجهة لمستمعين في إقليم الدولة المذكورة، بما في ذلك الإذاعات التي تتم عن طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أعدت بطرق مشروعة من أجل هذه الإذاعات دون سواها.

● أن تتجرد جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح.

(ب) يجوز كذلك استعمال التسجيلات الصوتية أو البصرية لترجمة أعدتها هيئة إذاعية بمقتضى ترخيص منح وفقاً لهذه الفقرة، وبناء على موافقة هذه الهيئة، بواسطة أية هيئة إذاعية أخرى يكون مقرها الرئيسى في الدولة التي منحت سلطتها المختصة الترخيص المذكور، وذلك للأغراض وطبقاً للشروط المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ).

(جـ) مع مراعاة الوفاء بكل المعايير والشروط المذكورة بالفقرة الفرعية (أ)، يجوز أيضاً الترخيص لهيئة إذاعية بترجمة أى نص مضمن في تثبيت سمعي بصرى أعد ونشر ليستخدم في أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى وحدها.

(د) مع مراعاة الفقرات الفرعية من (أ) إلى (جـ)، تنطبق أحكام الفقرات السابقة على منح واستعمال أى ترخيص يكون قد منح طبقاً لهذه الفقرة.

المادة الثالثة

١ - لكل دولة تعلن بأنها ستستعمل الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائي للاستنساخ المنصوص عليه في المادة ٩ نظاماً للتراخيص غير الاستثنائية وغير انقابلية للتحويل تقوم بمنحها السلطة المختصة بالشروط التالية ووفقاً للعادة الرابعة.

(أ) فيما يتعلق بالمصنف الذى تنطبق عليه هذه المادة بموجب الفقرة (٧) وعند انقضاء:
 ● الفترة المحددة في الفقرة (٣) محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معينة من هذا المصنف، أو أية فترة أطول يحددها التشريع الوطنى للدولة المشار إليها في الفقرة (١) ومحسوبة اعتباراً من نفس التاريخ، إذا لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول في هذه الدولة من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسى والجامعى بشمن مقارب للثمن المعتاد في الدولة المذكورة بالنسبة لمصنفات ماثلة، فلائى من رعايا هذه الدولة أن يحصل على ترخيص لاستنساخ ونشر هذه الطبعة بالسعر المذكور أو بسعر يقل عنه تلبية لاحتياجات التعليم المدرسى والجامعى.

(ب) يجوز أيضاً منح ترخيص لنقل ونشر طبعة طرحت للتداول على النحو الوارد في الفقرة الفرعية (أ) طبقاً للشروط الواردة في هذه المادة وذلك إذا توقف لمدة ستة أشهر - بعد انتهاء المدة السارية - عرض نسخ مرخصة من هذه الطبعة للبيع في الدولة المعنية تلبية لاحتياجات الجمهور أو التعليم المدرسى والجامعى بسعر مقارب للسعر المعتاد في تلك الدولة لمصنفات ماثلة.

٣ - مدة الفترة المشار إليها بالفقرة (٢) (أ) (١) خمس سنوات، على أن يستثنى من ذلك:
 (أ) (المصنفات في العلوم الرياضية والطبيعية والتكنولوجية، فتكون الفترة بالنسبة لها ثلاث سنوات.

(ب) المصنفات التى تنتمى إلى عالم الخيال، كالروايات والمؤلفات الشعرية والمسرحية والموسيقية، وكتب الفن، فتكون الفترة بالنسبة لها سبع سنوات.

٤ - (أ) في حالة الترخيص الذى يمكن الحصول عليه بعد انقضاء ثلاث سنوات، لا يمنح الترخيص إلا بعد انقضاء فترة ستة أشهر:

● من تاريخ استيفاء الطالب للإجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة (١)، أو في حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق النقل أو عنوانه، من التاريخ الذى يرسل فيه الطالب، كما تقضى بذلك المادة الرابعة (٢)، نسخاً من طلبه إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص.

(ب) لا يجوز منح ترخيص في الحالات الأخرى، وبشرط انطباق المادة الرابعة (٢)، قبل انقضاء فترة ثلاثة أشهر تحتسب من تاريخ إرسال نسخ الطلب.

(ج) لا يجوز منح أى ترخيص وفقاً لهذه المادة إذا حصل عرض للبيع على النحو الوارد في الفقرة (٢) (أ) خلال مدق الستة أو الثلاثة أشهر المشار إليهما في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب).

(د) لا يجوز منح أى ترخيص إذا سحب المؤلف من التداول كل نسخ الطبعة التى طلب الترخيص من أجل نقلها أو نشرها.

٥ - لا يمنح بمقتضى هذه المادة ترخيص بنقل ونشر وترجمة لمصنف ما في الحالتين التاليتين:

(أ) إذا لم تكن الترجمة المشار إليها قد نشرت من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه.

(ب) إذا لم تكن الترجمة بلغة عامة التداول في الدولة التي طلب فيها الترخيص.

٦ - إذا طرحت للتداول في الدولة المشار إليها في الفقرة (١) من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه نسخ من طبعة لمصنف ما تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي، بثمن مقارب للثمن المعتاد في تلك الدولة بالنسبة لمصنفات مماثلة، فإن كل ترخيص منح بمقتضى هذه المادة تنتهى صلاحيته إذا كانت هذه الطبعة باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الطبعة المنشورة بمقتضى الترخيص، أما النسخ التي يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها.

٧ - (أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) تقتصر المصنفات التي تنطبق عليها هذه المادة على المصنفات المنشورة في شكل مطبوع أو في شكل مماثل آخر من أشكال النقل.

(ب) تنطبق هذه المادة أيضاً على النقل السمعي البصري لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها تشكل أو تحتوى على أعمال محمية، كما تنطبق على ترجمة النص المصاحب لها إلى لغة عامة التداول بالدولة التي يطلب فيها الترخيص، وذلك بشرط أن تكون التسجيلات السمعية البصرية المعنية قد أعدت ونشرت لأغراض التعليم المدرسي والجامعي دون سواها.

المادة الرابعة

١ - لا يمنح الترخيص طبقاً للمادة الثانية أو للمادة الثالثة إلا إذا أثبت الطالب وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المعنية أنه طلب من صاحب الحق التصريح بعمل ونشر الترجمة أو بنقل ونشر الطبعة حسبما كانت الحالة فرفض طلبه، أو أنه لم يتمكن من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة، وعلى الطالب في نفس الوقت الذى يقدم فيه الطلب أن يخاطر به أى مركز إعلامى وطنى أو دولى مشار إليه في الفقرة (٢).

٢ - إذا لم يتسن لطالب الترخيص العثور على صاحب الحق فعليه أن يرسل بالبريد الجوى الموصى عليه صوراً من طلبه الذى تقدم به إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص إلى الناشر الذى يظهر اسمه على المصنف وإلى أى مركز إعلام وطنى أو دولى يكون قد تمين في إخطار يودع لهذا الغرض لدى المدير العام بمعرفة حكومة الدولة التي يعتقد أن الناشر يمارس فيها الجانب الأكبر من نشاطه.

٣ - يجب أن يذكر اسم المؤلف على جميع نسخ الترجمة أو ما ينقل وينشر من المصنف في ظل ترخيص ممنوح طبقاً لأحكام المادة الثانية أو المادة الثالثة. ويجب أن يظهر عنوان المصنف على جميع مثل هذه النسخ وبالنسبة للترجمة يجب أن يظهر العنوان الأصيل للمصنف في كل الحالات على جميع النسخ المذكورة.

٤ - (أ) لا يمتد الترخيص الممنوح وفقاً للمادة الثانية أو للمادة الثالثة إلى تصدير النسخ،

- ولا يسرى مثل هذا الترخيص إلا على نشر الترجمة أو ما ينقل من المصنف حسب الأحوال داخل إقليم الدولة التي طلب فيها الترخيص.
- (ب) في تطبيق أحكام الفقرة الفرعية (أ)، يجب أن يعتبر تصديراً إرسال نسخ من أى إقليم إلى الدولة التي أصدرت طبقاً للمادة الأولى (٥) تصريحاً بشأن ذلك الإقليم.
- (ج) إذا أرسلت هيئة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى في دولة منحت بمقتضى المادة الثانية ترخيصاً بترجمة مصنف إلى لغة غير الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة نشرت بناء على هذا الترخيص فإن هذا الإرسال لا يعد في تطبيق الفقرة الفرعية (أ) تصديراً إذا روعيت كل الشروط الآتية:
- أن يكون المرسل إليهم أفراداً من رعايا الدولة التي منحت سلطتها المختصة الترخيص، أو منظمة أعضاؤها من هؤلاء الرعايا.
 - ألا تستخدم النسخ إلا في أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث.
 - ألا يكون الغرض من إرسال النسخ وتوزيعها بعد ذلك على المرسل إليهم تحقيق أى ربح.
 - أن يعقد بين البلد الذى ترسل إليه النسخ والدولة التي منحت سلطتها المختصة الترخيص اتفاقاً يسمح بالاستلام أو التوزيع أو بهما معاً، وأن تكون حكومة هذه الدولة التي منحت الترخيص قد أخطرت المدير العام بهذا الاتفاق.
- ٥ - كل نسخة تنشر وفقاً لترخيص ممنوح بمقتضى المادة الثانية أو المادة الثالثة يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصاً يفيد أن النسخة ليست مطروحة للتداول إلا في الدولة أو الإقليم الذى ينطبق عليه الترخيص.
- ٦ - (أ) تتخذ على المستوى الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ما يلى:
- أن ينص الترخيص، لمصلحة صاحب حق الترجمة أو النقل حسبما كان الحال، على مكافأة عادلة تتفق وما يستحق عادة في حالة التراخيص التي تسفر عنها مفاوضات حرة بين ذوى الشأن في البلدين المعنيين.
 - أن تدفع المكافأة وترسل. وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فعلى الجهة المختصة ألا تدخر وسعاً في الالتجاء إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها.
- (ب) يتخذ التشريع الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ترجمة صحيحة للمصنف ونقل دقيق للطبعة المعنية وذلك حسبما كان الحال.

المادة الخامسة

- ١ - (أ) عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها، يمكن لكل دولة يكون من حقها الإعلان بأنها ستستعمل الحق المنصوص عليه في المادة الثانية أن تبدي بدلاً من ذلك:

● إذا كانت دولة تنطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ)، إعلاناً وفقاً لهذا النص فيما يتعلق بحق الترجمة.

● إذا كانت دولة لا تنطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ)، وحتى إذا لم تكن دولة خارج الاتحاد، إعلاناً على النحو الوارد في الجملة الأولى من المادة ٣٠ (٢) (ب).
(ب) في حالة الدولة التي لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه في المادة الأولى (١) يظل الإعلان الصادر وفقاً لهذه الفقرة صالحاً حتى تاريخ انتهاء المدة السارية طبقاً للمادة الأولى (٣).

(ج) لا يجوز لأية دولة تكون قد أصدرت إعلاناً طبقاً لهذه الفقرة أن تستعمل فيما بعد الحق المنصوص عليه في المادة الثانية حتى ولو سحبت الإعلان المذكور.

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة (٣)، لا يجوز لأية دولة تكون قد استعملت الحق المنصوص عليه في المادة الثانية، أن تصدر بعد ذلك إعلاناً طبقاً للفقرة (١).

٣ - يمكن لأية دولة لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه في المادة الأولى (١) أن تصدر في فترة أقصاها سنتان قبل انقضاء المدة السارية وفقاً للمادة الأولى (٣)، إعلاناً وفقاً لمفهوم الجملة الأولى من المادة ٣٠ (٢) (ب) وذلك بالرغم من واقعة كونها دولة ليست خارج الاتحاد. ويصبح مثل هذا الإعلان نافذاً في التاريخ الذي تنتهي فيه الفترة السارية وفقاً للمادة الأولى (٣).

المادة السادسة

١ - تستطيع كل دولة من دول الاتحاد أن تعلن، اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة وفي أي وقت قبل أن تصبح ملتزمة بأحكام المواد من ١ إلى ٢١ وهذا الملحق، الآتي:

(أ) إذا كانت من الدول التي لو كانت ملتزمة بأحكام المواد من ١ إلى ٢١ وهذا الملحق لكان لها أن تستعمل الحقوق المنصوص عليها في المادة الأولى (١)، بأنها ستطبق أحكام المادة الثانية أو أحكام المادة الثالثة أو كليهما معاً على المصنفات التي تكون دولة منشئها دولة قد قبلت طبقاً لأحكام البند (٢) المذكور فيما بعد، تطبيق هاتين المادتين على مثل هذه المصنفات أو التي تكون مرتبطة بالمواد من ١ إلى ٢١ وهذا الملحق. ويمكن إسناد مثل هذا الإعلان إلى المادة الخامسة بدلاً من المادة الثانية.

(ب) بأنها تقبل تطبيق هذا الملحق على المصنفات التي تكون هي دولة منشئها وذلك من جانب الدول التي أصدرت إعلاناً طبقاً للبند (١) عاليه أو أودعت إخطاراً طبقاً للمادة الأولى.

٢ - كل إعلان يصدر وفقاً للفقرة (١) يجب أن يكون كتابة كما يجب أن يودع لدى المدير العام. وينتج الإعلان أثره من تاريخ إيداعه.

٢ - الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة في باريس في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١

إن الدولة المتعاقدة إذا تحدوها الرغبة في أن تكفل في جميع البلدان حماية حق المؤلف في الأعمال الأدبية والعلمية والفنية.

واقتراناً منها بأن نظاماً لحماية حقوق المؤلف يلائم جميع الأمم، تنص عليه اتفاقية عالمية ويضاف إلى النظم الدولية النافذة دون المساس بها، من شأنه أن يكفل احترام حقوق الفرد ويشجع على تنمية الآداب والعلوم والفنون.

واعتقاداً منها بأن مثل هذا النظام العالمى لحماية حقوق المؤلف سيسهل انتشار نتاج العقل لبشرى ويعزز التفاهم الدولى، قررت تعديل الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف الموقع عليه في جنيف في ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٥٢ (وقد أطلق عليها فيما يلى «اتفاقية عام ١٩٥٢») ومن ثم فقد اتفقت على ما يلى:

المادة الأولى

تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة بأن تتخذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية كافية وفعالة لحقوق المؤلفين وغيرهم من أصحاب تلك الحقوق في الأعمال الأدبية والعلمية والفنية، بما في ذلك المواد المكتوبة، والأعمال الموسيقية والمسرحية والسينمائية، وأعمال التصوير والنقش والنحت.

المادة الثانية

١ - الأعمال المنشورة لرعايا أى من الدول المتعاقدة وكذلك الأعمال التى تنشر لأول مرة فى أراضي مثل هذه الدولة، تتمتع فى كل دولة متعاقدة أخرى بالحماية التى تضيفها تلك الدولة الأخرى على أعمال رعاياها التى تنشر لأول مرة فى أراضيها، وبالحماية الخاصة التى تمنحها هذه الاتفاقية.

٢ - الأعمال غير المنشورة لرعايا أى من الدول المتعاقدة، تتمتع فى كل دولة متعاقدة أخرى بالحماية التى تمنحها تلك الدولة الأخرى لأعمال رعاياها غير المنشورة، وبالحماية الخاصة التى تضيفها الاتفاقية.

٣ - عند تطبيق هذه الاتفاقية، يحق لأى دولة متعاقدة، بمقتضى أحكام تشريعها الداخلى، أن تعامل معاملة رعاياها كل شخص يقيم بأرضى تلك الدولة.

المادة الثالثة

١ - على كل دولة متعاقدة تشترط لحماية حقوق المؤلف بمقتضى تشريعها الداخلى استيفاء إجراءات معينة كالإيداع أو التسجيل أو التأشير أو الشهادات الموثقة أو دفع الرسوم أو الإنتاج أو النشر فى أراضيها، أن تعتبر هذه الشروط قد استوفيت بالنسبة لكل عمل محمى بموجب هذه الاتفاقية

ينشر لأول مرة خارج أراضيها ويكون مؤلفه من غير رعاياها، إذا كانت جميع النسخ المنشورة بترخيص المؤلف أو غيره من أصحاب حقوق التأليف تحمل منذ الطبعة الأولى العلامة مصحوبة باسم صاحب حق التأليف وبيان السنة التي تم فيها النشر لأول مرة، ومدونة ثلاثتها على نحو وفي موضع لا يدعان مجالاً للشك في أن حقوق المؤلف محفوظة.

٢ - لا تمنح أحكام الفقرة (أ) أيًا من الدول المتعاقدة من اشتراط إجراءات معينة أو شروط أخرى لاكتساب حق المؤلف والتمتع به بالنسبة للأعمال التي تنشر لأول مرة بأراضيها أو بالنسبة لأعمال رعاياها أينما نشرت.

٣ - لا تمنح أحكام الفقرة (أ) أيًا من الدول المتعاقدة من أن المتقاضى عند رفع دعواه أن يلتزم قواعد الإجراءات المقررة كأن يستعين بحام يمارس مهنته بأراضي تلك الدولة، أو أن يودع بالمحكمة أو في جهة إدارية ما أو في كليهما نسخة من المؤلف موضع النزاع، على ألا يؤثر عدم الالتزام بتلك القواعد في سلامة حق المؤلف، وبشرط ألا يفرض مثل هذا الالتزام على أحد رعايا دولة متعاقدة أخرى ما لم يكن مفروضاً على رعايا الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.

٤ - يجب أن تتوافر في كل دولة متعاقدة الوسائل القانونية التي تكفل الحماية بدون إجراءات للأعمال، غير المنشورة لرعايا الدول المتعاقدة الأخرى.

٥ - إذا منحت إحدى الدول المتعاقدة الحماية لأكثر من فترة وكانت الفترة الأولى أطول من إحدى الفترات المدنية المقررة في المادة الرابعة، فإن هذه الدولة لا تكون ملزمة بإعادة أحكام الفقرة (١) من هذه المادة بالنسبة لفترة الحماية الثانية أو الفترات اللاحقة.

المادة الرابعة

١ - تخضع مدة حماية المؤلف، طبقاً لأحكام المادة الثانية والأحكام الواردة فيها يل، لقانون الدولة المتعاقدة المطلوب توفير الحماية فيها.

٢ - (أ) لا يجوز أن تقل مدة حماية الأعمال المشمولة بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية عن فترة حياة المؤلف والسنوات الخمس والعشرين التالية لوفاته. ومع ذلك يجوز لأية دولة متعاقدة تكون في تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بها قد قيدت هذه المدة بالنسبة لفئات معينة من الأعمال بفترة تبدأ من تاريخ نشر العمل لأول مرة، أن تستبقى هذه الاستثناءات وأن تمد نطاقها إلى فئات أخرى من الأعمال. ولا يجوز أن تقل مدة الحماية بالنسبة لكل هذه الفئات عن خمس وعشرين سنة من تاريخ النشر لأول مرة.

(ب) كل دولة متعاقدة كانت في تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بها لا تحسب فترة الحماية على أساس حماية المؤلف، يحق لها أن تحسب فترة الحماية ابتداء من تاريخ نشر المؤلف لأول مرة أو من تاريخ تسجيله قبل النشر كيفما كانت الحال، بشرط ألا تقل فترة الحماية عن خمس وعشرين سنة من تاريخ نشر المؤلف لأول مرة أو من تاريخ تسجيله قبل النشر كيفما كانت الحال.

(ج) إذا كان تشريع دولة متعاقدة يمنح الحماية لفترتين متتاليتين أو أكثر فلا يجوز أن تقل الفترة الأولى عن إحدى الفترات الدنيا المنصوص عليها بالفترتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه.

٣ - لا تنطبق أحكام الفقرة ٢ على الأعمال الفوتوغرافية أو أعمال الفن التطبيقي، على أنه في الدول المتعاقدة التي تحمي الأعمال الفوتوغرافية، أو أعمال الفن التطبيقي المحمية باعتبارها أعمالاً فنية، بشرط ألا تقل فترة الحماية عن عشر سنوات لكل من هاتين الفترتين من الأعمال.

٤ - (أ) لا يجوز إلزام أية دولة متعاقدة بكفالة الحماية لمؤلف ما فترة تزيد على الفترة التي يحددها للفترة التي ينتمى إليها المؤلف المذكور قانون الدولة المتعاقدة التي يتبعها المؤلف بالنسبة للمؤلفات غير المنشورة. وتلك التي يحددها قانون الدولة التي نشر فيها المؤلف لأول مرة بالنسبة للمؤلفات المنشورة.

(ب) لأغراض تطبيق الفقرة الفرعية (أ)، إذا منح قانون إحدى الدول المتعاقدة فترتين متتاليتين أو أكثر من الحماية، فإن فترة حماية الدولة المذكورة تعتبر هي مجموع تلك الفترات ومع ذلك إذا لم تجم تلك الدولة مؤلفاً معيناً خلال الفترة الثانية أو أية فترة تالية لأى سبب من الأسباب، فإن الدول المتعاقدة الأخرى لا تكون ملزمة بحمايته خلال الفترة الثانية أو أية فترة تالية.

٥ - لأغراض تطبيق الفقرة ٤، يعامل المؤلف الذى ينشر لأول مرة لأحد رعايا دولة متعاقدة في دولة غير متعاقدة وكأنه ينشر لأول مرة في الدولة المتعاقدة التي يتبعها المؤلف.

٦ - لأغراض تطبيق الفقرة ٤، إذا نشر مؤلف في وقت واحد في دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة فإنه يعامل وكأنه ينشر لأول مرة في الدولة التي تكفل أقصر فترة من الحماية، وكل مؤلف ينشر في دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره لأول مرة يعتبر وكأنه قد نشر في الوقت ذاته في الدولة المتعاقدة المذكورة.

المادة الرابعة (ثانياً)

١ - تشمل الحقوق المشار إليها في المادة الأولى الحقوق الأساسية التي تكفل حماية المصالح المالية للمؤلف بما فيها حقه وحده في الترخيص بالاستتساخ بأية وسيلة من الوسائل وبالأداء العلني والإذاعة. وتسرى أحكام هذه المادة على الأعمال المحمية بموجب هذه الاتفاقية سواء في صورتها الأصلية أو في أية صورة مشتقة من الأصل على نحو يتسنى معه التعرف عليها.

٢ - ومع ذلك يجوز لكل دولة متعاقدة أن تقرر بتشريعها الداخلى استثناءات من الحقوق المشار إليها بالفقرة (١) من هذه المادة، على أن لا تعارض تلك الاستثناءات مع روح هذه الاتفاقية وأحكامها، وعلى كل دولة يقضى تشريعها بذلك أن تضى مع ذلك قدرأ معقولاً من الحماية الفعلية لكل حق يرد بشأنه استثناء.

المادة الخامسة

- ١ - تشمل الحقوق المشار إليها بالمادة الأولى حق المؤلف دون سواء في ترجمة المؤلفات المحمية بموجب هذه الاتفاقية وفي نشر ترجماتها وفي الترخيص بترجمة تلك المؤلفات ونشر ترجماتها.
- ٢ - ومع ذلك فلكل دولة متعاقدة أن تحد بتشريعيها الداخلى من حق ترجمة الأعمال المكتوبة، على أن تراعى في ذلك الأحكام التالية:

(أ) إذا لم تنشر من جانب صاحب حق الترجمة أو بترخيص منه خلال مهلة قدرها سبع سنوات من تاريخ أول نشر لمؤلف مكتوب، ترجمة لهذا المؤلف بلغة عامة التداول في الدولة المتعاقدة، فلائى من رعايا هذه الدولة المتعاقدة أن يحصل من السلطة المختصة بها على تصريح غير قاصر عليها بترجمة المؤلف إلى تلك اللغة ونشره مترجماً على هذا النحو.

(ب) لا يمنع هذا التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المقدم فيها الطلب، أنه طلب من صاحب حق الترجمة الترخيص بإجراء الترجمة ونشرها فرفض طلبه، أو أنه لم يتمكن من العثور عليه بعد بذل الجهود اللازمة. ويمكن أيضاً منح التصريح بنفس الشروط إذا نفذت كل الطبعات السابقة للترجمة بلغة عامة التداول في الدولة المتعاقدة.

(ج) إذا لم يتسن لطالب التصريح العثور على صاحب حق الترجمة، فعليه أن يرسل صوراً من طلبه إلى الناشر الذى يظهر اسمه على المؤلف، وإلى الممثل الدبلوماسى أو القنصل للدولة التى يتبعها صاحب الترجمة إذا كان معروف الجنسية، أو إلى الهيئة التى تكون حكومة تلك الدولة قد عينتها. ولا يمنع التصريح قبل انقضاء فترة شهرين من تاريخ إرسال صور الطلب.

(د) يقرر التشريع الداخلى التدابير التى تضمن لصاحب حق الترجمة تعويضاً عادلاً ومتفقاً مع المعايير الدولية، وتضمن دفع هذا التعويض وتحويله. كما تضمن ترجمة المؤلف ترجمة سليمة.

(هـ) يطبع العنوان الأصل للمؤلف واسم المؤلف على جميع النسخ المنشورة من الترجمة. ولا يصلح التصريح إلا لنشر الترجمة بأراضى الدولة المتعاقدة التى طلب فيها التصريح. ويمكن استيراد وبيع النسخ المنشورة على هذا النحو في دولة متعاقدة أخرى إذا كان لهذه الدولة الأخرى لغة عامة التداول هى نفس اللغة التى ترجم إليها المؤلف، وكان قانونها الداخلى يميز منح هذه التصاريح ولا يحظر الاستيراد والبيع فإذا لم تتوفر الشروط السابقة في دولة متعاقدة فإن استيراد هذه النسخ وبيعها في أراضها يخضعان لقانونها الداخلى وللاتفاقات التى تبرمها. ولا يجوز لحامل التصريح أن يتنازل عنه للغير.

(و) لا يمنع التصريح إذا كان المؤلف قد سحب جميع نسخ المؤلف من التداول.

المادة الخامسة (ثانياً)

- ١ - لكل دولة متعاقدة تعتبر بلداً نامياً وفقاً لما يجرى به العمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتفع كلياً أو جزئياً بالاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثانياً) والخامسة (رابعا)، وذلك

بموجب إشعار تودعه لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (المشار إليه فيما يلي باسم «المدير العام») عند تصديقها على الاتفاقية أو قبولها إياها أو انضمامها إليها أو بعد ذلك.

٢ - كل إشعار يودع وفقاً لأحكام الفقرة ١ يظل نافذاً مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالاتفاقية أو خلال المدة الباقية من السنوات العشر في تاريخ إيداع الإشعار، ويمكن أن يتجدد كلياً أو جزئياً للمدد أخرى طول كل منها عشر سنوات، إذا أودعت الدولة المتعاقدة خلال مهلة لا تزيد على خمسة عشر شهراً ولا تقل عن ثلاثة شهور قبل انقضاء فترة السنوات العشر الجارية، إشعاراً آخر لدى المدير العام، ويمكن أيضاً إيداع إشعارات لأول مرة خلال فترات السنوات العشر الجديدة السالفة الذكر وفقاً لأحكام هذه المادة.

استثناء من أحكام الفقرة ٢، لا يحق لدولة متعاقدة لم تعد تعتبر بلداً نامياً على النحو الموضح بالفقرة ١، أن تجدد إشعارها المودع طبقاً لأحكام الفقرة ١ أو ٢ وسواء سحبت هذه الدولة الإشعار رسمياً أو لم تسحبه فإنه لا يحق لها الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً)، إما في نهاية فترة السنوات العشر الجارية، أو بعد الكف عن اعتبارها بلداً نامياً بثلاث سنوات أى الأجلين أطول.

٤ - يجوز الاستمرار في توزيع النسخ التي أنتجت فعلاً من مؤلف ما بموجب الاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً) بعد انقضاء فترة سريان الإشعارات المعمول بها بموجب هذه المادة، وذلك حتى نفاذ تلك النسخ.

٥ - يجوز أيضاً لكل دولة متعاقدة أودعت إخطاراً وفقاً للمادة الثالثة عشرة بشأن تطبيق هذه الاتفاقية على قطر أو إقليم معين يمكن أن تعتبر حالته مماثلة لحالة الدول المنصوص عليها بالفقرة ١ من هذه المادة أن تودع وتجدد إشعارات استثناءات وفقاً لأحكام هذه المادة بالنسبة لهذا القطر أو الإقليم. وخلال فترة سريان هذه الإشعارات تنطبق أحكام المادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً) على القطر أو الإقليم المذكور وكل إرسال لنسخ من هذا القطر أو الإقليم إلى الدولة المتعاقدة يعتبر تصديراً بالمعنى المقصود بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً).

المادة الخامسة (ثالثاً)

١ - (أ) لكل دولة متعاقدة تنطبق عليها الفقرة ١ من المادة الخامسة (ثانياً) أن تستبدل بفترة سبع السنوات المنصوص عليها بالفقرة ٢ من المادة الخامسة، فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول يحددها تشريعها الوطني، ومع ذلك فإذا تعلق الأمر بترجمة إلى لغة ليست عامة التداول في بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة والتي هي طرف أما في هذه الاتفاقية أو في اتفاقية ١٩٥٢ وحدها، فإنه تستبدل فترة سنة واحدة بفترة ثلاث السنوات المذكورة.

(ب) لكل دولة متعاقدة تنطبق عليها الفقرة ١ من المادة الخامسة (ثانياً)، باتفاق إجماعي من جانب الدول المتقدمة الأطراف أما في هذه الاتفاقية أو اتفاقية ١٩٥٢ وحدها، والتي لها نفس اللغة المتداولة، أن تستبدل، في حالة الترجمة إلى تلك اللغة، بفترة الثلاث سنوات المنصوص عليها بالفقرة الفرعية، (أ) أعلاه، فترة أخرى تحدد طبقاً لهذا الاتفاق على ألا تقل هذه الفترة عن سنة. ومع ذلك

لا ينطبق هذه الحكم إذا كانت اللغة المعنية هي الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية. ويخطر المدير العام بأى اتفاق من هذا القبيل.

(جـ) لا يمنح التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المقدم فيها الطلب، إما أنه طلب ترخيص صاحب حق الترجمة فرفض طلبه أو أنه لم يتمكن من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة، وعلى الطالب في نفس الوقت الذى يقدم فيه هذا الطلب أن يخطر به إما المركز الدولى للإعلام عن حقوق المؤلف الذى أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أو أى مركز إعلام وطنى أو إقليمى تكون قد عينته حكومة الدولة التى يعتقد أن الناشر يمارس فيها الجانب الأكبر من نشاطه، وذلك في إشعار أودعته لهذا الغرض لدى المدير العام.

(د) إذا لم يتمكن طالب التصريح من العثور على صاحب حق الترجمة، فعليه أن يرسل بالبريد الجوى الموصى عليه صوراً من طلبه إلى الناشر الذى يظهر اسمه على المؤلف، ولأى مركز إعلام وطنى أو إقليمى مما ذكر بالفقرة الفرعية (جـ)، فإذا لم يخطر عن وجود مثل هذا المركز، فعلى الطالب أن يرسل أيضاً صورة إلى المركز الدولى للإعلام عن حقوق المؤلف الذى أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢ - (أ) لا يمنح تصريح بمقتضى هذه المادة إلا بعد انقضاء مهلة إضافية قدرها ستة أشهر في حالة التصاريح التى يمكن الحصول عليها بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات، وتسعة أشهر في حالة التصاريح التى يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد، وتبدأ المهلة الإضافية إما من تاريخ طلب الترخيص بالترجمة المنصوص عليه بالفقرة الفرعية ١ (جـ) أو، في حالة عدم الاستدلال على هوية صاحب حق الترجمة أو عنوانه، من تاريخ إرسال صور من طلب التصريح المشار إليه بالفقرة الفرعية ١ (د).

(ب) لا يمنح التصريح إذا نشرت ترجمة من جانب صاحب حق الترجمة أو بترخيص منه خلال مهلة الستة أو التسعة أشهر سائلة الذكر.

٣ - لا يمنح تصريح بمقتضى هذه المادة لأغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث.

٤ - (أ) لا يمتد التصريح الممنوح بموجب هذه المادة إلى تصدير النسخ، ولا يسرى إلا على النشر داخل أراضى الدولة المتعاقدة التى قدم فيها طلب التصريح.

(ب) كل نسخة تنشر وفقاً لهذا التصريح يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصاً يفيد أن النسخة ليست مطروحة للتداول إلا في الدولة المتعاقدة التى منحت التصريح، فإذا كان المؤلف يحمل البيان المنوه عنه بالفقرة ١ من المادة الثالثة وجب أن تحمل النسخ المنشورة على هذا النحو البيان ذاته.

(جـ) لا ينطبق حظر التصدير المنصوص عليه بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه عندما ترسل هيئة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى في دولة منحت بمقتضى هذه المادة تصريحاً بترجمة مؤلف ما إلى لغة غير الأسبانية أو الإنجليزية أو الفرنسية، نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة أجريت بناء على هذا التصريح إذا توافرت الشروط التالية:

● أن يكون المرسل إليهم من رعايا الدولة المتعاقدة مانحة التصريح، أو منظمات أعضاؤها من هؤلاء الرعايا.

- ألا تستخدم النسخ إلا في أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث.
- ألا يكون الغرض من إرسال النسخ وتوزيعها بعد ذلك على المرسل إليهم تحقيق أى ربح.
- أن يعقد بين البلد الذى ترسل إليه النسخ والدولة المتعاقدة اتفاق يسمح بالاستلام أو التوزيع أو بهما معاً، وتحظر به المدير العام إحدى الحكومتين اللتين تعقدانه.
- تتخذ على المستوى الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ما يلى:

- أن ينص التصريح على مكافأة عادلة تتفق ومعدل الجعائل التى تدفع عادة في حالة التصاريح التى تسفر عنها مفاوضات حرة بين ذوى الشأن في البلدين المعنيين.

- أن تدفع المكافأة وترسل، وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فعلى الجهة المختصة ألا تدخر وسعاً في الالتجاء إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها.

٦ - تنتهى صلاحية كل تصريح تمنحه إحدى الدول المتعاقدة بمقتضى هذه المادة إذا نشرت فيها من جانب صاحب حق الترجمة أو بترخيص منه ترجمة للمؤلف باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الطبعة التى منع التصريح لنشرها، وبشمن مقارب للثمن المعتاد في تلك الدولة بالنسبة للمؤلفات المماثلة، أما النسخ التى يتم إنتاجها قبل انتهاء أجل التصريح فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها.

٧ - بالنسبة للأعمال التى تتألف أساساً من صور، لا يمنح تصريح بترجمة النص واستنساخ الصور إلا إذا استوفيت الشروط المنصوص عليها بالمادة الخامسة (أربعاً).

٨ - (أ) يجوز أيضاً منع تصريح بترجمة مؤلف محمى بموجب هذه الاتفاقية ومنشور في شكل مطبوع أو يستنسخ بطريقة مماثلة، لهيئة إذاعية يقع مقرها الرئيسى في أراضى دولة متعاقدة تنطبق عليها الفقرة ١ من المادة الخامسة (ثانياً)، وذلك بناء على طلب تقدمه تلك الهيئة إلى الدولة المذكورة وبالشروط التالية:

- أن تتم الترجمة من نسخة منتجة ومقتناة وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة.
- ألا تستخدم الترجمة إلا في إذاعات يقتصر هدفها على خدمة أغراض التعليم أو إذاعة معلومات ذات طابع علمى موجهة إلى الخبراء في مهنة معينة.
- ألا تستخدم الترجمة إلا للأغراض المذكورة بالبند ٢ أعلاه ومن خلال إذاعات مشروعة موجهة لمستمعين في أراضى الدولة المتعاقدة، بما في ذلك الإذاعات التى تبث عن طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أعدت بطرق مشروعة من أجل هذه الإذاعات دون سواها.
- ألا يجرى تبادل التسجيلات الصوتية أو البصرية للترجمة إلا فيما بين هيئات إذاعية يقع مقرها الرئيسى بأراضى الدولة المتعاقدة مانحة التصريح.

● أن تتجرد جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح.

(ب) مع مراعاة الوفاء بكل المعايير والشروط المذكورة بالفقرة الفرعية (أ)، يجوز أيضا التصريح لهيئة إذاعية بترجمة أى نص وارد بتسجيل سمعى بصرى أعد ونشر ليستخدم فى أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى وحدها.

(ج) مع مراعاة أحكام الفقرتين الفرعيتين (أ)، (ب)، تطبق بقية أحكام هذه المادة فيما يتعلق بمنح هذا التصريح واستعماله.

٩ - مع مراعاة أحكام هذه المادة يخضع كل تصريح يمنح بمقتضاها لأحكام المادة الخامسة، ويستمر خاضعاً لأحكام المادة الخامسة والمادة الحالية حتى بعد انقضاء فترة السبع سنوات المنصوص عليها بالفقرة ٢ من المادة الخامسة، ومع ذلك فلحامل التصريح أن يطلب بعد انقضاء هذه الفترة الاستعاضة عن تصريحه بتصريح لا يخضع إلا لأحكام المادة الخامسة.

المادة الخامسة (رابعا)

١ - لكل دولة متعاقدة تنطبق عليها الفقرة ١ من المادة الخامسة (ثانيا) أن تتخذ التدابير التالية:

(أ) عند انقضاء: (١) الفترة المحددة بالفقرة الفرعية (ج) محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معينة من مؤلف أدبى أو علمى أو فنى مما أشارت إليه الفقرة ٣، أو (٢) أية فترة أطول يحددها التشريع الوطنى للدولة، إذا لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول فى هذه الدولة من جانب صاحب حق الاستسناخ أو بترخيص منه تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسى والجامعى بشمن مقارب للثمن المعتاد فى الدولة المذكورة بالنسبة لمؤلفات مماثلة، فلائى من رعايا هذه الدولة أن يحصل من الجهة المختصة على تصريح غير قاصر عليه لنشر هذه الطبعة بالسعر المذكور أو بسعر يقل عنه تلبية لاحتياجات التعليم المدرسى والجامعى، ولا يمنح التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقا للاجراءات المعمول بها فى الدولة، أنه طلب من صاحب الحق الترخيص بنشر هذا المؤلف فرفض طلبه أو أنه لم يتمكن من العثور عليه بعد بذل الجهود اللازمة. وعلى الطالب فى نفس الوقت الذى يقدم فيه هذا الطلب أن يخطر به إما المركز الدولى للإعلام عن حقوق المؤلف الذى أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو أى مركز إعلام وطنى أو إقليمى منوه عنه بالفقرة الفرعية (د).

(ب) ويجوز أيضا منح التصريح بنفسى الشروط إذا توقف لمدة ستة أشهر عرض نسخ مرخصة من الطبعة المشار إليها للبيع فى الدولة المعنية تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسى والجامعى بسعر مقارب للسعر المعتاد فى الدول لمؤلفات مماثلة.

(ج) مدة الفترة المشار إليها بالفقرة الفرعية (أ) خمس سنوات على أن يستثنى من ذلك:

١ - المؤلفات فى العلوم الطبيعية والرياضية والتكنولوجيا، فتكون الفترة بالنسبة لها ثلاث سنوات.

٢ - المؤلفات التى تنتمى إلى عالم الخيال كالروايات والمؤلفات الشعرية والمسرحية والموسيقية وكتب الفن، فتكون الفترة بالنسبة لها سبع سنوات.

(د) إذا لم يتسن لطالب التصريح العثور على صاحب الاستسناخ فعليه أن يرسل بالبريد الجوى

الموصى عليه صوراً من طلبه إلى الناشر الذى يظهر اسمه على المؤلف وإلى أى مركز إعلام وطنى أو إقليمى تكون قد عينته الدولة التى يعتقد أن الناشر يمارس فيها الجانب الأكبر من نشاطه، وذلك فى إشعار أودعته لدى المدير العام فإذا لم يوجد مثل هذا الإشعار فعليه أن يرسل أيضاً صورة إلى المركز الدولى للإعلام عن حقوق المؤلف الذى أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ولا يمنح هذا التصريح إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال صور الطلب.

(هـ) فى حالة التصاريح التى يمكن الحصول عليها بعد انقضاء ثلاث سنوات، لا يمنح التصريح بمقتضى هذه المادة إلا:

١ - بعد انقضاء فترة ستة أشهر من تاريخ طلب الترخيص المنوه عنه بالفقرة الفرعية (أ) أو، فى حالة عدم الاستدلال على هوية صاحب حق الاستنساخ أو عنوانه من تاريخ إرسال صور طلب التصريح المشار إليها بالفقرة الفرعية (د).

٢ - إذا لم تطرح للتداول خلال هذه الفترة نسخ من الطبعة بالشروط المنصوص عليها بالفقرة الفرعية (أ).

(و) يطبع اسم المؤلف وعنوان الطبعة المحددة من المؤلف على جميع النسخ التى تستنسخ وتشر منه. ولا يمتد التصريح إلى تصدير النسخ ولا يسرى إلا على النشر داخل أراضى الدولة المتعاقدة التى طلب فيها هذا التصريح. ولا يجوز لحامل التصريح أن يتنازل عنه للغير.

(ز) يتخذ التشريع الوطنى التدابير الكفيلة بضمان استنساخ دقيق للطبعة المعنية

(جـ) لا يمنح بمقتضى هذه المادة تصريح باستنساخ ونشر ترجمة لمؤلف ما فى الحالتين الباليتين:

● إذا لم تكن الترجمة المشار إليها قد نشرت من جانب صاحب حق المؤلف أو بترخيص منه.

● لم تكن الترجمة بلفة عامة التداول فى الدولة التى يحق لها إعطاء التصريح.

● تسرى على الاستثناءات المنصوص عليها بالفقرة ١ من هذه المادة الأحكام التالية:

- كل نسخة تشر وفقاً لتصريح معطى بمقتضى هذه المادة يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصاً يفيد أن النسخة ليست مطروحة للتداول إلا فى الدورة المتعاقدة التى ينطبق عليها التصريح سالف الذكر، وإذا كانت الطبعة تحمل البيان المنوه عنه بالفقرة ١ من المادة الثالثة وجب أن تحمل النسخ المنشورة على هذا النحو البيان ذاته.

- تتخذ على المستوى الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ما يلى:

● أن ينص التصريح على مكافأة عادلة تتفق ومعدل الجعائل التى تدفع عادة فى حالة التصاريح التى تسفر عنها مفاوضات حرة بين ذوى الشأن فى البلدين المعنيين.

● أن تدفع المكافأة وترسل. وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فعلى الجهة المختصة.

ألا تدخر وسعاً فى الالتجاء إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملة دوليه قابلة للتحويل أو ما يعادلها.

(جـ) كلما طرحت للتداول في الدولة المتعاقدة من جانب صاحب حق الاستنساخ أو بترخيص منه نسخ من طبعة لمؤلف ما تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي، يضمن مقارب للضمن المعتاد في تلك الدولة بالنسبة لمؤلفات مماثلة، فإن كل تصريح منح بمقتضى هذه المادة تنتهى صلاحيته إذا كانت هذه الطبعة باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الطبعة المنشورة بمقتضى التصريح، أما النسخ التي يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية التصريح فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها.

(د) لا يمنع التصريح إذا كان المؤلف قد سحب جميع نسخ الطبعة المعنية من التداول.

٣ - (أ) مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب)، تقتصر الأعمال الأدبية أو العلمية أو الفنية التي تنطبق عليها هذه المادة على الأعمال المنشورة في شكل مطبوع أو مستنسخ بطريقة مماثلة.

(ب) تنطبق أحكام هذه المادة أيضا على الاستنساخ السمعي البصري لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها تشكل أو تحتوى على أعمال محمية، كما تنطبق على ترجمة النص المصاحب لها إلى لغة عامة التداول بالدولة التي يحق لها إعطاء التصريح، وذلك بشرط أن تكون التسجيلات السمعية البصرية المعنية قد أعدت ونشرت لأغراض التعليم المدرسي والجامعي دون سواها.

المادة السادسة

يقصد بـ «النشر» في هذه الاتفاقية إنتاج نسخ مادية من المؤلف وطرحها على الجمهور بحيث تتسنى قراءتها أو الاطلاع عليها بالبصر.

المادة السابعة

لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأعمال أو الحقوق في الأعمال التي تكون عند نفاذ هذه الاتفاقية في الدولة المتعاقدة المطالب بالحماية فيها قد كفت نهائيا عن التمتع بالحماية في هذه الدولة أو لم تتمتع بها فيها في أى وقت من الأوقات.

المادة الثامنة

١ - تحمل هذه الاتفاقية تاريخ ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٧٦، ونودع لدى المدير العام ويظل باب التوقيع عليها مفتوحاً أمام جميع الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥٢ لمدة مائة وعشرين يوما من تاريخ هذه الاتفاقية، وتعرض على الدول الموقعة للتصديق عليها أو قبولها.

٢ - لكل دولة لم توقع هذه الاتفاقية أن تنضم إليها.

٣ - يتم التصديق أو القبول أو الانضمام بإيداع وثيقة بهذا المعنى لدى المدير العام.

المادة التاسعة

١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع اثنتي عشرة وثيقة تصديق أو قبول أو انضمام.

٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد ذلك في كل دولة بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الانضمام من جانب تلك الدولة.

٣ - يعتبر انضمام دولة غير طرف في اتفاقية ١٩٥٢ إلى الاتفاقية الحالية انضماماً إلى الاتفاقية المذكورة أيضاً، ومع ذلك يحق لهذه الدولة، إذا أودعت وثيقة انضمامها قبل نفاذ الاتفاقية الحالية أن تعلق انضمامها إلى اتفاقية ١٩٥٢ على نفاذ هذه الاتفاقية، وبعد نفاذ هذه الاتفاقية لن يحق لأي دولة أن تنضم إلى اتفاقية ١٩٥٢ وحدها.

٤ - تخضع العلاقات بين كل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية والدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥٢ وحدها لأحكام اتفاقية ١٩٥٢، ومع ذلك فلكل دولة طرف في اتفاقية ١٩٥٢ وحدها أن تعلن بإشعار يودع لدى المدير العام أنها تقبل خضوع أعمال رعاياها أو الأعمال التي تنشر لأول مرة في أراضيها لتطبيق اتفاقية ١٩٧١ عليها من جانب جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

المادة العاشرة

١ - تتعهد كل دولة متعاقدة بأن تتخذ وفقاً لأحكام دستورها التدابير اللازمة لضمان تطبيق هذه الاتفاقية.

٢ - من المفهوم أنه على كل دولة في تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لها أن تكون قادرة بمقتضى تشريعها الداخلي على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة

١ - تنشأ لجنة دولية حكومية بعهد إليها بالمهام التالية:

(أ) دراسة المشكلات المقترنة بتطبيق الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف وتنفيذها.

(ب) التحضير لإجراء التعديلات الدورية لهذه الاتفاقية.

(ج) دراسة أي مشكلة أخرى متعلقة بحماية حقوق المؤلف على الصعيد الدولي، بالتعاون مع شتى الهيئات الدولية المعنية ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد الدولي لحماية الأعمال الأدبية والفنية ومنظمة الدول الأمريكية.

(د) إعلام الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية عن أوجه نشاطها.

٢ - تشكل اللجنة من ممثل ثمانى عشرة دولة طرفاً في هذه الاتفاقية أو في اتفاقية ١٩٥٢ وحدها.

٣ - يرأى في اختيار أعضاء اللجنة تحقيق توازن عادل بين المصالح الوطنية على أساس الموقع الجغرافي للدول وسكانها ولغاتها ومراحل التطور التي تمر بها.

٤ - يجوز لكل من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمدير العام للمنظمة العالمية الفكرية والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أو من يمثلهم، حضور جلسات اللجنة بصفة استشارية.

المادة الثانية عشرة

• تدعو اللجنة الدولية الحكومية إلى عقد مؤتمرات لتعديل الاتفاقية كلما رأت ذلك ضروريا أو بناء على طلب عشر على الأقل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة

١ - لكل دولة متعاقدة، عند إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الانضمام أو في أى وقت لاحق، أن تعلن بموجب إشعار موجه إلى المدير العام سريان هذه الاتفاقية على كل أو أى من الأقطار أو الأقاليم التى تتولى علاقاتها الخارجية، وعندئذ تطبق الاتفاقية على الأقطار أو الأقاليم المذكورة فى الإشعار بعد انقضاء مهلة ثلاثة أشهر المنصوص عليها بالمادة التاسعة فإذا لم يوجد مثل هذا الإشعار فإن هذه الاتفاقية لا تطبق على أى من تلك الأقطار أو الأقاليم.

٢ - ومع ذلك لا يجوز بأى حال تفسير هذه المادة على أنها تتضمن اعتراف أى من الدول المتعاقدة أو قبولها الضمنى بالأمر الواقع بالنسبة لأى قطر أو إقليم يجعل دولة متعاقدة أخرى الاتفاقية الراهنة منطبقة عليه بمقتضى هذه المادة.

المادة الرابعة عشرة

١ - لأى دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية باسمها أو بالنيابة عن كل أو أى من الأقطار أو الأقاليم التى يكون قد قدم إشعار بشأنها وفقاً للمادة الثالثة عشرة. ويتم الانسحاب بموجب إشعار موجه إلى المدير العام. ويعتبر هذا الانسحاب انسحاباً من اتفاقية ١٩٥٢ أيضاً.

٢ - لا يصبح هذا الانسحاب نافذاً بالنسبة للدولة المعنية أو القطر أو الإقليم الذى تم الانسحاب نيابة عنه إلا بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تاريخ تسليم الإشعار.

المادة الخامسة عشرة

كل خلاف ينشأ بين اثنين أو أكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ولا يسوى بطريق التفاوض، يعرض على محكمة العدل الدولية لتفصل فيه، ما لم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى لتسويته.

المادة السادسة عشرة

١ - توضع هذه الاتفاقية بالأسبانية والإنجليزية والفرنسية. ويوقع على النصوص الثلاثة وتكون كلها نصوصاً رسمية على حد سواء.

٢ - يضع المدير العام، بعد التشاور مع الحكومات المعنية، نصوصاً رسمية لهذه الاتفاقية باللغات الألمانية والإيطالية والبرتغالية والعربية.

- ٣ - لأي دولة متعاقدة أو مجموعة من الدول المتعاقدة أن تطلب من المدير العام أن يعد لها بترتيب يتم معه، نصوصاً أخرى باللغة التي تختارها.
- ٤ - تلحق كل هذه النصوص بالنصوص الموقع عليها من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة

- ١ - لا تؤثر هذه الاتفاقية بأي حال في أحكام اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ولا على العضوية في الاتحاد الذي أنشأته الاتفاقية المذكورة.
- ٢ - تطبيقاً للفقرة السابقة ألحق بهذه المادة إعلان. وهذا الإعلان جزء لا يتجزأ من الاتفاقية بالنسبة للدول المرتبطة باتفاقية برن في أول يناير / كانون الثاني ١٩٥١ أو التي ارتبطت أو سترتبط بعد ذلك التاريخ. وتوقيع الدول المذكورة على هذه الاتفاقية هو أيضاً بمثابة توقيع على الإعلان، وكل تصديق على هذه الاتفاقية أو قبول لها أو انضمام إليها من جانب تلك الدول يعتبر أيضاً تصديقاً على الإعلان أو قبولاً له أو انضماماً إليه.

المادة الثامنة عشرة

لا تلغى هذه الاتفاقية الاتفاقيات أو الاتفاقات متعددة الأطراف أو الثنائية الخاصة بحقوق المؤلف والنافذة أو التي يمكن أن تصبح نافذة بين اثنتين أو أكثر من الجمهوريات الأمريكية دون غيرها، وفي حالة وجود اختلاف بين أحكام إحدى هذه الاتفاقيات أو أحد هذه الاتفاقات النافذة وبين أحكام الاتفاقية الحالية، أو بين أحكام هذه الاتفاقية وأحكام أى اتفاقية جديدة أو اتفاق جديد يبرم بين اثنتين أو أكثر من الجمهوريات الأمريكية بعد نفاذ هذه الاتفاقية فإن أحكام الاتفاقية أو الاتفاق الأحدث عهداً هي التي تغلب بين الطرفين أو الأطراف المعنية. ولن تمس الحقوق المكتسبة في مؤلف ما بأي من الدول المتعاقدة بمقتضى اتفاقيات أو اتفاقات سابقة على تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في تلك الدولة.

المادة التاسعة عشرة

لا تلغى هذه الاتفاقية الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو الثنائية الخاصة بحقوق المؤلف والنافذة في اثنتين أو أكثر من الدول المتعاقدة، وفي حالة وجود اختلاف بين أحكام إحدى هذه الاتفاقيات أو أحد هذه الاتفاقات وبين أحكام الاتفاقية الحالية تغلب أحكام هذه الاتفاقية، ولن تمس الحقوق المكتسبة في مؤلف ما بأي من الدول المتعاقدة بمقتضى اتفاقيات أو اتفاقات سابقة على تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في تلك الدولة، ولا تخل هذه المادة بأي حال بأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة.

المادة العشرون

لا تقبل أى تحفظات على هذه الاتفاقية.

المادة الحادية والعشرون

١ - يرسل المدير العام صوراً معتمدة من هذه الاتفاقية إلى الدول المعنية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمعرفته.

٢ - وعليه أيضاً أن يخطر كل الدول المعنية بإيداع وثائق التصديق والقبول والانضمام وبتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وبالإشعارات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وبحالات الانسحاب التي تتم وفقاً للمادة الرابعة عشرة.

إعلان ملحق

بشأن المادة السابعة عشرة

إن الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي لحماية الأعمال الأدبية والفنية (الذي يطلق عليه فيما يلي «اتحاد برن»)، والأطراف في هذه الاتفاقية.

رغبة منها في توثيق علاقاتها المتبادلة على أساس الاتحاد المذكور وفي تجنب أى نزاع قد ينشأ من تواجد اتفاقية برن والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

واعترافاً منها باحتياج بعض الدول مؤقتاً إلى الملاءمة بين مدى حمايتها لحقوق المؤلف ومستوى تطورها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

قد اتفقت فيما بينها على قبول ما ينص عليه الإعلان التالي:

(أ) باستثناء ما تنص عليه أحكام الفقرة (ب)، لا تتمتع بحماية الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف في بلاد اتحاد برن الأعمال التي يكون مصدرها، وفقاً لاتفاقية برن، بلداً انسحب من اتحاد برن بعد أول يناير كانون الثاني ١٩٥١.

(ب) إذا اعتبرت إحدى الدول المتعاقدة بلداً نامياً وفقاً لما يجري به العمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة وأودعت لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عند انسحابها من اتحاد برن، إشعاراً تعلن بموجبه أنها تعتبر نفسها بلداً نامياً، فإن أحكام الفقرة (أ) لا تطبق طالما جاز لتلك الدولة، وفقاً لأحكام المادة الخامسة (ثانياً)، أن تستفيد بالاستثناءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

(ج) لا تطبق الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف على العلاقات بين البلاد المرتبطة باتفاقية برن، وذلك فيما يتعلق بحماية الأعمال التي يكون مصدرها، وفقاً لاتفاقية برن، أحد بلاد اتفاقية برن.

قرار

بشأن المادة الحادية عشرة

إن مؤتمر تعديل الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

وقد بحث المسائل المتعلقة باللجنة الدولية الحكومية المنصوص عليها بالمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية الملحق بها هذا القرار.

يقرر ما يلي:

١ - تضم اللجنة عند تشكيلها لأول مرة ممثلين لثلاث عشرة دولة أعضاء اللجنة الدولية الحكومية المنشأة بموجب المادة الحادية عشرة من اتفاقية ١٩٥٢ والقرار الملحق بها، كما تضم ممثلين للدول التالية، أستراليا، الجزائر، السنغال، المكسيك، اليابان، يوغسلافيا.

٢ - تستبدل بالدول التي ليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥٢ والتي لا تكون قد انضمت إلى الاتفاقية الحالية قبل أول دورة عادية تعقدها اللجنة بعد نفاذ هذه الاتفاقية، دول أخرى تختارها اللجنة في أول دورة عادية لها، وفقاً لأحكام الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الحادية عشرة.

٣ - بمجرد نفاذ هذه الاتفاقية تعتبر اللجنة المنصوص عليها بالفقرة ١ مشكلة طبقاً للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية.

٤ - تعقد اللجنة دورة أولى في ظرف سنة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، وبعد ذلك تجتمع اللجنة في دورة عادية مرة على الأقل كل سنتين.

٥ - تنتخب اللجنة رئيساً ونائبين للرئيس. وتضع نظامها الداخلي مراعية في ذلك المبادئ التالية: (أ) مدة العضوية العادية لممثل الدول الأعضاء باللجنة ست سنوات مع تجديد ثلثهم كل سنتين، على أن يكون مفهوماً أن ثلث الأعضاء الأوائل تنتهي مدة عضويتهم في نهاية ثانی دورة عادية تعقدها اللجنة بعد نفاذ هذه الاتفاقية، وثلثا آخر في نهاية دورتها العادية الثالثة، والثلث الباقي في نهاية دورتها العادية الرابعة.

(ب) تنهض الأحكام المنظمة للإجراءات التي تتبعها اللجنة في شغل المقاعد الحالية، ولترتيب انتهاء مدد العضوية، والصلاحيات لإعادة الانتخاب، وإجراءات الانتخابات، على أساس الموازنة بين ضرورة توافر عنصرى الاستمرار في عضوية اللجنة والتناوب في التمثيل بها، فضلاً عن الاعتبارات المنوه عنها بالفقرة ٣ من المادة الحادية عشرة.

ويعرب عن الأمل في أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأعباء أمانة اللجنة. وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه، وقد أودع كل منهم وثائق تفويضة الكامل، بتوقيع هذه الاتفاقية. حُررت بباريس في الرابع والعشرين من يوليو/تموز ١٩٧١، من نسخة وحيدة.

بروتوكول رقم ١

ملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١، بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين.

إن الدول الأطراف في الاتفاقية على أعمال الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين.

إن الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١، والتي يطلق عليها فيما يلي: («اتفاقية ١٩٧١») وقد أصبحت كذلك أطرافاً في هذا البروتوكول.

قد ارتضت الأحكام التالية:

١ - يعامل الأشخاص عديمو الجنسية واللاجئون، المقيمون عادة في إحدى الدول المتعاقدة، معاملة رعاية هذه الدولة لأغراض تطبيق اتفاقية ١٩٧١.

٢ - (أ) يوقع هذا البروتوكول ويعرض على الدول الموقعة عليه للتصديق عليه أو قبوله، كما يجوز الانضمام إليه وفقا لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية ١٩٧١.

(ب) يصبح هذا البروتوكول نافذاً بالنسبة لكل دولة من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها عليه أو قبولها إياه أو انضمامها إليه، أو من تاريخ نفاذ اتفاقية ١٩٧١ بالنسبة للدولة المذكورة أيها اللاحق.

(جـ) في تاريخ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة لدولة غير طرف في البروتوكول رقم ١ الملحق باتفاقية ١٩٥٢، يعتبر هذا البروتوكول الأخير نافذاً بالنسبة لتلك الدولة.

وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه، وقد فوضوا ذلك رسمياً، بتوقيع هذا البروتوكول.

حرر بباريس في الرابع والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٧١، بالفرنسية والإنجليزية والأسبانية على أن تعتبر النصوص الثلاثة نصاً رسمياً، من نسخة وحيدة تودع لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي سيرسل صوراً معتمدة منها إلى الدول الموقعة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة لينتولى تسجيلها.

بروتوكول رقم ٢

ملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٧١، بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال بعض المنظمات الدولية.

إن الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٧١ (والتي يطلق عليها فيما يلي: «اتفاقية ١٩٧١») وقد أصبحت كذلك أطرافاً في هذا البروتوكول.

قد ارتضت الأحكام التالية:

١ - (أ) تنطبق الحماية المنصوص عليها بالفقرة ١ من المادة الثانية من اتفاقية ١٩٧١ على الأعمال التي تنشرها لأول مرة منظمة الأمم المتحدة، أو الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة، أو منظمة الدول الأمريكية.

(ب) كذلك تنطبق الحماية المنصوص عليها بالفقرة ٢ من المادة الثانية من اتفاقية ١٩٧١ على المنظمات أو الوكالات سالقة الذكر.

٢ - (أ) يوقع هذا البروتوكول ويعرض على الدول الموقعة عليه للتصديق عليه أو قبوله، كما يجوز الانضمام إليه وفقا لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية ١٩٧١.

(ب) يصبح هذا البروتوكول نافذاً بالنسبة لكل دولة من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها عليه أو قبولها إياه أو انضمامها إليه، أو من تاريخ نفاذ اتفاقية ١٩٧١ بالنسبة للدولة المذكورة أيها اللاحق.

وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه، وقد فوضوا ذلك رسمياً، بتوقيع هذا البروتوكول.

حرر بباريس في الرابع والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٧١، بالفرنسية والإنجليزية والأسبانية على أن تعتبر النصوص الثلاثة نصوصاً لها نفس المفعول والقوة من نسخة وحيدة تودع لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي سيرسل صوراً معتمدة منها إلى الدول الموقعة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة ليتولى تسجيلها.

٣ - الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف

إن الدول العربية

إذ تحدها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية بطريقة فعالة وموحدة وتجاوباً مع المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادرة في سنة ١٩٦٤ التي أهابت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها.

واقتراناً منها بالمصلحة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم الدول العربية ويضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة دون المساس بها، كاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين في ٢٤ يوليو ٣/ تموز ١٩٧١.

واعترافاً منها بأن هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار ويشجع على تنمية الآداب والفنون والعلوم فقد اتفقت على ما يلي:

أولاً: نطاق الحماية

المادة الأولى:

(أ) يتمتع بالحماية مؤلف المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيأ كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو طريقة التعبير المستعملة فيها.

(ب) تشمل هذه الحماية بوجه خاص ما يلي:

- ١ - الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
- ٢ - المصنفات التي تلقى شفاهاً كالمحاضرات والمحطبات والمواظظ الدينية.
- ٣ - المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
- ٤ - المصنفات الموسيقية سواء أكانت مرقمة أو لم تكن وسواء أكانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن.

٥ - مصنفات تصميم الرقصات والتشثيل الإيمائي.

٦ - المصنفات السينماتوغرافية والإذاعية السمعية والبصرية.

٧ - أعمال الرسم والتصوير بالخطوط والألوان والعمارة والنحت والفنون الزخرفية والحفر.

- ٨ - أعمال التصوير الفوتوغرافي.
- ٩ - أعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفية أم كانت صناعية.
- ١٠ - الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والطوبوغرافيا وفن العمارة والعلوم.
- (ج) يشترط في المصنفات المحمية أن تكون ذات دعاية مادية.

المادة الثانية:

- (أ) يتمتع بالحماية أيضا ويعتبر مؤلفاً لأغراض هذه الاتفاقية:
- ١ - من قام بإذن من المؤلف الأصلي بترجمة المصنف إلى لغة أخرى وكذلك من قام بتلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو غير ذلك من الأوجه التي تظهر المصنف بشكل جديد.
- ٢ - مؤلفو الموسوعات والمختارات التي تشكل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها أعمالاً فكرية إبداعية.
- (ب) لا تخل الحماية المقررة بالفقرة السابقة بالحماية التي يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأصلية.

المادة الثالثة:

- لا تشمل الحماية المصنفات الآتية إلا إذا تميزت بجهد إبداعي:
- ١ - القوانين والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية وكذلك الترجمات الرسمية لهذه النصوص.
- ٢ - الأنباء المنشورة أو المذاعة أو المبلغة علناً.

ثانياً: حقوق المؤلف

المادة الرابعة:

- (أ) يتمتع مؤلف المصنف بحقوق التأليف وتثبت صلة المؤلف لمن نشر أو أذيع أو عرف المصنف باسمه، ما لم يثبت خلاف ذلك، ولا يخضع التمتع بهذه الحقوق وممارستها لأي إجراء شكلي.
- (ب) إذا ابتكر المصنف لحساب شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، فإن حقوق التأليف تثبت للمؤلف، ويجوز للشرع الوطني أن ينص على أن الشخص المعنوي هو صاحب الحق الأصلي إلا إذا نص الاتفاق على ما يخالف ذلك كتابة.
- (ج) تثبت حقوق التأليف بالنسبة إلى المصنف السينماتوغرافي بصفة أصلية إلى الذين اشتركوا في ابتكاره، وفي الحدود التي أسهم كل منهم فيها، كالمخرج ومؤلف السيناريو والحوار ومؤلف الألحان الموسيقية سواء أكانت مصحوبة بكلمات أو لم تكن.

المادة الخامسة:

(أ) يقصد بالفولكلور لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية التي ابتكرها الفئات الشعبية في الدول الأعضاء تعبيراً عن هويتها الثقافية والتي تنتقل من جيل إلى جيل وتشكل أحد العناصر الأساسية في تراثها.

(ب) يعتبر الفولكلور الوطني ملكاً لكل من الدول الأعضاء التي ابتكر في حدود سيادتها.

(ج) تعمل الدول الأعضاء على حماية الفولكلور الوطني بكل السبل والوسائل القانونية وتقرس السلطة الوطنية المختصة صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفولكلورية في مواجهة التشويه أو التحوير أو الاستغلال التجاري.

المادة السادسة:

(أ) للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلها طرح هذا المصنف على الجمهور إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً في ثنايا تقديم إذاعي أو تليفزيوني للأحداث الجارية.

(ب) للمؤلف أو خلفه الخاص أو العام الحق في الاعتراض أو منع أى حذف أو تغيير أو إضافة أو إجراء أى تعديل آخر على مصنفه بدون إذنه.

(ج) يستثنى من حكم الفقرة السابقة التعديل في ترجمة المصنف إلا إذا ترتب على هذه الترجمة مساس بسمة المؤلف أو شرف شهرته الفنية أو إخلال بمضمون المصنف... وفي جميع الأحوال يجب التنويه بما تضمنته الترجمة من تعديل في المصنف الأصلي.

(د) الحقوق المعنوية المذكورة في الفقرتين (أ) و(ب) لا تقبل التصرف أو التقادم.

المادة السابعة:

للمؤلف أو من ينوب عنه مباشرة الحقوق الآتية:

١ - استنساخ المصنف بجميع الأشكال المادية بما فيها التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو التسجيل.

٢ - ترجمة المصنف أو اقتباسه أو توزيعه موسيقياً أو إجراء أى تحوير آخر عليه.

٣ - نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق العرض أو التمثيل أو النشر الإذاعي أو التليفزيوني أو أية وسيلة أخرى.

المادة الثامنة:

(أ) يتمتع أصحاب أعمال الفن التشكيلي الأصلية ومؤلفو المخطوطات الموسيقية الأصلية حتى وإن كانوا قد تنازلوا عن ملكية مصنفاتهم الأصلية بالحق في المشاركة في حصيلة كل عملية بيع لهذه المصنفات سواء تمت عن طريق المزاد العلني أو بواسطة تاجر أيا كانت العملية التي حققها.

(ب) لا يسرى هذا الحكم على أعمال العمارة وأعمال الفن التطبيقى.
تحدد شروط ممارسة هذا الحق ومقدار المشاركة فى حصيلته فى نظام تصدره السلطات المختصة فى الدولة العربية.

ثالثاً: حرية استعمال المصنفات المحمية

المادة التاسعة:

تعتبر الاستعمالات التالية للمصنفات المحمية مشروعة ولو لم تكن بموافقة المؤلف:
(أ) الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصى الخاص دون سواء بواسطة الاستنساخ أو الترجمة أو الاقتباس أو التوزيع الموسيقى أو التسجيل أو الاستماع الإذاعى أو المشاهدة التليفزيونية أو التحويل بشكل آخر.

(ب) الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح فى التعليم بواسطة المطبوعات أو البرامج والتسجيلات الإذاعية أو التليفزيونية أو الأفلام السينمائية لأهداف تربوية أو ثقافية أو دينية أو التدريب المهني وفى الحدود التى يقتضيها تحقيق هذا الهدف بشرط أن لا يكون الاستعمال بقصد تحقيق ربح مادى وأن يذكر المصدر واسم المؤلف.

(ج) الاستشهاد بفقرات من المصنف فى مصنف آخر بهدف الإيضاح أو الشرح أو النقد وفى حدود العرف المتبع وبالقدر الذى يبرره هذا الهدف على أن يذكر المصدر واسم المؤلف وينطبق ذلك أيضاً على الفقرات المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التى تظهر على شكل خلاصات صحفية.

المادة العاشرة:

يجوز بدون إذن المؤلف استنساخ المقالات الإخبارية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية التى تعالج موضوعات الساعة أو نشرها من قبل الصحف أو الدوريات... وكذلك أيضاً المصنفات الإذاعية ذات الطابع المائل بشرط ذكر المصدر.

المادة الحادية عشرة:

يجوز استنساخ أى مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه خلال عرض إخبارى عن الأحداث الجارية أو نشره بواسطة التصوير الفوتوغرافى أو التليفزيونى أو وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى بشرط أن يكون ذلك فى حدود الهدف الإعلامى المراد تحقيقه ومع الإشارة إلى اسم المؤلف.

المادة الثانية عشرة:

يجوز للمكتبات العامة ولمراكز التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية بدون إذن المؤلف استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافى أو ما شابهه بشرط أن يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصوراً على احتياجات أنشطتها وألا يضر بالاستغلال المادى للمصنف ولا يتسبب فى الإضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف.

المادة الثالثة عشرة:

يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أن تنشر بدون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات وكذلك المرافعات التي تلقى أثناء نظر المنازعات القضائية وغير ذلك من المصنفات المشابهة المروضة علناً على الجمهور بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح وله وحده حق نشر هذه المصنفات في مطبوع واحد أو أية طريقة يراها.

المادة الرابعة عشرة:

يجوز للهيئات الإذاعية أن تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلاً غير دائم لأي مصنف يرخص لها بأن تذيعه ويجب إتلاف جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز سنة ميلادية اعتباراً من تاريخ صنعها وللمؤلف حق تمديد هذه المدة ويستثنى من هذا الحق التسجيلات ذات الصفة الوثائقية وبحدود نسخة واحدة.

المادة الخامسة عشرة:

يجوز للسلطة الوطنية المختصة باستنساخ المصنفات لأغراض تربوية أو تعليمية أو تثقيفية بعد مضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ تأليفها إذا ثبت أن المؤلف أو من ينوب عنه لم يستجب للطلب ورفض دون عذر مقبول استنساخ المصنف أو نشره دون إخلال بحقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويحدد التشريع الوطني شروط التصريح وأحكامه.

المادة السادسة عشرة:

يجوز للسلطة الوطنية المختصة بمتابعة تطبيق نظام حماية حق المؤلف في كل من الدول الأعضاء الترخيص بترجمة المصنفات الأجنبية إلى اللغة العربية ونشرها بعد مضي سنة ميلادية واحدة على تاريخ نشر المصنف الأصلي لأول مرة وذلك وفقاً للشروط التي يحددها التشريع الوطني دون إخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

رابعاً: نقل حقوق التأليف

المادة السابعة عشرة:

- (أ) حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة من هذه الاتفاقية قابلة للانتقال كلها أو بعضها سواء بطريق الإرث أو التصرف القانوني.
- (ب) لا يستتبع نقل ملكية نسخة وحيدة أو عدة نسخ من المصنف نقل حق المؤلف على هذا المصنف.

المادة الثامنة عشرة:

- (أ) يجب على منتج المصنف السينماتوغرافي أو أى مصنف مشترك معد للإذاعة أو التلفزيون الذى يأخذ مبادرة إخراجهم وتحمل مسؤوليته المالية أن يبرم عقوداً كتابية مع أصحاب حق التأليف الذين سستعمل مصنفاتهم فى هذا الإنتاج تنظم نقل الحقوق للمصنف ومدة الاستغلال.
- (ب) يحفظ مؤلف المصنف الموسيقى المستغل فى مصنف مشترك بحقوق التأليف.

المادة التاسعة عشرة:

- (أ) تسرى حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المادتين السادسة والسابعة مدى حياته ولمدة (٢٥) سنة ميلادية بعد وفاته.
- ١ - أفلام السينما وأعمال الفنون التطبيقية.
- ٢ - المصنفات التى ينجزها الأشخاص الاعتباريون.
- ٣ - المصنفات التى تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف حتى يكشف عن شخصيته.
- ٤ - المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها.
- (ج) تكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الفوتوغرافية. (١٠) سنوات ميلادية على الأقل من تاريخ النشر.
- (د) تحسب مدة حماية حقوق المؤلف بالنسبة للمصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقى حيا من مؤلفيها.
- (هـ) إذا كان المصنف مكوناً من عدة أجزاء نشرت منفصلة على فترات فيعتبر كل جزء مصنفًا مستقلاً بالنسبة لحساب الحماية.
- ### المادة العشرون:

- (أ) تنتقل حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المادتين السابعة والثامنة إلى ورثته مع مراعاة ما يلى:
- ١ - إذا كان المؤلف قد تعاقد كتابة مع الغير بشأن استعمال مصنفه ويجب تنفيذ تعاقدته وفقاً لأحكامه.
- ٢ - إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو حدد له ميقاتاً وجب تنفيذ وصيته.
- (ب) إذا توفى أحد المؤلفين لمصنف مشترك ولم يكن له وارث يؤول نصيبه إلى باقى المؤلفين بالتساوى ما لم يوجد اتفاق مكتوب على خلاف ذلك.
- (ج) إذا لم يتم ورثة المؤلف بنشر مصنف مورثهم ورأت السلطة المختصة أن المصلحة العامة تقتضى نشر المصنف واستمر امتناعهم سنة واحدة اعتباراً من تاريخ طلبها جاز لها أن تقرر نشر المصنف مع تعويض الورثة تعويضاً عادلاً.

خامساً: إيداع المصنفات

المادة الحادية والعشرون:

(أ) يحدد التشريع الوطني نظام الإيداع القانوني للمصنفات المحمية مراعيًا النموذج الذي تقره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(ب) تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مراكز وطنية للضبط البيليوجرافي تكون مراجعًا لبيانات حقوق المؤلف وتسجيل المصنفات المحمية، وما يرد عليها من تصرفات قانونية.

المادة الثانية والعشرون:

تعمل الدول الأعضاء على تنمية وتنشيط وسائل التبادل الثقافي فيما بينها وخاصة إصدار نشرات دورية بالمصنفات المحمية التي تنشر في أراضيها وإرسالها إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتعزيز النشرة العربية للمطبوعات التي تصدرها.

سادساً: وسائل حماية حق المؤلف

المادة الثالثة والعشرون:

تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق المؤلف ويحدد التشريع الوطني بنية هذه المؤسسات واختصاصاتها.

المادة الرابعة والعشرون:

(أ) تنشأ لجنة دائمة لحماية حقوق المؤلف من ممثلي الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية تبادل المعلومات بما يكفل حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين.

(ب) ينشأ مكتب لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية في الإدارة العامة للمنظمة العربية ويتولى أمانة اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف.

(جـ) تضع اللجنة نظامها الداخلي ويصبح نافذاً بعد إقراره من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة.

المادة الخامسة والعشرون:

الاعتداء على حقوق المؤلف جريمة ينص التشريع الوطني على عقوبتها.

المادة السادسة والعشرون:

تسرى أحكام هذه الاتفاقية على ما يلي:

(أ) مصنفات المؤلفين العرب من مواطني الدول العربية الأعضاء والذين يتخذون منها مكان إقامتهم العادية.

(ب) المصنفات التي تنشر ضمن حدود الدول الأعضاء لمؤلفين أجانب غير مقيمين فيها أيا كانت جنسيتهم بشرط المعاملة بالمثل وبمقتضى الاتفاقيات التي تكون الدولة طرفاً فيها.

المادة السابعة والعشرون:

يبدأ سريان نظام حماية المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من تاريخ نفاذها ولا يترتب على ذلك أية حقوق بأثر رجعي.

المادة الثامنة والعشرون:

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية حق كل دولة من الدول الأعضاء أن تسمح أو تراقب أو تمنع وفقاً لتشريعها الوطني تداول أى مصنف أو عرضه في إطار سيادتها.

سابعاً: التصديق والانضمام والنفاذ والانسحاب

المادة التاسعة والعشرون:

لجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حق التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية والانضمام إليها.

المادة الثلاثون:

يتم التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها من طريق إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام طبقاً لنظمها الدستورية لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المادة الحادية والثلاثون:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء شهر على إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثالثة تجاه الدول المؤسسة كما تصبح نافذة تجاه كل دولة أخرى بعد انقضاء شهر على إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

المادة الثانية والثلاثون:

(أ) يحق لكل من الدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية.

(ب) يشترط لنفاذ الانسحاب أن يكون بإخطار خطي يودع لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(ج) يكون الانسحاب نافذاً بالنسبة للدول المنسحبة بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تسلم وثيقة الانسحاب.

(د) يتم تعديل الاتفاقية جزءاً أو كلاً بإجماع الآراء.

المادة الثالثة والثلاثون:

لا تؤثر هذه الاتفاقية في الحقوق والالتزامات الدولية للدول المتعاقدة تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف التي تكون هذه الدول طرفاً فيها. كما لا تؤثر هذه الاتفاقية بأيّة صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات النافذة بين الدول المتعاقدة ولا على التشريعات الوطنية التي أصدرتها تلك الدول وذلك في الحدود التي تكفل فيها تلك المعاهدات أو الاتفاقيات أو التشريعات مزايا أوسع مدى من المزايا المقررة بهذه الاتفاقية تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف والتي تكون هذه الدول طرفاً فيها كما لا تؤثر هذه الاتفاقية بأيّة صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات.

٤ - قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف*

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٤، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير العدل، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلف ويلغى كل ما كان مخالفاً لأحكامه.

مادة ٢ - على وزراء العدل والداخلية والمعارف العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤).

أعدت هذه الاتفاقية إدارة الثقافة بالنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية وقدمتها إلى مؤتمر الوزراء استوفين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي خلال دورته الثالثة المنعقدة في بغداد (٥ - ٨ محرم ١٤٠٢ هـ / ٢ - ٥ تشرين ١٩٨١ م).

* الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ - العدد ٤٩ مكرر.

قانون حماية حق المؤلف

الباب الأول

في المصنفات التي يحمي مؤلفوها

مادة ١ - يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها.
ويعتبر مؤلفا الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأى طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك.
ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخصية المؤلف.

مادة ٢ - تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مؤلفي:

المصنفات المكتوبة:

المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة.
المصنفات التي تلقى شفويًا كالمحاضرات والخطب والمواظع وما يائنها.
المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها.

المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية.

الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسم الكروكية).

المصنفات المجسمة التي تؤدي بحركات أو خطوات وتكون معدة ماديًا للإخراج.

المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية.

المصنفات التي تعد خصيصًا أو تداع بواسطة الإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون.

وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة.

وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزًا بطابع ابتكارى ولم يكن لفظًا جاريًا للدلالة على موضوع المصنف.

مادة ٣ - يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر أو من قام بتخليصه أو بتحويله أو بتعديله أو بشرحه أو

بالتعليق عليه بأى صورة تظهره فى شكل جديد وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصيل.

على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافى لا يترتب عليها منع الغير من التقاط صور جديدة للشيء المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان وبصفة عامة فى ذات الظروف التى أخذت فيها الصورة الأولى.

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية:
أولاً: المجموعات التى تنتظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر و الموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف.
ثانياً: مجموعات المصنفات التى آلت إلى الملك العام.
ثالثاً: مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الوسمية.
ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بعبء يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية.

الباب الثانى

فى حقوق المؤلف

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٥ - للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر.
وله وحده الحق فى استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى سابق منه أو ممن يخلفه.

مادة ٦ - يتضمن حق المؤلف فى الاستغلال:

(أ) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية:
التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة القانوس السحرى أو للسينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها فى مكان عام.

(ب) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى.

مادة ٧ - للمؤلف وحده ادخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه.
وله وحده الحق في ترجمته إلى لغة أخرى.

ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك أو يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بإذن كتابي منه أو ممن يخلفه.

مادة ٨ - تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصيل أو المترجم.

مادة ٩ - للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق وله كذلك أن يمنع أى حذف أو تغيير في مصنفه.

على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية.

مادة ١٠ - لا يجوز الحجز على حق المؤلفين وإنما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته.

مادة ١١ - ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو إلقاءه في اجتماع عائلي أو في جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالى.
ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى الحق في إيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالى.

مادة ١٢ - إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف ثم نشره وذلك لاستعماله الشخصى المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك.

مادة ١٣ - لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والافتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الإخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفاً.

مادة ١٤ - لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التى تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها.

ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبساً أو مختصراً أو بياناً موجزاً من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون.

ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة.

ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية، ويجب دائماً في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابغة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه.

مادة ١٥ - يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في المجالس العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة.

. ويجوز أيضاً دون إذن منه نشر ما يلقى من مرافعات قضائية علنية في حدود القانون.

مادة ١٦ - في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته.

مادة ١٧ - في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح:

(أ) نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها.

(ب) نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المكتوب.

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين.

مادة ١٨ - بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧. فإذا كان المصنف عملاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك. ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصاً بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالي المشار إليه في الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف في ذلك القدر الذي يجوز فيه الوصية.

مادة ١٩ - إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر إلى من يخلفونه وفقاً لأحكام المادة السابقة.

ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩.

على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعين موعد له أو بآى أمد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به.

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف، على أنه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التي لا تكون مصطبغة بطابع إنشائي واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً فتنتقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف.

وتحسب المدة في المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقى حياً من المشتركين. وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً عاماً أو خاصاً.

مادة ٢١ - تبدأ مدة الحماية المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة بالنسبة للمصنفات التي تنشر غفلاً من اسم المؤلف أو باسم مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة.

مادة ٢٢ - تحسب مدة الحماية بالنسبة إلى المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون.

مادة ٢٣ - إذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ١٩ ورأى وزير المعارف العمومية أن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب إلى خلف المؤلف نشره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضاً عادلاً.

مادة ٢٤ - في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقاً لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف مبدأ لحساب المدة بغض النظر عن إعادة النشر إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديدًا. فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلاً على حساب المدد.

الفصل الثاني

أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ - إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا بإتفاق جميع المؤلفين المشتركين فإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون، ولكل من المشتركين في التأليف الحق في رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف.

مادة ٢٦ - إذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق في استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ٢٧ - المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك في وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة. ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف.

مادة ٢٨ - في المصنفات التى تحمل اسماً مستعاراً أو التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر أن الناشر لها قد فوض من المؤلف في مباشرة الحقوق المقررة في هذا القانون ما لم ينصب المؤلف وكيلًا آخر أو يعلن شخصيته وثبت صفته.

مادة ٢٩ - في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق في نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ٣٠ - في المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ٣١ - يعتبر شريكاً في تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون:

(أ) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعى أو التلفزيونى.

(ب) من قام بتحرير المصنف الأدبى الموجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائى.

(ج) مؤلف الحوار.

(د) واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائى.

(هـ) المخرج إذا بسط رقابة فعلية بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائى.

وإذا كان المصنف السينمائى أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون مبسّطاً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً في المصنف الجديد.

مادة ٣٢ - لمؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الأدبى ولمؤلف الحوار وللمخرج مجتمعين الحق

في عرض المصنف السينمائي أو المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التأليف.

ولمؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقى الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ٣٣ - إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو مصنف معد للإذاعة أو التلفزيون عن القيام بإتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق مرتبة على اشتراكه في التأليف.

مادة ٣٤ - يعتبر منتجاً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني الشخص الذى يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق ويضع في متناول مؤلفى المصنف السينمائي أو «الإذاعي» أو «التلفزيوني» الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وتحقيق إخراجه. ويعتبر المنتج دائماً ناشر المصنف السينمائي وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه.

ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائباً عن مؤلفى المصنف السينمائي وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقتبسة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه.

مادة ٣٥ - للهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية الحق في أذاعة المصنفات التى تعرض أو توقع في المسارح أو في أى مكان عام آخر وعلى مديري هذه الأمكنة تمكين هذه الهيئات من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الإذاعة.

وعلى هذه الهيئات إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو لخلفه والمستغل المكان الذى يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى.

مادة ٣٦ - لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو بوقاره.

والشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المعاملة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على الصور أيا كان الطريقة التى عملت بها من رسم أو حفر أو وسيلة أخرى.